مجلة العلوم الشاملة

Journal of Total Science

مجلة دولية علمية محكمة نصف سنوية

تصـــــدر عـــــن

المعهد العالي للعلوم والتقنية

رقدالين – ليبيا

السنة الخامسة، المجلد (4)،العدد (13)، نوفمبر 2020

Volume (4), Issue (13), Nov. 2020

البحوث المنشورة تعبر عن آراء كتابها ولا تعبر عن رأي المجلة

لمراسلة المجلة:

مجلة العلوم الشاملة

المعهد العالي للعلوم والتقنية

رقدالين – ليبيا

البريد الإلكتروني:mmfhsh1973@gmail.com

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 2015/405

بنغازي – ليبيا

بموافقة الإدارة العامة للمطبوعات والمصنفات الفنية بوزارة الثقافة والمجتمع المدني، قرار رقم 2015/32

الرقم الدولي الموحد للمطبوعات الدورية

(ردمدISSN):2518-579

مجلة العلوم الشاملة

دورية دولية علمية محكمة تصدر عن المعهد العالي للعلوم والتقنية – رقدالين، ليبيا

السنة الخامسة، المجلد الرابع، العدد الثالث عشر، نوفمبر 2020

رئيس التحرير والمشرف العام

الدكتور طارق الهادي النائلي

الاستاذ المشارك بالمعهد العالي للعلوم والتقنية - رقدالين

هيئة التحرير

الاقسام العلمية بالمعهد العالي للعلوم والتقنية

رقدالين - ليبيا

الإخراج الفني:

المهندس أحمد محمود

شروط النشر بالمجلة

ترحب مجلة العلوم الشاملة بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا والباحثين في مجال العلوم الانسانية والعلوم التطبيقية بتخصصاتها المختلفة، ، وتقبل البحوث والدراسات باللغة العربية واللغة الإنجليزية، مع توفر الشروط الآتية في البحث أو الدراسة:

1. أن يتسم بالجدّية والأصالة العلمية والموضوعية، وألا يكون قد سبق نشره، كلياً أو جزئياً، ورقياً أو إلكترونياً، وألا يكون مرشحاً للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.
2. أن يتقيد بمنهج علمي دقيق، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث العلمية، وطريقة التوثيق المتبعة في المجلة.
3. أن تكون البحوث ضمن تخصصات المجلة المذكورة أعلاه، وأن تقدّم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.
4. البحوث التي تقبل تعبر عن أراء أصحابها ولا تعبر عن رأي المجلة.
5. يتضمن البحث ملخصا وبيانات الباحث والعنوان باللغتين العربية والإنجليزية.
6. ترسل الأبحاث من نسخة ورقية مرفقة بـ (CD)، وخط نوع SimplifiedArabic بحجم 12 وتكون مصححة لغوياً على ألا يزيد على 30 صفحة وتطبع على وورد 2010.
7. تسند المراجع وفق الآتي:
   - المراجع داخل البحث سواء أكانت كتاب أو دورية أو رسائل (اللقب، السنة، الصفحة).
   - الكتب في نهاية البحث (المراجع) اللقب، اسم المؤلف (السنة) عنوان المرجع، المدينة: دار النشر، الطبعة.
   - الدوريات والبحوث والرسائل في (المراجع) اللقب، الاسم (السنة) العنوان، اسم الدورية ومكان صدورها، المراجع الأجنبية تأخذ نفس السياق.
8. يمنح الباحث نسختين من العدد الذي يتضمن بحثه أو مشاركته في حالة قبوله للنشر.

تمهيد

بمناسبة صدور العدد الثالث عشر من مجلة "**العلوم الشاملة**" الصادرة عن المعهد العالي للعلوم والتقنية برقدالين– ليبيا للسنة الخامسة على التوالي بدون انقطاع، نود أن نتقدم بجزيل الشكر لكل الباحثين الذين شاركوا معنا بجهودهم العلمية القيمة لكل الاعداد السابقة، ونتطلع لمشاركاتهم بنشر بحوثهم ودراساتهم المستقبلية في مجلتنا في الاعداد القادمة. كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساهم معنا في تصحيح مسار هذه المجلة الفتية عبر إبداء آرائهم وتقييمهم العلمي للعدد الثاني عشر، وتزويدنا بملاحظاتهم القيمة التي كان لها الأثر الواضح في خروج هذا العدد بصورته الحالية. ونرحب بتقبل كافة الملاحظات علي البريد الالكتروني الخاص بالمجلة والتي من شأنها أن تساهم في تصويب الاخطاء وتحسين وتطوير الاعداد القادمة.

"**العلوم الشاملة**" مجلة معنية بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والكليات والمعاهد التقنية العليا، والباحثين في جميع التخصصات والأقسام العلمية. وقد اشتمل العدد الحالي على ثمانية بحوث متنوع وشمل تخصصات عدة،. نسأل الله أن تقدم الإضافة العلمية المرجوة منه.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

محتويات العدد

ر.ت	عنوان البحث	الصفحة
1.	جودة الخدمات التعليمية وتحكيمها من وجهة نظر الطلاب	7
2.	المنطقة المغاربية في الإستراتيجية الغربية	32
3.	تطبيق مقررات لجنة بازل " 2 " في القطاع المصرفي الليبي	57
4.	التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة في ليبيا	95
5.	دور المهنة في تفعيل المشاركة السياسية	111
6.	جاهزية عناصر العملية التعليمية واثرها على اعتماد تطبيقات التعليم الالكتروني	137
7.	التعليم الفني والمهني في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني	160
8.	المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية ودورها في تعزيز ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي	177

Journal of Total Science
Volume (4), Issue (13), (NOV. 2020)
ISSN: 2518-5799

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (4)، العدد (13)، (نوفمبر 2020)
ردمد: 2518-5799

جودة الخدمات التعليمية وتحكيمها من وجهة نظر الطلاب

دراسة ميدانية

د. طارق الهادي النائلي

الاستاذ المشارك بالمعهد العالي للعلوم التقنية

رقدالين – ليبيا

Measuring the quality of educational services from the perspective of students

Dr. Tariq A. Alnnale
Higher Institute of Science and Technology, Raqdalen

الملخص

تُعد جودة الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب هدفاً واضحاً لدى القائمين على المعهد العالي للعلوم التقنية، لتغطي جوانب حديثة في العلاقة القائمة بين المعهد وطلابه، ولذلك تسعى هذه الدراسة إلى قياس جودة الخدمات التعليمية التي يقدمها المعهد قيد الدراسة لطلابه، باستخدام مقياس (Service Quality Model) الذي يعرف اختصاراً بإسم (SERVQUAL)، وتحديد ما إذا كانت هناك فجوة بين توقعات الطلاب وإدراكهم لمستوى جودة هذه الخدمات، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إدراك الطلاب وتوقعاتهم، لمستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة من الادارات المعنية بالطلاب منها الاقسام العلمية والتسجيل والامتحانات، وكذلك وجود فجوة سالبة بين إدراك الطلاب لمستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة فعلياً للطلاب من جهة وتوقعاتهم لمستوى جودة تلك الخدمات من جهة أخرى، وبعد قياس جودة الخدمات المقدمة من المعهد قيد الدراسة وجد الباحث أن مستوى الجودة يُعد متوسطً من وجهة نظر الطلاب، فضلاً عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الطلاب لمستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة فعلياً من المعهد تُعزى للمتغيرات الديموغرافية التالية (الجنس، القسم العلمي، المرحلة الدراسية)، ومن خلال تلك النتائج يوصى الباحث بتحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة للطلاب، وخاصة فيما يتعلق بتطوير وتحسين الجوانب الملموسة وجوانب الاعتمادية وجوانب التعاطف. التي تمثل أهمية كبيرة في تحسين المستوى العام لجودة الخدمات التعليمية وتطويرها، فضلاً عن زيادة الاهتمام بجانبي الأمان والاستجابة في خدمات المعهد التعليمية.

Abstract

The quality of educational services provided to students goals clear to those in charge of the Higher Institute of Technical Sciences, to cover the modern aspects of the relationship between the Institute and its students, and therefore this study seeks to measure the quality of educational services provided by the institute under study for his students that, using a scale (Service Quality Model), which known simply as (SERVQUAL), and determine whether there was a gap between students' expectations and their perception of the quality of these services, the researcher suggested set of results was the most important: the existence of a statistically significant difference between the perception of students and their expectations for the level of quality of educational services provided by the departments concerned students including scientific departments, registration and examinations, as well as having a negative gap between students' awareness of the level of the quality of educational services actually provided to the students on the one hand and their expectations for the level of quality of such services on the other hand, after measuring the quality of services provided by the institute under study researcher found that the quality level is the average from the viewpoint students, as well as the lack of statistically significant differences in students' assessment of the level of the quality of educational services actually provided by the institute attributed the following demographic variables (gender, scientific section, grade), and through those results is recommended to improve the quality of services provided to students level researcher, particularly with the development and improvement of the concrete aspects and reliability aspects and aspects of empathy. Which represent great importance in improving the overall level of quality educational services and development, as well as increased attention to safety next to me and respond in educational institute services.

1 مقدمة

لقد شهدت ليبيا في السنوات العشر الاولى من الالفية الجديدة تطوراً ملحوظاً في قطاع التعليم العالي عامة وقطاع التعليم التقني بوجه خاص، من خلال تنوع التخصصات والأقسام العلمية وإنشاء المعاهد العليا وتزويدها بالإمكانيات اللازمة لتحسين وتطوير التعليم التقني في ليبيا، الأمر الذي يدفع تلك المعاهد لتحسين وتطوير خدماتها المقدمة للطلاب مما يعود بالنفع على المجتمع ككل ويلبي متطلبات سوق العمل على وجه الخصوص، وذلك من خلال تخريج طلاب ذو كفاءة عالية، لذلك سيعمل هذا البحث على قياس وتقييم مستوى جودة الخدمات التعليمية التي يقدمها المعهد قيد الدراسة من وجهة نظر الطلاب، وذلك بهدف التعرف على اتجاهاتهم وإدراكهم وتوقعاتهم لمستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة

إليهم وذلك باستخدام مقياس (SERVQUL)، والذي يعرف إختصارا بإسم (Service Quality Model) وهو من أكثر النماذج شهرة واستخداماً، في قياس جودة الخدمة بشكل عام في جميع المجالات الخدمية، لأنه يأخذ بعين الاعتبار توقعات العملاء (المستفيد من الخدمة)، ولأن جودة الخدمة هي الفرق بين توقعات الطلاب في هده الدراسة و إدراكهم للأداء الفعلي للخدمة التعليمية المقدمة، وسيتم التعرف على توقعات الطلاب من خلال تطبيق نموذج (SERVQUL) في هذه الدراسة.

منهجية البحث

أولاً : إشكالية البحث:

يشهد القطاع الخدمي عامة والتعليمي خاصة عدد من المظاهر، منها التغيرات والمستجدات التي تخص اعتبارات الجودة، وإن مقاييس الجودة خطت خطوات سريعة وفاعلة، لتغطي جوانب حديثة في العلاقة القائمة بين التعليم العالي بمؤسساته المختلفة والطلاب، ولذلك يسعى هذا البحث إلى قياس جودة الخدمات التعليمية التي يقدمها المعهد العالي للعلوم التقنية بمدينة رقدالين للطلاب، خاصة أن أغلب الدراسات السابقة ركزت على قياس جودة الخدمات في المجالات الاقتصادية المختلفة ونادرا ما تجد دراسة قامت على قياس جودة الخدمات المقدمة للطلاب من وجهة نظرهم، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية :-

1) ماهو مستوى توقعات طلاب المعهد العالي قيد الدراسة لجودة الخدمات التعليمية المقدمة لهم من وجهة نظرهم؟ وكيف يمكن قياس أبعادها؟

2) هل هناك اختلاف بين مستوى جودة ما يتوقعه طلاب المعهد قيد الدراسة من خدمات مقدمة و ما يقدمه المعهد لهم فعلاً من خدمات؟

ثانياً : أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية جودة التعليم العالي وأهمية مخرجاته حيث تعد جودة الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب إحدى الركائز الأساسية التي تساعد على تخريج دفعات لها القدرة على المنافسة في سوق العمل من خلال تحسين وتطوير خدمات المؤسسات التعليمية وتقديمها لهم بجودة عالية، ونظراً لأهمية قطاع التعليم العالي التقني في المعهد قيد الدراسة، فان قياس أدائه، وتقويم فاعليته، واختبار جودة خدماته، واكتشاف جوانب القصور فيها، تُعد أحد السبل الهامة للرقي بالمعهد وتطويره، والنهوض به من أجل تحقيق أهدافه من

جهة والمساهمة في تحسين التعليم العالي التقني في ليبيا بشكل عام من جهة اخرى، لذلك يسعى هذا البحث إلى محاولة التعرف على تقييم الطلاب لجودة الخدمات التعليمية التي يقدمها المعهد، والعوامل المؤثرة فيها، وتحديد الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية في أبعاد جودة تلك الخدمات التي يقدمها المعهد قيد الدراسة، ومن ثم تقديم بعض المقترحات التي من شأنها أن تساعد إدارة المعهد في معالجة جوانب القصور في خدمة طلابه، والعمل على تحسينها وتطويرها بالشكل الذي يرضيهم ويلبي حاجاتهم.

ثالثاً : أهداف البحث:

يسعى هذا البحث لقياس جودة الخدمات التي يقدمها المعهد العالي قيد الدراسة تحقيقاً للأهداف التالية:

1) التعرف على مستوى جودة الخدمات المقدمة من المعهد العالي قيد الدراسة من وجهة نظر طلابه، وتحديد أبعادها.

2) التعرف على الأهمية النسبية للعوامل التي يستخدمها الطلاب في تقييم جودة الخدمات التعليمية المقدمة من المعهد قيد الدراسة.

3) معرفة ما إذا كانت هناك فجوة بين توقعات الطلاب لجودة الخدمات التعليمية المقدمة لهم من المعهد قيد الدراسة وبين إدراكهم لمستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة لهم فعلياً.

4) اختبار مدى تأثير بعض السمات الشخصية مثل (الجنس، القسم العلمي، المرحلة الدراسية) على تقييم الطلاب لمستوى جودة الخدمة المصرفية المقدمة لهم.

رابعاً : فرضيات البحث:

يمكن صياغة فروض البحث من خلال إشكالية البحث وتساؤلاته وأهدافه على النحو التالي:

1) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الخدمة المدركة من قبل الطلاب وتوقعاتهم لهذه الخدمة من المعهد العالي قيد الدراسة.

2) هناك دلالة إحصائية على أن الخدمات التعليمية التي يقدمها المعهد العالي فعلياً لطلابه ذات مستوى عال من الجودة .

3) لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تقييم عملاء المعهد العالي من الأفراد لمستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة فعلياً تُعزى لتأثير المتغيرات الديموغرافية التالية (الجنس، القسم العلمي، المرحلة الدراسية).

خامساً : منهج البحث:

أعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات بواسطة الاستبانه المعدة لهذا الغرض، وتحليلها إحصائياً لاختبار صحة الفروض، فضلاً عن اعتماد الباحث على المصادر الثانوية متمثلة في المراجع العلمية والدراسات السابقة لتغطية الإطار النظري لهذا للبحث.

سادساً : مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع البحث من جميع الطلاب في المعهد العالي قيد الدراسة، وتم إختيار عينة عشوائية من الطلاب لكل قسم من أقسام المعهد العالي قيد الدراسة بمراحلهم الفصلية المختلفة قوامها (450) طالب تمثل عينة الدراسة، بحيث تم توزيع (450) إستبانة على عينة عشوائية من الطلاب لكل قسم في المعهد العالي على مدى فصلين دراسيين، وقد أسترجع منها (400) إستمارة استبيان من كل الاقسام المستهدفة، وأستبعد منها (25) لعدم صلاحيتها للتحليل فأصبح عدد الإستمارات القابلة للتحليل (375) استماره استبيان.

سابعاً: حدود البحث:

من المعروف إن لكل دراسة محدداتها الخاصة والتي تعكس مدى الدقة والالتزام بمنهجية الدراسة بشكل عام ويمكن بيان هذه الحدود من خلال المحاور التالية:

- استخدم في هذا البحث أسلوب العينة لصعوبة إجراء الحصر الشامل لجميع الطلاب قيد البحث، فضلاً عن توفير الجهد والوقت من خلال اختيار اسلوب العينة.
- اقتصرت الدراسة على المعهد العالي للعلوم التقنية بمدينة رقدالين من خلال عينة عشوائية للطلاب الدارسين في المعهد، حيث يعد الباحث عضو هيئة تدريس بالمعهد.
- انحصرت الحدود الزمنية من شهر 2019/10 إلى شهر 2020/3

الأبحاث السابقة

أولاً : الأبحاث العربية

1) دراسة الباحث عبدالله صالح بعنوان " قياس جودة الخدمة بالمصارف التجارية السعودية ـ دراسة مسحية لآراء عملاء مصرف الراجحي بمدينة الرياض " 2008، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد السابع، العدد الأول، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مستوى الجودة الكلية للخدمات المصرفية بمصرف الراجحي من وجهة نظر العملاء، وكذلك التعرف على

ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في إتجاهات عملاء المصرف حول مستوى جودة الخدمة المصرفية وفقاً لمتغيراتهم الديموغرافية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن مستوى الجودة الكلية للخدمة المصرفية بالمصرف تعد جيدة، وأن أفراد عينة الدراسة يرون جودة الخدمة في الجوانب الملموسة، والاعتمادية، والاستجابة، والأمان جيدة، في حين يرونها في جانب التعاطف متوسطة .

2) دراسة الباحث صلاح عبدالرحمن بعنوان: " قياس جودة الخدمات المصرفية الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية " 2006، تهدف الدراسة إلى قياس جودة الخدمات التعليمية التي تقدمها المصارف الإسلامية من وجهة نظر عملاءها، ومعرفة مدى توجه العملاء نحو الخدمات المصرفية الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان من أهمها أن هناك إنطباعاً إيجابياً عن جودة الخدمات المصرفية الإسلامية من وجهة نظر المستفيدين منها في مجال الجوانب المادية والملموسة والاستجابة والتعاطف، أما في مجال الاعتمادية والأمان، فإنها لم تكن مرضية بالنسبة للمستفيدين.

3) دراسة الباحث رعد الصرن بعنوان " طريقة جديدة لدراسة جودة الخدمات في القطاع المصرفي . دراسة ميدانية مقارنة بين بعض المصارف السورية والأردنية " 2005 ، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، وتسعى هذه الدراسة إلى التوصل إلى طريقة جديدة لدراسة جودة الخدمات في القطاع المصرفي، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن القطاع المصرفي في سورية يعاني من بعض المشاكل، والمتمثلة في غياب عنصر المنافسة وضعف عنصري الرقابة والمحاسبة، وضعف خبرات موظفي المصارف وكفاءاتهم ، والافتقار لتقديم الخدمات المصرفية المتطورة، وعدم وجود قانون أو مرسوم ينظم التعامل الإلكتروني بين المصارف والجهات التي تتعامل معها داخلياً وخارجياً.

4) دراسة الباحث ثامر محمد بعنوان: " قياس جودة الخدمات المصرفية للبنوك الوطنية التجارية القطرية" 2005 وتهدف هذه الدراسة إلى قياس جودة الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية القطرية من وجهة نظر العملاء، وذلك باستخدام مقياس (SERVPERF) وذلك للكشف عن مستوى جودة تلك الخدمات، كما تهدف أيضاً إلى التعرف على الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية في مجالات وأبعاد جودة الخدمات المصرفية للبنوك محل الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: ارتفاع مستوى جودة الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية القطرية من وجهة نظر

العملاء، هذا فضلاً عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجودة الكلية للخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية القطرية محل الدراسة من جهة مجالات وأبعاد جودة الخدمات المصرفية المتمثلة في الجوانب الملموسة، الإعتمادية، الأمان، الإستجابة، التعاطف .

ثانياً : ما يميز هذا البحث عن الأبحاث السابقة:

يختلف هذا البحث عن الأبحاث السابقة من حيث المكان، فقد تمت الأبحاث السابقة في بيئات مختلفة عن البيئة الليبية من جهة قياس الجودة من وجهة نظر العملاء من جهة وكذلك اختلاف نوعية العملاء الأمر الذي يصعب معه استخدام نتائجها وتعميمها في دراستنا هذه.

الإطار النظري

أولاً / مفهوم جودة الخدمات التعليمية

برز مفهوم جودة الخدمات بإعتباره، واحداً من أهم المجالات التي يمكن أن تتنافس الجهات الخدمية فيما بينها من خلاله، وهذا يعني أن توجه العملاء في طلب الخدمات ليس فقط لمجرد المضامين التسويقية التي يحصل عليها من تلك الخدمة، إنما لما تتصف به تلك المضامين من قيم رمزية يبحث عنها العميل، وهي ذات جودة أفضل من وجهة نظره، مثل الخدمات التعليمية وجودتها، والتعاطف معهم، وسرعة الإنجاز، والسهولة في اجراءات التعامل، وأسلوب تقديم الخدمة، والمظهر الخارجي للموظفين، وغيرها من المفاهيم كمجالات للتميز في تقديم الخدمات، وهو ما يشكل مفهوماً متكاملاً لجودة الخدمة (أبو معمر، فارس محمود، (2005) ص78).

إلا أن تبني مفهوم الجودة الخارجية للخدمة يعد أكثر انتشاراً وأهمية، ذلك لأن مفهوم الجودة في هذا الاتجاه يركز على إدراك العملاء وتفضيلاتهم، وعليه تتشكل الخدمة على ضوء توقعات العملاء وتفضيلاتهم ورغباتهم، أي إن مفهوم جودة الخدمة وفقاً لهذا الإتجاه يختلف عن ذلك المفهوم الذي تحدده المواصفات القياسية، فهناك إختلاف وتباين كبيرين بين الجودة التي يدركها العملاء، والجودة المحددة وفقاً للمواصفات القياسية. (الطالب، صلاح عبد الرحمن، (2004) ص 27.

ولقد أظهرت أدبيات التسويق العديد من التعريفات للجودة، إلا أنه سيتم ذكر بعضها مع التركيز على الخصائص المشتركة لهذه التعريفات، وقد تم تعريف الجودة كما أشارت إليها

الجمعية الأمريكية للجودة (ASQ) وكذلك المنظمة الأوربية لضبط الجودة (EOQC) بأنها المجموع الكلي للمزايا والخصائص التي تؤثر في مقدم الخدمة على تلبية حاجات ورغبات العملاء (الحداد ، عوض، (1999) ص 39)، كما يعرف المكتب القومي للتنمية الاقتصادية في بريطانيا الجودة على أنها مجموعة العوامل أو الخصائص التي يجب أن تتوفر في منتج، أو خدمة معينة بهدف الوفاء بمتطلبات السوق، وعُرفت بأنها مطابقة المنتج أو الخدمة للمواصفات وعليه سيكون العميل راضيا عندما تكون خصائص الخدمة مطابقة لمتطلباته (الخالدي، أيمن، (2006) ص41) ، وعليه يمكن القول بأن جودة الخدمات التعليمية تبنى على أساس توقعات ورغبات الطلاب، لأنه المحدد الرئيسي والوحيد لها هو الطالب ولأنه هو المستفيد من جودة الخدمة التعليمية، والشكل التالي رقم (1) يبين مفهوم جودة الخدمة.

مفهوم جودة الخدمة

(الطالب، صلاح عبد الرحمن، (2004)ص5)

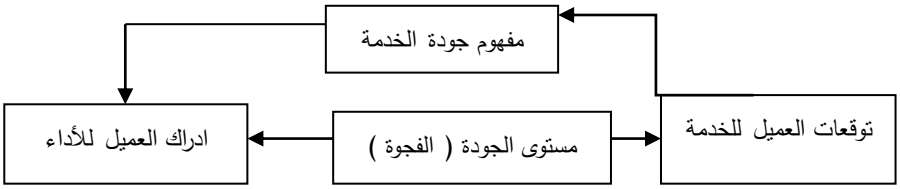

ثانياً / مستويات جودة الخدمات: (عبد المحسن، توفيق،(2002) ص 17)

يمكن التمييز بين خمسة مستويات لجودة الخدمات ويمكن تحديدها بالآتي:

- الجودة المتوقعة: وهي تمثل مستوى جودة الخدمات التي يتوقع العملاء الحصول عليها من الذين يتعاملون معهم.
- الجودة المدركة: وهي ما تدركه إدارة المؤسسة من نوعية الخدمة التي تقدمها لعملائها معتقدة أنها ستشبع حاجاتهم ورغباتهم بمستوى عالٍ .
- الجودة الفنية: وهي الطريقة التي يؤدى بها مقدم الخدمة، وتخضع للمواصفات النوعية للخدمة المقدمة .
- الجودة الفعلية: وهي تعبر عن مدى التوافق والقدرة على استخدام أساليب تقديم الخدمة بشكل جيد يرضي العملاء.
- الجودة المرجوة للعملاء: أي مدى الرضا والقبول الذي يمكن أن تحصل عليه المؤسسة من العملاء عند تلقيهم تلك الخدمات.

ثالثاً / نموذج القياس (SERVQUL) (الخالدي، أيمن، (2006) ص41)

يعتبر نموذج (SERVQUL) والذي يعرف إختصارا بإسم (Service Quality Model) أكثر النماذج شهرةً واستخداماً، فهناك عدة دراسات ساهمت في وضع أساس ومعايير علمية وعملية لقياس جودة الخدمة، حيث قدم هؤلاء الباحثين المقياس الشهير (SERVQUL)، الذي كان نقطة تحول في أدبيات جودة الخدمة، وإن هذا النموذج قائم على استمارة استبيان مؤلفة من 22 بنداً مصممة لتغطي خمسة أبعاد لجودة الخدمة، دمجها فريق البحث من واقع بحثهم، ويتكون المقياس من مجموعتين يتضمن كل منها 22 جملة، وتهدف المجموعة الاولى إلى تحديد إدراكات العملاء لجودة الخدمة المقدمة، وتهدف المجموعة الثانية إلى تحديد توقعات العملاء لجودة الخدمة، فإذا كانت إدراكات العملاء لجودة الخدمة المقدمة أقل من توقعاتهم تكون الجودة منخفضة ويمكن التعبير عن القياس بالمعادلة التالية : جودة الخدمة = الخدمة المتوقعة – الأداء الفعلي.

رابعاً / أبعاد جودة الخدمات: (الخالدي، أيمن، (2006) ص41)

1 – الملموسية: تمثل الجوانب الملموسة والمادية المتعلقة بالخدمة مثل المباني، والتقنيات الحديثة، والتجهيزات اللازمة لتقديم الخدمة، ومظهر الموظفين، ويقاس هذا البعد حسب النموذج واستبانة الدراسة بالفقرات من 1–6 .

2 – الإعتمادية: وتعبر عن قدرة المؤسسة من وجهة نظر العملاء على تقديم الخدمة في الوقت الذي يطلبها فيه العميل وبدقة ترضي طموحه، ويقاس هذا البعد حسب النموذج واستبانة الدراسة بالفقرات من 7–12 .

3 – الأمان: وهو الإطمئنان بأن الخدمة المقدمة للعملاء تخلو من الأخطاء والعيوب شاملاً الإطمئنان النفسي والمادي، ويعد من أهم أبعاد الجودة التي يركز عليها العميل عند اختياره للمؤسسة، ويقاس هذا البعد حسب النموذج واستبانة الدراسة بالفقرات من 23–26

4 – الإستجابة : هي القدرة على التعامل الفعال مع كل متطلبات العملاء، والاستجابة للشكاوي، وبما يقنع العملاء بأنهم محل تقدير وإحترام من قبل المؤسسة التي يتعاملون معها، إضافة لذلك فإن الإستجابة تعبر عن المبادرة بتقديم الخدمة من قبل الموظفين بكل ترحيب، ويقاس هذا البعد حسب النموذج واستبانة الدراسة بالفقرات من 19–22.

5 – التعاطف : وهو إبداء روح الصداقة والود والحرص على العميل ومصالحه وإشعاره بأهميته والرغبة في خدمته حسبما يحب ويفضل، وبما يحقق أعلى درجات الرضا لديه، ويقاس هذا البعد حسب النموذج واستبانة الدراسة بالفقرات من 13–18.

عرض وتحليل البيانات

أولاً: أداة البحث:

تم تطوير استبانة خاصة لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته، وقد تمت الاستعانة في ذلك بالاطلاع على عدد من الدراسات والأبحاث السابقة، وتتكون الاستبانة من جزئين، الأول يغطي المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة (الجنس، القسم العلمي، المرحلة الدراسية)، أما الجزء الثاني فينقسم إلى قسمين، يضم القسم الأول (26) فقرة تمثل إدراك الطالب لمضمون جودة الخدمات التعليمية المقدمة فعلياً من قبل المعهد، أما القسم الثاني فيضم كذلك (26) فقرة تعكس توقع الطالب لمستوى جودة الخدمات التعليمية التي يجب أن تقدم من قبل المعهد، شاملة الأبعاد الخمسة للجودة، ولقد تم قياس مجموعة البنود الخاصة بكل محور باستخدام مقياس (ليكرت) المتدرج والمكون من خمس درجات هي: (5) متوفر جداً ، (4) متوفر، (3) محايد، (2) غير متوفر، (1) غير متوفر بشدة، ولتوخي الدقة والموضوعية في الوصف النظري لنتائج الاستبانة كما ستبينها المتوسطات الحسابية، قام الباحث بإيجاد القيم الحسابية الفعلية للخيارات المتاحة للمبوحثين للإجابة على فقرات الاستبانة، وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي والذي أستخدم لقياس متغيرات البحث، وذلك من خلال تحويل المسافات بين الخيارات إلى (4) مستويات بحيث تمثل المسافة من (1 – 2) المستوى رقم (1)، والمسافة بين(2 – 3) المستوى رقم (2)، والمسافة بين (3 – 4) المستوى رقم (3)، والمسافة بين (4 – 5) المستوى رقم (4)، ولتوزيع مدى الدرجات فإن 5 – 1 = 4 على خمسة خيارات من الإجابة يتضح أن طول كل مستوى هو 5/ 4 = 0.8 وبالتالي يصبح كل مستوى على النحو التالي:

- المستوى الأول: المدى من (1) إلى اقل من (1.8) يعني غير متوفر بشدة.
- المستوى الثاني : المدى من (1.8) إلى أقل من (2.6) يعني غير متوفر.
- المستوى الثالث : المدى من (2.6) إلى أقل من (3.4) يعني محايد.
- المستوى الرابع : المدى من (3.4) إلى اقل من (4.2) يعني متوفر أوعالي.
- المستوى الخامس : المدى من (4.2) إلى (5) يعني متوفر جداً أو عالي جداً .

ولتحليل البيانات المتحصل عليها من خلال الاستبانة تم الاعتماد على أساليب التحليل الإحصائي، وذلك باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية

(SPSS)، وقد اشتمل التحليل الإحصائي على تطبيق بعض أساليب الإحصاء الوصفي والاستنتاجي التي تتلاءم وطبيعة بيانات الدراسة.

ثانياً : صدق أداة البحث وثباتها:

لاختبار صدق وثبات أداة البحث عُرضَت الاستبانه على بعض المختصين من الأكاديميين في كلية الاقتصاد بجامعتي (طرابلس، الزاوية) من أجل أخذ ملاحظاتهم حول الاستبانة، فأبدوا موافقاتهم عليها مع بعض الملاحظات العلمية والخاصة بتعديل وصياغة بعض الفقرات الواردة بها، وذلك بما يساهم في عرض إشكالية البحث، واختبار فرضياتها، وتحقيق أهدافها، وللتعرف على درجة وضوح وفهم البنود الواردة في الاستبانة من وجهة نظر المبحوثين فقد تم أخذ عينة من المبحوثين بلغت (20) مفردة لهذا الغرض، حيث تم استخراج معامل (كرونباخ ألفا) للاتساق الداخلي حيث وجد أنه يساوي (85.2%) وتعتبر نسبة ثبات عالية.

ثالثاً : خصائص عينة البحث:

لقد تضمنت الإستبانة (3) أسئلة حول الخصائص أو البيانات العامة لعينة البحث وهي الجنس، والمؤهل العلمي، ومدة التعامل مع المصرف، والجدول التالي رقم (1) يبين نتائج التحليل الخاصة بالخصائص الديموغرافية لأفراد عينة البحث وهي كالتالي :-

ـ الجنس : يتضح من الجدول رقم (1) أن نسبة الاناث بلغت (83.3%) من مجموع عينة البحث، في حين بلغت نسبة الذكور (16.7 %) فقط من مجموع عينة الدراسة، وهذا يعني أن أكثر المستفيدين من الخدمات التعليمية التي يقدمها المعهد العالي محل البحث من الاناث حسب عينة الدراسة .

ـ القسم العلمي : لقد بلغت نسبة قسم الهندسة الميكانيكية ما نسبته (5.2 %) من إجمالي عينة البحث، في حين كانت نسبة قسم العلوم الادارية (25.5 %) من عينة البحث، كما بلغت نسبة قسم الحاسوب (24.3 %) من إجمالي مفردات العينة وأما قسم الهندسة المدنية فكانت نسبتهم (35.7 %) والهندسة الكهربائية (9.3 %) من عينة البحث، وهذه النسب تدل تقارب الاقسام ذات الكثافة الطلابية والاقسام قليلة الطلاب من حيث النسب.

ـ المرحلة الدراسية: أتضح من الجدول رقم (1) إن ما نسبته (48.9 %) من عينة الدراسة مسجلين بالفصل الخامس وقد قام بتدريسهم الباحث جميعاً خلال فترة اجراء الدراسة ، في

حين بلغت نسبة الفصل السادس (27 %) من إجمالي عينة الدراسة، وأما الفصل الثالث فقد كانت نسبتهم (24.1 %) من عينة الدراسة.

جدول رقم (1) يوضح توزيع أفراد عينة البحث حسب العوامل الديمغرافية

الرقم	المتغير	البيان	النسبة المئوية
1 .	الجنس	انثى	% 83.3
		ذكر	% 16.7
		المجموع	% 100
3 .	القسم العلمي	ميكانيكية	% 5.2
		علوم ادارية	%25.5
		حاسوب	% 24.3
		مدنية	% 35.7
		كهربائية	% 9.3
		المجموع	% 100
4 .	المرحلة الدراسية	الفصل السادس	% 27.0
		الفصل الخامس	% 48.9
		الفصل الثالث	% 24.1
		المجموع	% 100

رابعاً: نتائج التحليل الإحصائي الوصفي

استخدم ا لباحثالإحصاء الوصفي لاستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على مقياس ليكرت الخماسي الرتب لإجابات أفراد العينة عن فقرات الاستبانه المتعلقة بإدراكهم لمستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة فعلاً من المعهد قيد الدراسة، وكذلك بالنسبة للفقرات المتعلقة بتوقعات الطلاب لمستوى جودة الخدمات التعليمية التي قدمها المعهد، وقام الباحث بتحديد مستويات الوسط الحسابي لإقل من (2.6) يمثل مستوى منخفض من جودة الخدمة، والوسط الحسابي من (2.6 إلى اقل من 3.4) يمثل مستوى متوسط من جودة الخدمة، والوسط الحسابي من (3.4 إلى 5) يمثل مستوى عالً من جودة الخدمة، والجدول رقم (2) يبين المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والأهمية النسبية لكل بعد من أبعاد جودة الخدمات التعليمية المتوقعة والمدركة فعلياً من الطلاب.

الجدول رقم (2) يبين المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والأهمية النسبية لكل بعد من أبعاد جودة الخدمات التعليمية

أبعاد جودة الخدمات التعليمية	إدراك الطلاب للأداء الفعلي لجودة الخدمة التعليمية				توقعات الطلاب لجودة الخدمات التعليمية			
	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية للبعد	مستوى جودة الخدمة المدركة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية للبعد	مستوى جودة الخدمة
أولاً : الجوانب الملموسة	**2.630**	**0.455**	**5**	**متوسط**	**4.000**	**0.339**	**2**	**عالي**
1. يتميز موظفو المعهد بحسن المظهر والأناقة	**3.534**	**0.809**		**عالي**	**4.359**	**0.491**		**عالي**
2. يتوفر بالمعهد عدد كاف من الموظفين يسهل على الطلاب الحصول على الخدمة بأسرع وقت ممكن	**2.602**	**0.453**		**متوسط**	**3.845**	**0.618**		**عالي**
3. يتوفر بالمعهد أحدث الأجهزة والمعدات التقنية اللازمة لتقديم الخدمات التعليمية	**2.600**	**0.888**		**متوسط**	**3.834**	**0.873**		**عالي**
4. القاعات الدراسية بالمعهد ملائمة ومريحة للطلاب	**2.690**	**1.197**		**متوسط**	**4.450**	**1.321**		**عالي**
5. يتوفر بالمعهد لوحات إرشادية تسهل على الطلاب تحديد مكان طلب الخدمة	**2.694**	**0.569**		**متوسط**	**3.899**	**0.697**		**عالي**
6. تتوفر أماكن لوقوف للسيارات بالمعهد	**2.152**	**0.844**		**ضعيف**	**4.384**	**0.802**		**عالي**
ثانياً : جوانب الاعتمادية	**3.285**	**0.846**	**4**	**متوسط**	**3.970**	**0.385**	**3**	**عالي**

7. يلتزم موظفو المعهد بالوعود المقدمة للطلاب لإنجاز خدمة معينة	3.506	0.912		عالي	3.784	0.677	عالي
8. لديَ درجة عالية من الثقة في العاملين بالمعهد	3.572	1.556		عالي	3.686	0.719	عالي
9. يقدم المعهد الخدمة المطلوبة من الطلاب بأسرع وقت ممكن وبشكل صحيح من المرة الأولى	3.427	0.780		عالي	4.141	0.661	عالي
10. يحتفظ المعهد بسجلات دائمة ودقيقة لدرجات الطلاب	3.431	0.755		عالي	4.048	0.627	عالي
11. يقوم الاساتذة بالمعهد بإعطاء الوقت الكافي لشرح المحاضرات وبشكل مفصل يرضي الطلاب	3.565	0.892		عالي	4.269	0.895	عالي
12. يسمح المعهد للطلاب بالحصول على بعض الخدمات والإستفسارات عن طريق الهاتف أو الانترنيت	3.154	0.959		متوسط	4.542	0.555	عالي جداً
ثالثاً : جوانب التعاطف	3.353	0.442	3	متوسط	4.334	0.313	5 عالي
13. يعطي الاساتذة والموظفين بالمعهد إهتماماً كبيراً لكل الطلاب	2.789	0.791		متوسط	3.845	0.598	عالي
14. يعرف موظفو المعهد كل إحتياجات الطلاب وكيفية تلبيتها	3.739	0.830		عالي	4.312	0.562	عالي

بشكل دقيق يرضي الطلاب							
15. ساعات الدوام بالمعهد ملائمة ومناسبة لكل الطلاب	3.677	0.859		عالي	3.883	0.559	عالي
16. يضع المعهد مصلحة الطلاب في مقدمة إهتماماته	2.979	0.724		متوسط	3.579	0.677	عالي
17. يتعاطف موظفو المعهد مع الطالب عند مواجهته لمشكلة معينة ويطمئنونه بإمكانية حلها	3.072	0.832		متوسط	4.045	0.586	عالي
18. يستقبل موظفو المعهد الطلاب بكل سرور وترحيب	3.736	0.765		عالي	3.648	0.784	عالي
رابعاً : جوانب الاستجابة	3.623	0.443	2	عالي	3.743	0.458	4 عالي
19. يستجيب موظفو المعهد لمطالب كل الطلاب رغم ضغوط العمل	3.797	0.812		عالي	3.380	0.883	متوسط
20. يقوم موظفو المعهد بتقديم الخدمة للطلاب في الوقت المطلوب وبأسرع وقت ممكن	2.718	1.101		متوسط	3.367	0.934	متوسط
21. يهتم موظفو المعهد بشكاوي الطلاب وإستفساراتهم والرد عليها بأسرع وقت ممكن	3.979	0.742		عالي	3.933	0.833	عالي
22. موظفو المعهد على إستعداد تام دائم لخدمة الطلاب وتقديم	3.876	0.593		عالي	4.260	0.851	عالي

المساعدة لهم في كل أوقات الدوام								
خامساً : جوانب الأمان	3.801	0.464	1	عال	4.250	0.328	1	عال
23. يتصف موظفو المعهد بالأخلاق الطيبة والحميدة وروح المجاملة	4.150	0.575		عال	4.032	0.677		عال
24. يعلن المعهد عن خدماته ومواعيد الدراسة والامتحانات بطريقة ملفتة وجذابة	2.734	0.832		متوسط	3.579	0.881		عال
25. يحافظ المعهد على السرية التامة للمشاكل التي يتعرض لها الطلاب	4.243	0.624		عال	4.235	0.500		عال
26. أشعر بالأمان كوني من طلاب المعهد	4.120	0.719		عال	4.439	0.512		عال

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن بُعد الجوانب الملموسة قد جاء في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية لإدراكات الطلاب حول الخدمات التعليمية المقدمة فعلياً والمرتبة الثانية بالنسبة لتوقعاتهم، وهذا يعني إن المعهد العالي قيد الدراسة **غير مهتمة بالجوانب الملموسة، والتي تمثل الجوانب الملموسة والمادية المتعلقة بالخدمة مثل المباني، والتقنيات الحديثة، والتجهيزات اللازمة لتقديم الخدمة، ومظهر الموظفين**، والتي يجب توافرها بشكل عالي في خدمات المعهد التعليمية لما لها من دور فعال في تحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة ورضا الطلاب عن تلك الخدمات، **وقد كانت كل فقرات الجوانب الملموسة في المستوى المتوسط من تقييم الطلاب وفق إدراكهم للأداء الفعلي، أي إنها متوفرة بشكل متوسط**، أما فيما يخص التوقعات فقد حصلت الجوانب الملموسة على المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية مما يدل على أهمية هذا الجانب بالنسبة للطلاب في تقييمهم للخدمات التعليمية المفضلة، أي إنهم يفضلون توافرها بشكل أفضل مما هي عليه، أما بالنسبة لبعد جوانب الإستجابة فقد كان في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية لإدراك الطلاب للخدمات

التعليمية المقدمة فعلياً، أي إنها كانت متوفرة بشكل عالي في الخدمات المقدمة من المعهد **فيما عدا الفقرة المتعلقة بتقديم الخدمات في الوقت المحدد وبأسرع وقت ممكن فقد كانت متوفرة بشكل متوسط وفق إدراك الطلاب لها**، ولكن بالنسبة لتوقعات الطلاب لهذا البعد فقد كانت في المرتبة الرابعة أي إن الطلاب لا يعطون أهمية كبيرة لهذا الجانب، الإ أنهم يفضلون توفره بشكل كبير ولكن بعد توفر كل الجوانب والأبعاد الأخرى لجودة الخدمات المقدمة، وقد كان بعد جوانب الإعتمادية في المرتبة الرابعة بالنسبة لإدراك الطلاب ، إلا أنه كان في المرتبة الثالثة من حيث الاهمية حسب توقعات الطلاب، **أي إنها متوفرة بشكل متوسط**، أما التوقعات الخاصة بهذا البعد فقد كانت كلها عالية أي إن الطلاب يفضلون توافرها بشكل عالي في خدمات المعهد، الإ أنهم يفضلون توفره بشكل كبير ولكن بعد توفر كل الجوانب والأبعاد الأخرى لجودة الخدمات ، وإن بعد التعاطف فقد كان في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية لإدراك الطلاب والمرتبة الاخيرة لتوقعاتهم المفضلة بشأن توفر هذا الجانب في خدمات المعهد، **وهذا يعني أن الطلاب لا يشعرون بتعاطف كبير من قبل العاملين أثناء تعاملهم مع المعهد**، وهم يفضلون أن يكون هناك تعاطف كبير أثناء تعاملهم مع العاملين في المعهد، وهي ذات أهمية كبيرة لدى الطلاب وزيادة رضاهم عن الخدمات المقدمة، الإ أنهم يفضلون توفره بشكل كبير ولكن بعد توفر كل الجوانب والأبعاد الأخرى لجودة الخدمات، أما بعد جانب الأمان قد جاء في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة من قبل الطلاب سواء بالنسبة لإدراكهم للأداء الفعلي للخدمات المقدمة فعلاً، أو توقعاتهم لتلك الخدمات، وهذا يعني إن القائمين على المعهد العالي قيد الدراسة يولون أهمية كبيرة لجوانب الأمان في الخدمات التي يقدمونها، حيث يشعر الطلاب بتوفر جوانب الأمان في التعامل ، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا البعد فيما يخص الإدراكات ما بين (2.734 إلى 4.243) أي إنها كانت متوفرة بدرجة عالية في الخدمات المقدمة، فيما عدا الفقرة التي تختص بطريقة إعلان المعهد عن خدماته حيث كان متوسطها (2.743) أي إنها بتقييم متوسط حسب مقياس الدراسة، وأما فيما يخص التوقعات فقد تراوحت متوسطاتها ما بين (3.579 . 4.439) وبالتالي فهم يفضلون توافرها بشكل أعلى مما هي عليه.

خامساً: اختبار فرضيات البحث:

1) اختبار الفرضية الأولى التي تنص على أنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الخدمة التي يدركها الطلاب وتوقعاتهم لهذه الخدمة من المعهد العالي قيد الدراسة" ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث بقياس حجم الفجوة أو الفروق بين توقعات الطلاب الأفراد لأبعاد جودة الخدمات التعليمية المقدمة من المعهد العالي من ناحية، وإدراكهم لمستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة فعلياً من المعهد قيد الدراسة من ناحية أخرى، التي لوحظت من خلال التحليل الوصفي لأبعاد جودة الخدمات التعليمية في الجدول السابق رقم (2)، ولتحديد حجم الاختلافات أو الفجوة بينهما يتطلب الأمر طرح قيم المتوسطات الحسابية لادراكات الطلاب من قيم المتوسطات الحسابية لتوقعاتهم لمستوى جودة الخدمات التعليمية وذلك بالنسبة لكل بعد وكل فقرة من فقرات المقياس والجدول التالي رقم (3) يوضح ذلك.

جدول رقم (3) نتائج قياس الفجوة بين إدراكات الطلاب وتوقعاتهم لجودة الخدمات التعليمية

أبعاد جودة الخدمات المقدمة من المعهد قيد الدراسة	المتوسط الحسابي		حجم الفجوة	
	الإدراكات	التوقعات	لكل عنصر	لكل بعد
البعد الأول : الجوانب الملموسة	2.630	4.000		1.370-
1. يتميز موظفو المعهد بحسن المظهر والأناقة	3.534	4.359	0.825-	
2. يتوفر بالمعهد عدد كاف من الموظفين يسهل على الطلاب الحصول على الخدمة بأسرع وقت ممكن	2.602	3.845	1.243-	
3. يتوفر بالمعهد أحدث الأجهزة والمعدات التقنية اللازمة لتقديم أفضل الخدمات التعليمية للطلاب	2.600	3.834	1.234-	
4. القاعات الدراسية ملائمة ومريحة للطلاب	2.690	4.450	1.760-	
5. تتوفر بالمعهد لوحات إرشادية تسهل على الطلاب تحديد مكان طلب الخدمة	2.694	3.899	1.205-	
6. تتوفر أماكن لوقوف السيارات بالمعهد	2.152	4.384	2.232-	
البعد الثاني : جوانب الاعتمادية	3.285	3.970		0.685-
7. يلتزم موظفو المعهد بالوعود المقدمة للطلاب لإنجاز خدمة معينة في الوقت المتفق عليه	3.506	3.784	0.278-	
8. لديَ درجة عالية من الثقة في موظفي المعهد	3.572	3.686	0.114-	
9. يقدم المعهد الخدمة المطلوبة من العميل بأسرع وقت ممكن وبشكل صحيح من المرة الأولى	3.427	4.141	0.714 -	
10. يحتفظ المعهد بسجلات دائمة ودقيقة لدرجات وملفات	3.431	4.048	0.617 -	

الطلاب				
11. يقوم الاساتذة بالمعهد بإعطاء الوقت الكافي لشرح المحاضرات التي يعلن عليها المعهد للطلاب وبشكل مفصل يرضي الطلاب	**3.565**	**4.269**	**0.704-**	
12. يسمح المعهد للطلاب بالحصول على بعض الخدمات والاستفسارات عن طريق الهاتف والانترنيت	**3.154**	**4.542**	**1.388-**	
البعد الثالث : جوانب التعاطف	**3.353**	**3.334**		**0.019+**
13. يعطي موظفو المعهد اهتماما كبيراً لكل الطلاب	**2.789**	**3.845**	**1.056 -**	
14. يعرف موظفو المعهد كل احتياجات الطلاب وكيفية تلبيتها بشكل دقيق يرضي الطلاب	**3.739**	**4.312**	**0.537-**	
15. ساعات الدوام بالمعهد ملائمة ومناسبة لكل الطلاب	**3.677**	**3.883**	**0.206 -**	
16. يضع المعهد مصلحة الطلاب في مقدمة اهتماماته	**2.979**	**3.579**	**0.600 -**	
17. يتعاطف موظفو المعهد مع الطالب	**3.072**	**4.045**	**0.973 -**	
18. يستقبل موظفو المعهد الطلاب بكل سرور وترحيب	**3.736**	**3.648**	**0.088**	
البعد الرابع : جوانب الاستجابة	**3.623**	**3.743**		**0.120-**
19. يستجيب موظفو المعهد لمطالب كل الطلاب رغم ضغوط العمل	**3.797**	**3.380**	**0.417**	
20. يقوم موظفي المعهد بتقديم الخدمة للعميل في الوقت المطلوب وبأسرع وقت ممكن	**2.718**	**3.367**	**0.649 -**	
21. يهتم موظفو المعهد بشكاوي الطلاب واستفساراتهم والرد عليها بأسرع وقت ممكن	**3.979**	**3.933**	**0.046+**	
22. موظفو المعهد على إستعداد تام و دائم لخدمة الطلاب وتقديم المساعدة لهم في كل أوقات الدوام	**3.876**	**4.260**	**0.384-**	
البعد الخامس : جوانب الأمان	**3.801**	**4.250**		**0.449-**
23. يتصف موظفو المعهد بالأخلاق الطيبة والحميدة وروح المجاملة	**4.150**	**4.032**	**0.118**	
24. يعلن المعهد عن خدماته بطريقة ملفتة وجذابة	**2.734**	**3.579**	**0.845 -**	
25. يحافظ المعهد على السرية التامة لمشاكل التي يتعرض لها الطلاب	**4.243**	**4.235**	**0.008+**	
26. أشعر بالأمان كوني طالب في المعهد	**4.120**	**4.439**	**0.319-**	

من خلال الجدول السابق رقم (3) أتضح وجود فجوة سالبة بين توقعات الطلاب الأفراد لجودة الخدمات التعليمية وإدراكهم لجودة الخدمات التعليمية الفعلية المقدمة من المعهد

العالي قيد الدراسة وذلك بالنسبة لمختلف أبعاد جودة الخدمات التعليمية والمتمثلة في (الجوانب الملموسة ، وجوانب الإعتمادية، وجوانب الإستجابة، وجوانب الأمان) فيما عدا جوانب التعاطف كانت الفجوة موجبة بمقدار (0.019) وهذا ما يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين توقعات الطلاب بالمعهد العالي قيد الدراسة وإدراكهم لمستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة من المعهد، وإن كل العبارات الخاصة بكل من بعدي الجوانب الملموسة وجوانب التعاطف كانت ذات فجوة سالبة أي إن التوقعات في كل من فقرات البعدين فاقت الادراكات ، وكذلك بالنسبة لكل فقرات بُعد جوانب الاعتمادية حيث فاقت التفضيلات والتوقعات المستوى الفعلي لها، أما فقرات بُعد جوانب الاستجابة كانت ذات فجوة موجبة أي إن الإدراكات الفعلية فيها فاقت التوقعات فيما عدا فقرتين كانت الفجوة فيهما سالبة والفقرات هم (أن موظفي المعهد يقومون بتقديم الخدمة للطلاب في الوقت المطلوب وبأسرع وقت ممكن، وأن موظفو المعهد على استعداد تام ودائم لخدمة الطلاب وتقديم المساعدة لهم في كل الأوقات) وكل فقرات جوانب الأمان كانت ذات فجوة سالبة فيما عدا العنصر الذي ينص على (اتصاف موظفو المعهد بالأخلاق الطيبة والحميدة وروح المجاملة) فقد كانت الفجوة فيه موجبة أي إن الطلاب راضون على توفره بشكل كبير في خدمات المعهد. ويختلف حجم الفجوة السالبة في كل الأبعاد الخمسة لجودة الخدمات ، ماعدا جوانب التعاطف التي كانت موجبة، وهذا ما يدل على وجود قصور وضعف في مستوى تقديم الخدمات التعليمية من قبل المعهد العالي قيد الدراسة، حيث لوحظ بأن أكبر الفجوات كانت في بُعد الجوانب الملموسة يليها بُعد جوانب الاعتمادية ثم بُعد جوانب التعاطف يليه بُعد الأمان وأخيراً فإن أقل الفجوات كانت في البُعد الخاص بجوانب الاستجابة، وبالتالي فإن **طلاب المعهد العالي قيد الدراسة غير راضون على مستوى الخدمات التعليمية المقدمة فعلياً وإنما يسعون للحصول على خدمات أفضل مما هي عليه.**

ومما سبق يمكن القول بأنه يمكن رفض الفرضية الأولى للدراسة والتي تنص على إنه " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الخدمة المدركة من قبل الطلاب وتوقعاتهم لهذه الخدمة من المعهد العالي " وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود فروق ذات دلالة أحصائية بين الخدمات التي يدركها الطلاب وتوقعاتهم لهذه الخدمة من المعهد قيد الدراسة.

2) اختبار الفرضية الثانية التي تنص على أن "هناك دلالة إحصائية على أن الخدمات التعليمية التي يقدمها المعهد العالي قيد الدراسة فعلياً لطلابه ذات مستوى عالٍ من الجودة"

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث بتحديد المتوسط الكلي لأبعاد جودة الخدمات التعليمية حسب إدراك الطلاب لجودة الخدمات التعليمية المقدمة فعلياً من المعهد العالي قيد الدراسة وبالتالي تقييمها ضمن مقياس الدراسة والجدول رقم (4) يوضح ذلك.

جدول رقم (4) متوسطات أبعاد الجودة حسب إدراكات الطلاب لجودة الخدمات التعليمية المقدمة فعلياً

أبعاد جودة الخدمة المصرفية	المتوسط الحسابي	مستوى الجودة حسب مقياس البحث
الجوانب الملموسة	**2.630**	**متوسط**
جوانب الاعتمادية	**3.285**	**متوسط**
جوانب التعاطف	**3.353**	**متوسط**
جوانب الاستجابة	**3.623**	**عالي**
جوانب الأمان	**3.801**	**عالي**
المتوسط الكلي للإدراك	**3.338**	**متوسط**

من الجدول السابق رقم (4) نلاحظ بأن المتوسط الحسابي لكل أبعاد جودة الخدمات التعليمية حسب إدراكات الطلاب لمستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة فعلياً من المعهد العالي قيد الدراسة كانت بتقييم متوسط، فيما عدا بُعدي جوانب الاستجابة والأمان، حيث كان تقييمهم عالي من الطلاب، حيث كان المتوسط الكلي لأبعاد جودة الخدمات التعليمية حسب إدراكات الطلاب لجودة الخدمات التعليمية الفعلية المقدمة من المعهد متوسطاً بسبب ضعف جودة أبعاد الجوانب الأخرى، **وبالتالي يمكن القول بأن جودة الخدمات التعليمية الفعلية المقدمة من المعهد العالي قيد الدراسة (متوسطة)** وعليه تم رفض الفرضية الثانية للدراسة وقبول الفرض البديل.

3) اختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على إنه" لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تقييم طلاب المعهد العالي قيد الدراسة من مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة فعلياً تُعزى لتأثير المتغيرات الديموغرافية التالية (جنس الطالب، القسم العلمي، المرحلة الدراسية) وسيتم اختبار هذه الفرضية من خلال اختبار الفرضيات التالية .

جدول رقم (5) نتائج إختبار T لإختبار الفروق بين تقييم الطلاب لمستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة فعلياً حسب متغير الجنس

الجنس	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى التقييم	قيمة T	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	مستوى الدلالة المعتمد
الذكور	2.934	0.372	متوسط	1.784	373	0.083	0.050
الإناث	1.987	0.211	متوسط				

استخدم الباحث (T-Test) لإختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الثالثة ونلاحظ من نتائج الجدول السابق إن قيمة T (1.784)، ومستوى الدلالة المحسوب (0.083) وهى أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعتمد في البحث (0.050)، وبذلك نقبل الفرضية الفرعية الأولى.

جدول رقم (6) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لإختبار الفروق بين تقييم الطلاب لمستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة فعلياً حسب متغير القسم العلمي

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة المحسوب	مستوى الدلالة
بين المجموعات	4	0.267	0.067	0.919	0.453	0.050
داخل المجموعات	370	26.905	0.073			
المجموع	374	27.172				

استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة، وقد تبين من نتائج الاختبار بان قيمة F بلغت (0.919) ومستوى الدلالة المحسوب (0.453) وهو اكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ، وبذلك نقبل الفرضية الفرعية الثانية .

-الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تقييم عملاء المعهد قيد الدراسة من الأفراد لمستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة فعلياً تُعزى لتأثير متغير المرحلة الدراسية.

جدول رقم (7) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لإختبار الفروق بين تقييم الطلاب لمستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة فعلياً حسب متغير المرحلة الدراسية

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة المحسوب	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3	1.188	0.386	0.355	0.057	0.050
داخل المجموعات	371	25.985	0.080			
المجموع	374	27.172				

استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لإختبار الفرضية الفرعية الثالثة، وقد تبين من نتائج الإختبار بان قيمة F بلغت (0.355) ومستوى الدلالة المحسوب (0.057) وهو اكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ، وبذلك نقبل الفرضية الفرعية الثالثة.

نتائج البحث وتوصياته

أولاً : أهم نتائج البحث:

1) إن مستوى جودة الخدمات التعليمية التي يقدمها المعهد العالي قيد الدراسة في مدينة رقدالين فعلياً لطلابه تُعد (متوسطة) من وجهة نظر طلابه.

2) إن تقييم الطلاب للمعهد العالي قيد الدراسة لبعض أبعاد جودة الخدمات التعليمية المقدمة لهم فعلياً كانت عالية، وتحديداً فيما يختص بجانبي الأمان والاستجابة فقط.

3) هناك فروق وإختلافات ذات دلالة إحصائية بين إدراك الطلاب وتقييمهم لمستوى الأداء الفعلي لجودة الخدمات التعليمية المقدمة من المعهد العالي قيد الدراسة وبين تقييمهم لمستوى جودة الخدمات التعليمية المتوقع الحصول عليها.

4) هناك فجوة سالبة بين توقعات الطلاب لمستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة من المعهد العالي قيد الدراسة، وإدراكهم لمستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة فعلياً، فيما عدا جوانب التعاطف كانت فيها الفجوة موجبة ، حيث أن التوقعات فاقت الإدراكات في أربعة أبعاد من أبعاد جودة الخدمات المقدمة، وقد كان حجم الفجوات السالبة في كل أبعاد جودة الخدمات التعليمية مرتبة تنازلياً من الفجوة الأكبر إلى الفجوة الأصغر كما يلي (الجوانب الملموسة، وجوانب الأمان ، وجوانب الإعتمادية ، وجوانب الإستجابة) .

5) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقييم الطلاب لمستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة فعلياً من المعهد العالي قيد الدراسة تُعزى للمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة.

ثانياً : في ضوء ما توصل إليه الباحث من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية :

1) ضرورة اهتمام المعهد العالي قيد الدراسة بتحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة للطلاب، وخاصة فيما يتعلق بتطوير وتحسين الجوانب الملموسة وجوانب الإعتمادية وجوانب التعاطف، التي تمثل أهمية كبيرة في تحسين المستوى العام لجودة الخدمات التعليمية وتطويرها، فضلاً عن زيادة الاهتمام بجانبي الأمان والاستجابة في خدمات المعهد.

2) ضرورة اهتمام المعهد العالي قيد الدراسة بتطوير خدماته وخاصة فيما يتعلق بتطوير الأجهزة والتقنية المستحدثة والمستخدمة في التحصيل العلمي، وذلك لمواكبة التطورات الحديثة في مجال الخدمات التعليمية.

3) ضرورة توعية العاملين بالمعهد قيد الدراسة بأهمية الجودة وتحسينها ودورها في تحقيق أهداف المعهد، وأن تحسين الجودة يبدأ من التركيز والإهتمام بالطلاب، وإن الطلاب هم أساس نجاح وتطور المعهد.

4) العمل على تقليص حجم الفجوة السالبة بين توقعات الطلاب وإدراكهم لمستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة، وذلك من خلال الإهتمام بجوانب التقصير والضعف في الخدمات التعليمية ودعم الجوانب الإيجابية فيها من خلال إجراء البحوث المستمرة لقياس مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة.

المراجع

اولا المراجع العربية

[1] معلا، ناجي، (2007) الأصول العلمية للتسويق المصرفي، المؤسسة العلمية للتجليد، عمان، ص357.

[2] الطالب، صلاح عبد الرحمن، (2004) " قياس جودة الخدمات المصرفية الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية" مجلة الفقه الإسلامي ، المجلد العاشر،العدد الأول، ص5

[3] العجارمة، تيسير، (2005) التسويق المصرفي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشروالتوزيع عمان.

[4] عبد المحسن، توفيق،(2002) قياس الجودة والقياس المقارن أساليب حديثة في المعايرة والقياس، دار الفكر العربي، القاهرة، ص17.

[5] الحداد، عوض،(1999) تسويق الخدمات المصرفية، البيان للطباعة والنشر، القاهرة، ص3.

[6] الخالدي، أيمن، (2006) "قياس مستوى جودة خدمات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين من وجهة نظر الطلاب" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية غزة.
[7] أبو معمر، فارس محمود، (2005) " قياس جودة الخدمات في البنوك العاملة في قطاع غزة "، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد13، العدد الأول ، ص78.

ثانياً : المراجع الأجنبية والالكترونية:

1- Payne, Adrian (1996), The essence of services marketing, New York, prentice hall.P181. (6)
2- Cronin, J.J. and Taylor, S.A. (1992), Measuring service quality: A reexamination and extension, Journal of marketing, vol.5.july.
3- Othman, Abdulqawi. and Owen, Lynn.(2000), Adopting and Measuring customer service quality in Islamic banks: Acase study in Kuwait finance house, international journal of Islamic financial services, vol.3.No.1.

http://www.kantakji.org/figh/files/banks
http://www.cpsd-pal.org/ar/activities/sub3a.html

Journal of Total Science
Volume (4), Issue (13), (NOV. 2020)
ISSN: 2518-5799

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (4)، العدد (13)، (نوفمبر 2020)
ردمد: 2518-5799

المنطقة المغاربية في الإستراتيجية الغربية

د.هشام خليفة الكاسح
كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب

د.ناصر عبدالله علي عون
كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب

The Maghreb in the Western strategy

Dr. Hisham Khalifa Al-Kassih
Al-Marqab University
Faculty of Economics and Commerce

Dr. Nasser Abdullah Ali Aoun
Al-Marqab University
Faculty of Economics and Commerce

الملخص

تحتل المنطقة المغاربية بموقعها وإمكانياتها الطبيعية والبشرية مكانة هامة في الفكر الاستراتيجي الغربي، نتيجة للموروث التاريخي الاستعماري والاقتصادي التابع لدول الغرب ، كما أنها تشكل سوقا كبيرة واعدة بالنظر لعدد سكانها وثرواتها الطبيعية ، بالإضافة إلي أنها تمثل مخزونا هاما لمصادر الطاقة البترولية والغازية التي تشكل مرتكزات هامة للصناعات الأوروبية ، والاهم من ذلك قربها الجغرافي للدول الأوروبية الذي جعل انتقال الأزمات من الجنوب المتوسط إلي شماله امراً لامفر منه إذا لم يتم تحديد استراتيجيات مناسبة تمنع انتقالها وتقضي عليها في المنشاء ، ونسبة لذلك فان ارتباط امن واستقرار دول المغرب العربي بأمن واستقرار الدول الغربية جعل المنطقة المغاربية تتبوأ مكانة مهمة في الاستراتيجيات الأمنية للدول الغربية .

Abstract

The Maghreb region occupies an important place in its strategic and natural human capabilities in the western strategic thought, as a result of the historical colonial and economic heritage of the countries of the West. European, and more importantly, its geographical proximity to European countries, which made the transition of crises from the south to the north to the north an unavoidable matter if appropriate strategies were not identified that prevented their transmission and eliminated them in origin. Therefore, the link between the security and stability of the Arab Maghreb countries, with the security and stability of the Western countries, has made the Maghreb an important place in the security strategies of Western countries

المقدمة

يأتي اهتمام الدول الغربية بمنطقة المغرب العربي كونها موقعاً استراتيجياً متميزاً، إذ تعتبر جسر تواصل بين أوروبا وأفريقيا، وهي منطقة ذات أهمية إستراتيجية في التوازنات الدولية، بحيث يمكن لأي طرف يتمكن من السيطرة عليها أن يكسب تفوقاً استراتيجياً يمنحه القدرة على التحكم والتأثير في حوض البحر الأبيض المتوسط بكامله والقارة الأوروبية بشكل عام، كما أن للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والروابط التاريخية دوراً كبيراً في أهمية المنطقة بالنسبة للدول الغربية، وبالتالي لم تغب المنطقة المغاربية عن الفكر الاستراتيجي الغربي، سواء كان ذلك أثناء اندلاع الحربين العالميتين الأولى (1914- 1918) والثانية (1939- 1945) حيث دارت أعنف المعارك على أراضيها بهدف السيطرة عليها، أو قبلها عندما قامت دول جنوب غرب أوروبا (إيطاليا- فرنسا- إسبانيا) باحتلال دول المغرب العربي الخمس (ليبيا- تونس- الجزائر- المغرب – موريتانيا)، أو فترة الحرب الباردة التي احتدم فيها الصراع بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي على المناطق الإستراتيجية في العالم والتي كانت المنطقة المغاربية من ضمنها ، وعقب نهاية الحرب الباردة تضاعفت الأهمية الإستراتيجية للمنطقة وذلك بسبب بروز عدة مهددات للأمن القومي الأوروبي مثل انتشار جماعات الارهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ورغبة بعض دول المنطقة المغاربية في الحصول على أسلحة دمار شامل ، وقد تفاقمت هذه المهددات بشكل أكبر عقب اندلاع ثورات الربيع العربي 2011 التي أدت إلى تفجر هذه القضايا بشكل غير مسبوق في ظل اهتراء كبير للحدود جنوب الصحراء بسبب الضعف الذي أصاب المؤسسات الأمنية والشرطية في دول الثورات العربية مما سهل من تمدد جماعات الإرهاب و التهريب ، وبحكم القرب الجغرافي بين سواحل الدول المغاربية وسواحل جنوب غرب أوروبا فإن فرضية انتقال هذه الأزمات وتضاعفها باتجاه الدول الأوروبية أمرٌ غير مشكوك فيه، ونسبة لذلك ظلت المنطقة المغاربية ضمن المناطق الأكثر أهمية بالنسبة للدول الغربية، حيث تصدرت جداول أعمال كل القمم الأوروبية وكل الدراسات والبحوث التي تصدرها مراكز البحوث في أوروبا وأمريكا، وبالتالي لم تغب دول المغرب العربي عن كل الاستراتيجيات التي تبنتها الدول الغربية لحماية أمنها القومي، حيث تنوعت هذه الاستراتيجيات التي تبنتها للتعامل مع الدول المغاربية من التدخل المباشر و المناورات

والمراقبة والتعبئة، إلى عقد اتفاقيات الشراكة والحوار وكذلك تقديم المساعدات المالية والتقنية والفنية اللازمة للتعامل مع الأزمات التي تعيشها دول المغرب العربي.

1. مشكلة البحث :

تنطلق مشكلة البحث من السؤال التالي :

مامدى أهمية المنطقة المغاربية في الفكر الاستراتيجي الغربي ؟ وماهي السياسات التي تبنتها في تعاملها مع دول المغرب العربي ؟

2- فرضية البحث:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن المنطقة المغاربية تحتل مكانة مهمة في الفكر الاستراتيجي الغربي، وذلك لاعتبارات جغرافية وتاريخية وجيوسياسية هامة لدى الدول الغربية، ونسبة لذلك تبوّأت المنطقة المغاربية مكانة مميزة في الاستراتيجيات التي تبنتها الدول الغربية من أجل تحقيق أمنها ومصالحها الحيوية وذلك من خلال إقرار وتنفيذ مجموعة من السياسات التي تنوعت بين استخدام العنف والتدخل العسكري المباشر أو استخدام القوة الناعمة كإطلاق مبادرات الحوار والشراكة والتعاون المشترك وتقديم المساعدات التقنية والفنية والمالية اللازمة لدعم الأمن والاستقرار في المنطقة المغاربية وبالطريقة التي تعود بالفائدة لدول الغرب.

3- مفاهيم الدراسة :

أ – الإستراتيجية: هي كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية استراتيجيوس بمعنى القائد، ولهذا يرى البعض أنها علم القيادة، والإستراتيجية في الأعمال الحربية هي الخطة العامة الموضوعة لإحراز هدف ما، وتعرف الإستراتيجية بشكل عام بأنها : مشروع، منهجي، منظم، متناسق، يأخذ في الحسبان كل موارد الدولة، وقدراتها وقيودها وتقاليدها، وثقافتها وقيمها، من أجل تحقيق غاياتها العظيمة، التي تتضمن أمنها الخاص، ولا تقتصر الإستراتيجية على القدرة القتالية فحسب بل تتعدى إلى قوة الضغط المالي" الاقتصاد" والضغط الدبلوماسي " السياسة" والضغط التجاري، لإضعاف إرادة العدو أو البحث عن طرق لتجنب النزاع والمواجهة معه(أ).**(غالي : 1988،ص ص 405 . 406)**

ب الجيوسياسية:

هو العلم الذي يركز على ا لظواهر الجغرافية ويعمل على خدمة سياسة معينة يتبناها صانعو السياسة والقرارات في الدولة وتعني أيضاً تأثير الجغرافيا على السياسة، أوالتحليل

المكاني للظاهرة السياسية، فجوهر الجيوسياسة هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء المعطيات والتركيب الجغرافي، ولهذا فإن الأوضاع الجيوسياسية تختلف مع اختلاف الأوضاع الجغرافية، التي تتغير بتغير تكنولوجيا الإنسان وماينطوي عليه من مفاهيم وقوى جديدة لذات الأرض([ii]).(رياض : 1989 ، ص 65)

ج – **المنطقة المغاربية :** كانت المنطقة المغاربية تمتد من غرب الإسكندرية شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً ومن البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى الصحراء الكبرى من ناحية الجنوب، معروفة عند الأمم القديمة ب (ليبيا)، وفي عهد الفنيقين في القرن التاسع قبل الميلاد انحصر هذا الاسم على الجزء الشرقي من الغرب، وأطلق الجغرافيون والمؤرخون العرب والمسلمون الذين كتبوا عن تاريخ المنطقة اسم (المغرب) أو (بلاد المغرب) أو (جزيرة الغرب)، وقد قسم المسلمون المغرب الكبير إلى ثلاثة أقسام هي : المغرب الأدنى ويضم ليبيا وتونس، والمغرب الأوسط ويضم الجزائر، والمغرب الأقصى فيشمل بقية المغرب بداية من وادي ملوية إلى المحيط الأطلسي، وظلت هذه الأسماء متداولة على المنطقة إلى أن استولى الأتراك العثمانيون على المغرب الأدنى والأوسط حيث تم تقسيمها إلى ثلاثة دول هي ليبيا وتونس والجزائر، وبقى المغرب الأقصى كما هو عليه إلى أن تعرض للاستعمار الإسباني والفرنسي والذي نتج عنه ظهور دولتين جديدتين على الخريطة المغاربية هما المملكة المغربية وموريتانيا([iii]).(دردور: 2002 ، ص ص 29 – 33)

د– الدول الغربية:مصطلح يطلق على مجموعة من الدول ترتبط فيما بينها بروابط كثيرة منها ثقافية وتاريخية اكتسبتها من الإرث الذي تركته الحضارة الإغريقية والرومانية وترسخ المصطلح خلال الحرب الباردة ضد المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي أوروابط جغرافية باعتبارها مجموعة الدول التي تقع على ضفتي المحيط الأطلسي الشمالية وهي تشمل كل دول غرب وشمال ووسط أوروبا بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في شمال قارة أمريكا الشمالية وروابط مؤسسية من خلال عضويتها في حلف شمال الأطلسي وروابط أيديولوجية من خلال تبنيها النظام الرأسمالي وتتصف بأنها تضم معظم دول العالم الأول المتصدرة للترتيب في مجال التنمية والتقدم.

4– أهداف البحث :

أ – التعرف على مدى ارتباط أمن دول المغرب العربي بأمن الدول الغربية وأثره في تشكيل وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والعلاقات بين الطرفين.

ب – التعرف على علاقة الموقع الجغرافي للمنطقة المغاربية ومدى تأثيره على علاقاتها مع الدول الغربية.

ج – التعرف على الاستراتيجيات الغربية التي تبنتها في تعاملها مع دول المغرب العربي.

د – إبراز دور المصالح الاقتصادية والاجتماعية الغربية في المنطقة المغاربية في تحديد السياسات الغربية تجاه دول المغرب العربي.

5 – أهمية البحث :

أ –تكشف هذه الدراسة مدى أهمية المنطقة المغاربية في الفكر الاستراتيجي الغربي وذلك من خلال إلقاء الضوء على استراتيجيات الدول الغربية التي تبوأت فيها القضايا المغاربية مركز الصدارة والتي تؤثر بحسب الرؤية الغربية في الاستقرار والأمن الأوروبي والأطلسي.

ب – تهتم هذه الدراسة بمدى تأثير هذه الاستراتيجيات على أمن ومصالح وسياسات دول المغرب العربي.

ج –إن التقارب الجغرافي بين دول غرب أوروبا ودول المغرب العربي حيث لا يفصل بينها سوى البحر الأبيض المتوسط الذي تحوّل مؤخراً إلى أكثر البحار التي تنشط فيها الهجرة غير الشرعية من سواحل الدول المغاربية إلى سواحل جنوب غرب أوروبا جعل أي إجراءات سياسية أو أمنية تقوم بها الدول الغربية لمكافحتها سيكون لها تأثير كبير على أمن واقتصاد دول المغرب العربي.

6 – منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المدخل الوصفي الذي سيتم من خلاله إبراز الأهمية الجيوسياسية للمنطقة المغاربية بالنسبة للدول الغربية، كما أنه سيتم استخدام المنهج التحليلي الذي سيتم من خلاله تحليل أثر الأهمية الجيوسياسية لدول المنطقة المغاربية على علاقاتها مع الدول الغربية وتحليل الاستراتيجيات التي تبنتها الدول الغربية في تعاملها مع دول المغرب العربي لتحقيق أمنها القومي وتحقيق مصالحها الحيوية، بالإضافة إلى ذلك سيتم استخدام المدخل التاريخي لاكتشاف الجذور التاريخية للعلاقات بين الدول المغاربية و الدول الغربية وإلقاء الضوء على تطور هذه العلاقات وما أسفر عنها من نتائج نستطيع من خلالها معرفة العلاقات الحالية بشكل أكثر وضوحاً وفهماً للواقع، وكذلك لأنه يساعد على التنبؤ بالعلاقات المستقبلية بناء على معرفتنا لتاريخ العلاقات السابقة.

وسوف نقسم هذه الدراسة إلى مبحثين رئيسيين هما :

المبحث الأول :أهمية المنطقة المغاربية عند الدول الغربية.

وسنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين هما :

1. العوامل الحيوية والجيوسياسية في المنطقة المغاربية.
2. الخلفية التاريخية للعلاقات الغربية مع الدول المغاربية.

المبحث الثاني :الرؤية الغربية للتحديات الأمنية في المنطقة المغاربية وإستراتيجية مواجهتها.

وسنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين هما :

1. التحديات الأمنية في المنطقة المغاربية.
2. إستراتيجية مواجهة التحديات الأمنية.

المبحث الأول: أهمية المنطقة المغاربية عند الدول الغربية.

يحتل المغرب العربي بموقعه وإمكانياته الطبيعية والبشرية، مكانة إستراتيجية مهمة، تجعل منه بوابة القارة السمراء بالنسبة لأوروبا، ومفتاح السلام في الحوض الغربي من المتوسط، فهو يشكل همزة وصل بين ضفتي المتوسط (أوروبا– أفريقيا) وبين المشرق العربي وأمريكا، ونقطة التقاء بين قارات العالم القديم (آسيا– أفريقيا– أوروبا)، كما أنه يشكل سوقاً كبيرة واعدة بالنظر لعدد السكان، وشرياناً اقتصادي للبلدان الأوروبية سواء من حيث الأيدي العاملة أو من حيث الثروات الباطنية والمنتجات الزراعية والثروة السمكية، فضلاً عن ذلك فهو يشكل خطراً على أوروبا من ناحية الهجرة غير الشرعية وانتشار الجماعات الإرهابية التي ترتبط بالخلايا النائمة المتواجدة في الدول الأوروبية، وهذا ما جعل المغرب العربي يحتل مكانة هامة في كل الاستراتيجيات الأمنية التي وضعتها الدول الغربية لحماية أمنها القومي.

وانطلاقاً من ذلك سيتم إلقاء الضوء على هذا المبحث من خلال الآتي :

1– العوامل الحيوية والجيوسياسية في المنطقة المغاربية.

تمتد منطقة المغرب العربي على مساحة تبلغ 5.782.140 ملايين كيلو متر مربع في الجزء الشمالي من القارة الأفريقية، ما نسبته 42% من مساحة العالم العربي . (4) (الغوري: 2013 ، ص 19)

الدولة	المساحة بالكيلو متر مربع	عدد السكان
ليبيا	1.759.450	6.461.454
تونس	164.418	10.589.025
الجزائر	2.381.741	34.586.184
المغرب	453.730	31.167.780
موريتانيا	1031.000	3.205.060

وتشرف هذه الرقعة الجغرافية على سهول ساحلية مقابلة للقارة الأوروبية بطول يزيد على 4000 كلم، يضاف إليها أكثر من 2000كم من السواحل المطلة على المحيط الأطلسي التي تشتهر بالثروة السمكية ،هذا الموقع المميز جعل المغرب العربي هو المتحكم في مسالك المواصلات بين المشرق العربي وأمريكا (شرق – غرب) من خلال مضيق جبل طارق،وبين أوروبا وأفريقيا (شمال – جنوب) عن طريق رأس الطيب الفاصل بين جزيرة صقلية الإيطالية وتونس، ومضيق جبل طارق الفاصل بين إسبانيا والمغرب، إن أهمية السواحل المغاربية بالنسبة للدول الغربية تنبع من كونها تمثل نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية، فالمغرب العربي يحتل موقع الحارس على مضيق جبل طارق ويشكل ممراً أطلسياً هاماً نحو حوض المتوسط، ويمثل هذا الشريط عنصراً استراتيجياً يعني أوروبا وأمريكا على حد سواء حيث أن نصف واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط، بينما يعبر من هذه المياه مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج وأفريقيا الشمالية، وقد كان هذا من بين الدوافع الرئيسية لتشكيل القيادة العسكرية الأمريكية للقارة الأفريقية " أفريكوم (5) (مصلوح : 2013 ، ص 360) " لتأمين مصادر النفط والمحافظة على المصالح الأمريكية في المنطقة ، ويشكل المغرب العربي محور تلاقي أربعة أبعاد جيواستراتيجية موسعة ومرتبطة، بدءاً بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالاً، والبعد الأفريقي جنوباً، والبعد الشرق أوسطي شرقاً وامتداداته إلى دول الخليج وإيران، والبعد الأطلسي غرباً، مما يجعل سيطرة أي طرف من الأطراف الدولية المتنافسة في النظام الدولي يكسب تفوق استراتيجي على خصومه،ومع تطور الاستراتيجية العسكرية بفعل تطور الأسلحة النووية والسباق الذري، أعطى لموقع هذه المنطقة أهمية بارزة تمثلت بصفة أخص في امتداداته الصحراوية الشاسعة، لأن فضاءات الصحراء تتوفر فيها كل شروط الحرب الحديثة، فهي تستطيع إيواء

الطيران الاستراتيجي، ومراكز القيادة، ومخازن الذخائر، مع ما تمكنه بما فيها من ثروات معدنية وبترولية من إقامة الصناعات الحربية الثقيلة (6) (السماك : 1993 ، ص ص 29– 30) . لم يكن الموقع الاستراتيجي للمغرب العربي هو وحده الذي يفسر اهتمام الدول الغربية بتطور الأحداث فيه، فثرواته الطبيعية ومنتجاته الزراعية والفلاحية والحيوانية والسمكية، إلى جانب مخزونات الغاز والبترول التي تشكل ركيزة مهمة للصناعات الغربية والاقتصاد الغربي، كل هذه العوامل أعطت للمغرب العربي المكانة المهمة في الاستراتيجيات الغربية، حيث تحوي المنطقة المغاربية على أكثر من 4 مليارات طن من النفط، أي نحو 5% من الاحتياط العالمي،وتعتمد الكثيرمن الدول الأوروبية كإيطاليا واليونان وسويسرا والنمسا وفرنسا على نسبة 100% من البترول المتدفق بالموانئ المغاربية جنوب المتوسط، كما تحوي أكثر من 3760 مليار من الغاز الطبيعي، أي نحو 32% من الاحتياط العالمي الذي تستورده الدول الغربية من خلال أنابيب تحت المتوسط تمتد من السواحل الليبية والجزائرية إلى السواحل الإيطالية والفرنسية والاسبانية،وتزداد أهمية المنطقة ضمن إستراتيجية إمدادات الطاقة الأوروبية، عندما يعمل الاتحاد الأوروبي على زيادة وارداته من الغاز المغاربي في الفترات التي تتأزم فيها العلاقات مع روسيا التي تلبي 39% من الطلب الأوروبي من الغاز، وبالتالي تصبح الجزائر وليبيا بديلين مثاليين بسبب القرب الجغرافي . (7)(كعبوش: 2018 ، ص 61)

كما أن 20% من واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط تمر من خلال البحر الأبيض المتوسط، ويوجد على شواطئ المتوسط كمّ هائل من الإنشاءات الحيوية والتي تشكل مواقعاً إستراتيجية هامة على المستوى الإقليمي والمستوى العالمي مثل الموانئ النفطية والتجارية ومعامل التكرير ، بالإضافة إلى ذلك تحوي المنطقة على أكثر من 44 مليار طن من الفوسفات أي نحو 34% من الاحتياطي العالمي، وعلى أكثر من 133 طن من الفحم الحجري أي نحو سدس الاحتياطي العالمي، وعلى أكثر من 34 مليون طن من الرصاص، أي نحو 3% من الاحتياطي العالمي، وتوجد كميات جيدة من اليورانيوم تقدر ب 49 ألف طن ، كما تحتوي أراضي المغرب العربي على العديد من المعادن الأخرى كالحديد، فموريتانيا وحدها تُعد من أكثر دول العالم في الاحتياطي العالمي من الحديد، والذهب والفضة والنحاس، كما تعتمد الكثير من الدول الغربية على الكثير من المحاصيل الزراعية التي تصدرها الدول المغاربية، مثل زيت الزيتون من تونس والحمضيات من المغرب

ومحاصيل العنب التي تأتي من الجزائر لاستخراج النبيذ منها ، بالإضافة لذلك فإن البيئة المغاربية تحوي مختلف التضاريس، حيث أخذت من خصائص أوروبا في شماله، ومن خصائص أفريقيا في جنوبه، فهناك مجموعة جبال الأطلسي والهضاب المحيطة به والسهول الساحلية والمنخفضات والواحات التي بها أكثر من مائة نوع من التمر الجيد التي لا يوجد مثلها في صحاري العالم، ولا يمكن إغفال الجانب السياحي الواعد، في ظل مناخ صحي ممتاز، وفي ظل معطيات سياحية متنوعة كالحمامات المعدنية الطبيعية، والمدن الأثرية المنتشرة على طول سواحله، والشواطئ النظيفة غير الملوثة بالمخلفات الصناعية وانتشار الجبال الرملية الذهبية ذات المناظر الخلابة وسط صحاريه ، ويمثل المغرب العربي بثقله السكاني الذي يبلغ 88.987 مليون نسمة حسب تقديرات عام 2013 ، سوق استهلاك ضخمة للصادرات الأوروبية، حيث تجاوز حجم المبادلات التجارية للدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي 60% من التجارة الخارجية لهذه الدول، وبلغت حصة الدول المغاربية – ماعدا موريتانيا – في التجارة الأوروبية سنة 2014 حوالي 3.6% بقيمة صادرات بلغت62. 4 مليار يورو وبقيمة واردات بلغت 85 مليار يورو (8) (الغوري : 2013 ،ص 19) . وفي ظل سعي جمهورية الصين الشعبية مؤخراً إلى فتح أسواق لها في القارة الأفريقية بشكل عام و المنطقة المغاربية بشكل خاص لتصريف صادراتها المنافسة للدول الغربية زاد الاهتمام الغربي بالمنطقة، كما أنه وفي نفس الوقت يمثل الانفجار السكاني الذي تشهده دول المغرب العربي في ظل ضعف الاقتصاد والإدارة وعدم الاستقرار السياسي لدوله عامل عدم استقرار للدول الأوربية بسبب انتشار الهجرة غير الشرعية وما يرتبط بها من تداعيات خطيرة تهدد الأمن القومي للدول الغربية كتسرب الإرهاب وانتعاش عمليات التهريب والجريمة المنظمة، وبناء على ما سبق فإن الدول الغربية لم تنفك تحاول أن يكون لها تواجد في المنطقة في مختلف المراحل والفترات التاريخية، وباختلاف فواعل النظام الدولي وتغير تركيبته، حيث ظلت هذه المنطقة تتصدر الاستراتيجيات التي تضعها الدول الغربية لحماية أمنها الشامل وتحقيق مصالحها القومية، فقد تعززت أهمية منطقة المغرب العربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، من منطلق تحييد الخطر والتهديد بالنسبة للمصالح الغربية الأوروبية –الأمريكية مما ضاعف من الاهتمام الاستراتيجي بهذه المنطقة لأنها بؤرة تصدير محتملة لنشاط "المجموعات الإرهابية" ونقطة مراقبة لأي تهديد محتمل منها على الجبهة الشمالية المتوسطية والجنوبية الأفريقية في نفس الوقت، و زاد هذا الاهتمام عقب اندلاع

ثورات الربيع العربي 2011 وما نتج عنها من تداعيات أمنية وسياسية واجتماعية واقتصادية وصلت ترددااتها إلى كل الدول الغربية.

1. الخلفية التاريخية للعلاقات الغربية مع الدول المغاربية.

ظلت المنطقة المغاربية عبر كل العصور مجالاً استراتيجياً حيوياً لأوروبا وطرفاً حاضراً في تاريخها منذ القدم، ففي العصور القديمة استطاع القائد القرطاجي هانيبال العبور إلى أوروبا من سواحل الشمال الأفريقي في محاولة منه للسيطرة على روما وبعد حروب كبيرة حدثت بين الطرفين استطاعت روما احتلال المنطقة المغاربية بما في ذلك دولة نوميديا التي كانت قد تأسست في الجزائر، واستطاعت الأسرة السيفرية التي تعود جذورها إلى الشمال الأفريقي أن تحكم الإمبراطورية الرومانية لعدة سنوات، وقام جنس ريك ملك الوندال بفرض سيطرته على الشمال الأفريقي لعدة عقود بعد أن عبر المضيق الفاصل بين ميناء طنجة والساحل الأيبيري، وفي العصور الوسطى قام القائد المسلم طارق بن زياد بالعبور من المضيق نفسه باتجاه شبه الجزيرة الإيبيرية التي صارت تحت الحكم الاسلامي لعدة قرون، قبل أن تنجح مملكة قشتالة الإسبانية فيطرد المسلمين منها واللحاق بهم إلى مدن الساحل المغاربي حيث تمت السيطرة على الكثير من المدن المغاربية والتي من بينها مدينتي سبته ومليلة اللتان ظلتا قابعتين تحت الاحتلال الإسباني إلى حد اليوم . وخلال تلك الحقب تداخلت العلاقات وتلاحقت الحضارات وتأثرت الثقافات بين الساحل الأوروبي والساحل المغاربي لتكون إرثاً تاريخياً كبيراً يجمع المنطقتين، ولتكون في العقل الاستراتيجي الغربي أهمية المنطقة المغاربية بالنسبة للأمن الأوروبي نتيجة للقرب الجغرافي الكبير بين المنطقتين،وقد ظلت المنطقة المغاربية طيلة القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر مركزاً نشطاً للتجارة الأوروبية والأمريكية رغم اكتشاف رأس الرجاء الصالح في القرن السادس عشر ميلادي.(9) (كعبوش : 2010 ، ص 61)

حيث أجرت اتفاقيات تجارية وأمنية مع الدويلات التي قامت في الشمال الأفريقي في ذلك الوقت وذلك للسماح بمرور سفنها بسلام في حوض البحر الأبيض المتوسط وللحصول على امتيازات تجارية يتم فرضها بوسائل الترغيب أو التهديد من خلال محاصرة الموانيء المغاربية وضربها بالمدفعية على غرار ماحدث في الحرب التي قامت بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة القرمانلية في ليبيا عام 1804 (10) (الفيلالي: 2006،ص 11) . وعلى إثر خروج العثمانيين من المنطقة المغاربية تحولت هذه المنطقة وفقاً لرؤية الدول

الغربية وتحديداً فرنسا إلى حديقة خلفية خاصة بها، حيث قامت دول جنوب غرب أوروبا (إيطاليا – فرنسا – إسبانيا) باحتلال المنطقة المغاربية، وبالتالي فقد نظرت هذه الدول في بادئ الأمر إلى أي نشاط أمني أو اقتصادي من قبل أي دولة أخرى يستهدف دول المنطقة سواء على مستوى كل دولة على حده أو على مستوى منظمة اتحاد المغرب العربي بمثابة تهديد لمصالحها ومكانتها الاستراتيجية، ولهذا نظرت هذه الدول وخاصة فرنسا للمشاريع الأمريكية في المنطقة بمثابة منافسة أو تعدّي عليها في منطقة نفوذ تقليدي لها، غير أن المشاريع الأطلسية التي تقدمها منظمة حلف شمال الأطلسي والتي من بينها الحوار الأطلسي – المتوسطي دائماً ما نجدها محل اتفاق وتعاون وتوحيد وتنسيق للأهداف بين الدول الغربية الأطلسية، وبالتالي يمكن القول أن من بين أهداف الحوار الأطلسي – المتوسطي نزع وتنقية الخلافات بين الدول الحليفة، وتنسيق وتجميع الأهداف وتوحيد المشاريع الأوروبية والأمريكية في مشروع واحد يحقق أهداف كل الدول الغربية وذلك من خلال منظمة حلف شمال الأطلسي، وقد أهتمت الكثير من مراكز البحوث الغربية بموضوع الحوار الأمريكي الأوروبي وقد خلصت هذه المراكز إلى ضرورة التنسيق بين الطرفين في جميع القضايا الإستراتيجية . وبالتالي يمكن القول أن دعوة الحوار التي قدمها الحلف الأطلسي لدول جنوب المتوسط أتت ضمن التنسيق بين طرفي الأطلسي في منطقة استراتيجية تهم الطرفين، ومع حصول الدول المغاربية على استقلالها الناقص وذلك بسبب وجود القواعد العسكرية الغربية على أراضيها وعقب نهاية الحرب الباردة دخلت المنطقة في تنافس محموم بين المعسكرين الشرقي والغربي لتكون ساحة مهمة من ساحات الحرب الباردة، فقد أصبح البحر الأبيض المتوسط إقليماً أساسياً في توزيع القوى الدولية، فمنذ عام 1948 تواجد الأسطول السادس الأمريكي قبالة سواحل شمال أفريقيا بشكل عام، لمواجهة الأسطول الخامس السوفيتي المعروف ب "الاسكادرا" الذي تم نشره في حوض المتوسط، ولمراقبة السواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط (11) (حموي : 2011 ، ص ص 234– 236) . وكذلك لاستخدامه كقاعدة متحركة للإمداد والتعزيز في أي عملية تدخل مستقبلية في المنطقة، على غرار الغارات الأمريكية على مدينتي طرابلس وبنغازي الليبيتين في 14–4–1986، حيث كان الأسطول السادس أحد القواعد التي انطلقت منه الطائرات المُغيرة ، إن دخول الدول الغربية الأوروبية إلى المغرب العربي جاء قبل اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية بسنوات في حين أن دخول الولايات المتحدة جاء تحت غطاء

الحرب العالمية الثانية، وتطور في الأعوام التي تلت الحرب من خلال ارتباط فرنسا بمشروع مارشال الاقتصادي لإعادة بناء أوروبا وبحلف الناتو، وبهذا استطاعت الاحتكارات الأمريكية النفاذ إلى المغرب من خلال فرنسا، أما من حيث القواعد العسكرية فقد تحصلت المملكة البريطانية من خلال اتفاق وقع بين المملكة البريطانية والمملكة الليبية إبان فترة الاستقلال على قاعدة عسكرية لها على التراب الليبي بالقرب من مدينة طبرق، كما تحصلت الولايات المتحدة الأمريكية على قاعدة لها في العاصمة الليبية طرابلس وعلى أربع قواعد جوية في مناطق مختلفة من المملكة المغربية بمقتضى اتفاق مع فرنسا في إطار منظمة حلف الناتو في عام 1951، وفي العام 1982 تم التوقيع على اتفاقية أخرى مع المغرب خولت بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية باستعمال المطارات المغربية للهبوط والتزود بالوقود، و ترتبط المغرب مع الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات تقليدية عريقة باعتبار أنها أول دول العالم اعترافاً باستقلال أمريكا ، أما الجزائر فقد كانت في فترة الخمسينات إحدى قواعد حلف شمال الأطلسي و قد تم اعتبارها جزءاً من المنطقة التي يشملها الحلف باختصاصه باعتبارها تتبع فرنسا، أما الجمهورية التونسية فقد احتضنت على أراضيها قاعدة فرنسية بالقرب من مدينة بنزرت في أقصى شمال تونس، وعلى الرغم من تصفية الوجود الفرنسي من الدول المغاربية إلا أن فرنسا أبدلت ذلك بإرساء التبعية الاقتصادية والثقافية التي استخدمتها بهدف تحويل الفرنكوفونية من مجرد مجتمع ثقافي إلى حركة سياسية تعمق أمنها الثقافي في مستعمراتها(12) (العوني: 1999،ص 93) .وبشكل عام فقد ظل المنظار الاستراتيجي الغربي بجناحيه الأوروبي والأمريكي طيلة عقود الحرب الباردة محكوماً بمحددات الصراع بين شرق وغرب بعد أن شكلت المنطقة (المغرب العربي) نقطة انطلاق استراتيجية حاسمة لدول الحلفاء في مواجهة دول المحور خلال الحرب العالمية الثانية، واستمرت هذه السياسات الغربية في المنطقة إلى أن تصدع الاتحاد السوفيتي السابق في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، وعليه تحتم على الدول الغربية تعديل مدركات التهديد من الشرق إلى الجنوب المتمثل في العالم العربي والاسلامي بشكل عام ومنطقة المغرب العربي بشكل خاص باعتبارها أكثر مناطق العالم الإسلامي قرباً للدول الغربية ، ففي غياب الخطر السوفيتي تم تحديد تهديدات جديدة مختلفة عن تلك التهديدات التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة ولعل أبرز هذه التهديدات الإرهاب والهجرة غير الشرعية و انتشار أسلحة الدمار الشامل والنزاعات العرقية في الجنوب وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم الاستقرار السياسي

والاقتصادي والاجتماعي، وحددت الدول الغربية الجغرافية التي يمكن تأتي منها هذه التهديدات، فكانت المنطقة المغاربية هي إحدى أكثر المناطق تأثيراً على أمن الدول الغربية، كما حددت الأساليب التي ستستخدمها لمواجهة هذه التهديدات والتي تنوعت بين التهديد كالتدخل المباشر واستخدام القوة أوالترغيب كمبادرات الشراكة والتعاون، جاء ذلك من خلال بيانات القمم الغربية والأطلسية وكذلك من خلال الاستراتيجيات التي أعدتها مراكز البحوث في الدول الغربية والاستراتيجيات التي تبنتها دول الغرب عقب نهاية الحرب الباردة من أجل تحقيق أمنها الشامل، خاصة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 واندلاع ثورات الربيع العربي وما انعكس عنها من تداعيات أمنية تهدد أمن ومصالح الدول الغربية، وما نتج عنها من انتشار وتمدد الجماعات المتطرفة كداعش والقاعدة وأنصار الشريعة، واستفحال الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وعمليات التهريب والمتاجرة بالبشر، وبالتالي لم يكن مستغرباً تدخل الدول الغربية في ليبيا عام 2011 من خلال حلف شمال الأطلسي و أو من خلال الطلب من الجزائر لاستضافة الأفريكوم وتقديم التسهيلات للتحالف الغربي المناهض لتنظيم داعش ،أو من خلال منح تونس صفة "حليف استراتيجي ، وعليه يمكن القول أن في ظل زيادة التوتر الأمني الذي تعيشه المنطقة المغاربية وما جاورها وخصوصاً ليبيا فإنه لا يمكن استبعاد تكرار التدخل الغربي والأطلسي في المنطقة

المبحث الثاني : الرؤية الغربية للتحديات الأمنية في المنطقة المغاربية واستراتيجية مواجهتها.

بحسب الرؤية الغربية للمنطقة المغاربية فقد ظلت دائماً تحتل مكانة هامة للأمن القومي الشامل لكل الدول الغربية سواء كان ذلك قبل اندلاع الحربين الأولى والثانية أو خلال الحرب الباردة أو بعدها، إذ تم اعتبارها خاصرة للدولة الغربية يمكن أن تسبب خطراً كبيراً لأمنها في حال سيطرة أي عدو عليها، فقبل اندلاع الحربين قامت الدول الغربية باحتلال دول المغرب العربي بسبب أهمية موقعها الاستراتيجي الذي يمكّن الدول الأوروبية من تأمين سفنها التجارية، وفي أثناء الحرب الباردة تحولت المنطقة إلى ساحة حرب كبيرة بين دول المحور ودول الحلفاء من أجل السيطرة عليها وذلك لموقعها القريب لسواحل دول جنوب غرب أوروبا، أما في فترة الحرب الباردة فقد تحولت المنطقة إلى بؤرة صراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث قامت الدول الغربية بمنع أي تمدد للاتحاد السوفيتي فيها وابعاده عن المنطقة باعتبارها حديقة خلفية لها وعقب نهاية الحرب الباردة قامت الدول الغربية بإعادة

تحديد مفهوم الأمن القومي لها لا سيما في مجال تعديل الأوزان النسبية لمصادر التهديد في تجاه التركيز على العالم العربي بشكل عام والمغرب العربي بشكل خاص، وتحديد خيارات المواجهة التي لا تكتفي بالوسائل العسكرية فحسب، بل تجعل من الخيارات السياسية والاقتصادية في نفس الأهمية مع الخيارات العسكرية.

وانطلاقاً من ذلك سيتم إلقاء الضوء على هذا المبحث من خلال الآتي :

1. التحديات الأمنية في المنطقة المغاربية.

منذ بداية القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر اقتصرت التحديات التي واجهتها الدول الغربية في منطقة المغرب العربي على الأخطار التي تواجهها السفن التجارية أثناء مرورها بالقرب من سواحل شمال أفريقيا والتي كانت تتعرض في تلك الفترة إلى ما أطلق عليه في المراجع الغربية بأعمال القرصنة أو كما كان يسمى في المراجع العربية بالجهاد البحري، وقد أدت هذه الأعمال للكثير من المواجهات بين الطرفين في عرض المتوسط أو من خلال محاصرة الموانئ المغاربية وضربها بالمدافع، وغالباً ما كانت هذه المواجهات تنتهي بتوقيع اتفاقيات سلام بين الطرفين تكون من نتائجها تبادل الأسرى أو السماح بمرور السفن أو بزيادة رسوم مرورها أو إعطاء امتيازات معينة للطرف الأوروبي أو الأمريكي (13) (صابح : 2008 ، ص ص 138 – 142) . ورغم أهمية المنطقة المغاربية بالنسبة لدول الغرب فترة الحرب الباردة إلا أنها لم تكن بأهمية التحديات القادمة من شرق أوروبا والتي تتمثل في ردع ومنع تمدد الخطر الشيوعي باتجاه الغرب، وبانتهاء الحرب الباردة تغيرت البيئة الأمنية العالمية واختفى الاتحاد السوفيتي ومن وراءه حلف وارسو، وحلت مجموعة جديدة من التهديدات انعكس عنها توسع النطاق الجغرافي لعمل الحلف الأطلسي الذراع العسكري لدول الغرب، باتجاه المنطقة العربية باعتبارها مصدر التهديدات الإرهابية، فقد قامت الدول الغربية بعد نهاية الحرب الباردة بإعادة تحديد مفهوم الأمن الاستراتيجي الخاص بها ولا سيما في مجال تعديل الأوزان النسبية لمصادر التهديد في اتجاه المزيد من التركيز على مراجعة أسس القوات والمفاهيم والخطط القتالية، والمناطق الحيوية ونوعية التهديدات التي كانت سائدة قبل نهاية الحرب الباردة، باعتبار أن الأخطار القديمة المتمثلة في مواجهة جيش تقليدي وأسلحة غير تقليدية موجهة من حلف وارسو ومواجهة أيديولوجية شيوعية مناقضة للنظام الرأسمالي الغربي من خلال استراتيجيات الردع والاحتواء لمنع أي زحف عسكري أو تمدد أيديولوجي يمكن أن يهدد أمن الدول الغربية

صارت غير ذات جدوى عقب نهاية الحرب الباردة ، ولهذا فقد تجسدت رؤية جديدة للأخطار التي يمكن أن تهدد الدول الغربية من خلال الوثائق الاستراتيجية وبيانات القمم وتصريحات المسؤولين الغربيين التي تم إعلانها بعد نهاية الحرب الباردة والتي أكدت في مجملها على خطورة التهديدات القادمة من منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والمغرب العربي بشكل خاص باعتباره الأقرب جغرافياً للدول الأوروبية وبسبب عدم استقراره سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، فالانجذاب بين الضفتين الجنوبية والشمالية كانت تفرضه عناصر قديمة يفرضها عامل القرب الجغرافي فقد عبرت الإستراتيجية الأوروبية للأمن عام 2003 عن هذه النزعة الجغرافية بقولها " رغم العولمة فإن الجغرافيا تحافظ على مكانتها المهمة، وفي مصلحة أوروبا بأن تكون الدول على حدودها محكومة جيداً (14) (الشيخ : 2011 ، ص 25) . وبحسب رأي أحد الباحثين الغربيين فإن المتوسط يمثل " الطريق لإسرائيل، والطريق نحو الخليج العربي – الفارسي، والطريق نحو آسيا الوسطى ، ورسم "وليم بيرى" وزير الدفاع الأمريكي السابق بلدان شمال أفريقيا بالخطر الأمني على منظمة حلف شمال الأطلسي ، وفي هذا الشأن صرح الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي "أندرياسفورسموسن" في الكلمة التي ألقاها في منتدى الدبلوماسية الجديدة الذي استضافه معهد كارنغي في أوروبا في أواخر عام 2011 قائلاً " على المدى التاريخي، ارتبط مصير أوروبا بمصير شمال أفريقيا والشرق الأوسط، فهناك ارتباط بين اقتصادياتنا وشعوبنا وأمننا أيضاً ، كما برزت الكثير من النظريات والاستراتيجيات الجديدة في ظل التحولات التي شهدها النظام العالمي وعولمة الاقتصاد وتأثيراتها السلبية على دول العالم الثالث ومنها بروز الدولة "الحاجزة" بتعبير جون كريستوف روفان أو الدولة "المحورية" بتعبير بول كينيدي وهي تقع من الجنوب على خط تماس مباشرة مع الشمال كحالة الثنائية الجديدة (شمال – جنوب) حيث تكون وضعية هذه الدول الحاجزة امتصاص التوترات القادمة من الجنوب حتى لا تصل إلى الشمال ، وبالتالي فإن منطقة المغرب العربي بحسب هذه الرؤية تمثل منطقة حاجزة لكل التوترات القادمة من الجنوب باتجاه دول أوروبا، ولعل أبرز التحديات النابعة من المنطقة المغاربية بحسب الاستراتيجيات الغربية، انتشار الجماعات المتطرفة المعادية للغرب في الفضاء المغاربي، وجنوب الصحراء لاسيما وأن ضرباتها أصبحت تصل إلى الدول الأوروبية نفسها ، نظراً للقرب الجغرافي للدول المغاربية مع الدول الأوروبية ولتمتعها بحاضنة شعبية تكونت من أبناء المهاجرين المغاربة في الدول الأوروبية، فوفق المنظور الأمني الغربي فإن منطقة

المغرب العربي، ومعها منطقة الساحل الأفريقي، من أهم المناطق في العالم الإسلامي التي تحتضن الجماعات الإسلامية المتطرفة، ويعتقد الخبراء الغربيون في شؤون النزاعات والتهديدات الأمنية أنه ليس من المستبعد أن يكون تنظيم القاعدة قد حول تركيزه إلى المنطقة، بعد الضربات التي وجهت إليه في أفغانستان، ومن بعده إمكانية قيام تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بتحويل تركيزه باتجاه المنطقة لا سيما وأنه قد نجح في السيطرة على بعض المدن الليبية المهمة كمدينتي سرت ودرنه خلال العام 2014، وذلك على إثر قيام قوات التحالف الدولية توجيه ضربات قوية على معاقله في العراق وسوريا، إن الاهتمام الغربي بمنطقة صحراء الشمال الأفريقي، على الصعيد الأمني يأتي أساساً في إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية منذ تعرضها لهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، ومنذ اندلاع الثورات العربية في الشمال الأفريقي في عام 2011 أخذت ملامح قوس الإرهاب تتضح تدريجياً، بدءاً من شمال مالي وأجزاء من منطقة شمال أفريقيا (ليبيا، تونس، الجزائر)، وقد واجهت الدول المغاربية والدول الأفريقية المجاورة في جنوب الصحراء تحديداً في دولة مالي في عام 2012 تحديات خطيرة تمثلت في التنظيمات الإرهابية والتي انتهت بتدخل غربي بقيادة فرنسية انطلاقاً من قناعة غربية ترى أن مايحدث من إرهاب في جنوب الصحراء لن يتأخر كثيراً في الوصول إلى عمق الأراضي الأوروبية (15) (نعمة: 2003 ،ص 98) . ومن دون شك فإن التحولات الكبيرة في المنطقة المغاربية التي عرفت سقوط أنظمة سابقة كانت لها تداعياتها الأمنية الخطيرة على المنطقة وما جاورها، وكانت الأزمة التي حدثت في مالي أولى تجلياتها بسبب هشاشة الحدود الليبية وانتقال الأسلحة وعودة أفراد من الطوارق يتبعون فيلق الإسلام لها،وتواجه المنطقة على المستوى الأمني في جوارها الجيوسياسي تحديات متزايدة، مثل شبكات تجارة وتهريب الأسلحة الخفيفة والمتوسطة للجماعات المتطرفة في العديد من الدول المجاورة والتي قامت باستخدامها في عملياتها الإرهابية في تلك الدول على غرار ما حدث في عين إمناس بالجزائر عندما قامت جماعة إرهابية بعملية إرهابية في أحد المواقع النفطية بالجنوب الجزائري وعمليات الاغتيالات وأحداث جبل الشعانبي بتونس (16) (قشي: 2015،ص 79) . فقد حذر وزير الدفاع الفرنسي في أكثر من مناسبة في عام 2015 مما سماه بوكر الأفاعي في الجنوب الليبي، في إشارة منه لتعاظم خطر هذه الجماعات، وفي السياق نفسه صرح وزير التعاون الدولي الفرنسي السابق شارل جوستينفي إشارة منه على توحد الرؤية مع

الولايات المتحدة قائلاً " لم يعد بمقدور القوات الأمريكية أن تظل تراقب الأوضاع في القارة الأفريقية من البحر، لذلك لابد من أن يكون هنالك وجود أمريكي على الأرض الأفريقية، خاصة في دول شمال أفريقيا وجنوب الصحراء، التي أصبحت مأوى للجريمة وتجارة الأسلحة بالإضافة إلى وجود جماعات موالية لتنظيم القاعدة على حد تعبيره (17) (ندن : 2014 ، ص 13) . بالإضافة لذلك فإن انتشار الهجرة غير الشرعية التي أخذت تتدفق مع بداية التسعينات قادمة من الدول المغاربية والإفريقية عبر سواحل المغرب العربي التي تحولت في السنوات الأخيرة إلى أكثر الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية تمثل تهديداً أمنياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً خطيراً بحسب الرؤية الغربية ، حيث أضحت الهجرة غير الشرعية للبعض الملجأ الوحيد للخروج من حياة البؤس والفقر وتحسين المستوى المعيشي، وذلك بسبب سوء توزيع الثروات الطبيعية وقلة فرص العمل وانتشار العنف وعدم الاستقرار السياسي في دول شمال أفريقيا ومناطق الساحل الأفريقي جنوب الصحراء، ونظراً لارتباط الهجرة غير الشرعية بالعديد من المشاكل كتجارة المخدرات والدعارة وجرائم التزوير والرشوة والاختلاس وجرائم الاعتداء على المواطنين و تهديد الهوية والثقافة الأوروبية وتفشي البطالة للعمالة الوطنية نتيجة لمنافسة العمالة الوافدة الرخيصة وكذلك كلفة استقبال وإيواء وعلاج واستيعاب المهاجرين غير الشرعيين التي تثقل كاهل الميزانيات الأوروبية فقد تحولت قضية الهجرة غير الشرعية إلى قضية أمن قومي تهدد كل الدول الغربية (مرعب : 2016 ، ص 17) . وبناء على ذلك فإن المنطقة المغاربية قد حازت على مكانة مهمة في استراتيجيات الدول الغربية التي تضعها في سبيل تحقيق أمنها الشامل، الأمر الذي يعطي مؤشراً واضحاً عن نوعية النشاطات القادمة في المنطقة، مما سيضع على كاهل الدول المغاربية الكثير من الأثقال التي تتعلق بكيفية التعامل معها.

2. استراتيجية مواجهة التحديات الأمنية.

رغم وجود بعض الإشارات التي تدل على المنافسة والصراع بين الدول الغربية للحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية في المنطقة المغاربية خاصة بين فرنسا التي تعتبر المنطقة المغاربية منطقة نفوذ تاريخي لها والولايات المتحدة الأمريكية التي صارت في الفترة الأخيرة تنظر للمنطقة باهتمام متزايد، إلا أن الأخطار التي تم تحديدها في مراكز البحوث الغربية والتي من بينها انتشار جماعات التطرف في المنطقة المغاربية وما تحمله من أيديولوجية معادية للغرب وللثقافة والمصالح الغربية في كل مكان وما أسفر عنها من

عمليات إرهابية في عمق الأراضي الغربية خفف من حدة المنافسة والصراع وجعل الجميع يؤمن بضرورة التنسيق والتعاون لمواجهة الأخطار، ففي هذا الاطار من الحسابات الإستراتيجية تلتقي مصالح الدول الغربية الأمريكية والفرنسية بالخصوص في هامش كبير من التوافق من خلال ضمان استقرار هذه المنطقة وتفادي أي نزاع إقليمي أو توتر سياسي أو اجتماعي داخلي قد يؤدي إلى زعزعته ، وفي نفس السياق أكد الكتاب الأبيض للدفاع الصادر في فرنسا في العام 2008 عن التكامل بين الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي حيث جاء فيه " لا يوجد تنافس بين الاتحاد الاوروبي والناتو نحن بحاجة إليهما معاً لمواجهة التحديات والأزمات ، ويؤكد الخبير في الإستراتيجية في مؤسسة راند الأمريكية "ستيفان لاربي " أن الخلافات لم تعد مبررة ولامعنى لها، لا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولا بالنسبة لأوروبا، إذ أن المناطق الإستراتيجية في شمال أفريقيا، الشرق الأوسط، جنوب غرب أسيا، بدأت تتصل ببعضها البعض مما يجعل من غير المجدي تقسيم هذا المجال الاستراتيجي بحكم التفاعلات السريعة بينها وهو كذلك ما يجعل تقسيم المهام الإستراتيجية في نفس الحكم، ومن خلال التعاون الغربي المشترك المبني على الوعي بخطورة التحديات التي يمكن أن تهدد أمنها ومصالحها في المنطقة تسعى الدول الغربية إلى مواجهة هذه التحديات من خلال ثلاث آليات أساسية : عسكرية واقتصادية وسياسية ، وقد تمثلت الآلية العسكرية من خلال الكثير من المناورات و عمليات التعبئة والمراقبة والتدخل العسكري المباشر، ففي هذا الإطار بادرت كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال بإصدار وثيقة تأسيسية عام 1995 بهدف إنشاء قوات عسكرية للتدخل في جنوب غرب حوض المتوسط لتحقيق مكافحة الهجرة غيرة الشرعية وتهريب البشر والجريمة المنظمة وانتقال الجماعات الإرهابية باتجاه سواحل جنوب غرب أوروبا (19) (نعمة : 2003 ، ص 296) .

وفي نفس السياق قررت الإدارة الأمريكية برئاسة بوش الابن في فبراير 2006 إنشاء (القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا "الأفريكوم" بهدف تأمين بيئة أمنية مستقرة تكون قادرة على دحر التنظيمات الإرهابية وقد بدأت العمل الفعلي في فاتح أكتوبر 2008 انطلاقاً من مدينة شتوتغارت الألمانية مقر مؤقت في انتظار أن تتم استضافتها من قبل إحدى الدول المغاربية وإن تعذر ذلك سيتم اختيار إحدى دول الساحل الأفريقي جنوب الصحراء ،كما عقدت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقيات للتعاون العسكري وتبادل المعلومات الاستخبارية وإقامة المناورات المشتركة مع تونس والمغرب على أراضيها وكذلك للمساهمة في مراقبة

الملاحة البحرية في المتوسط لمحاربة الإرهاب (20) (عبدا لواحد : 2007، ص ص 190 – 202) . فقد سمحت المغرب عام 2009 بإقامة مناورات عسكرية حملت اسم "الأسد الأفريقي"تحت قيادة الإفركوم التي جاءت ضمن برنامج الإستراتيجية الأمريكية لحلف الناتو في حوض المتوسط ، وإقامة مناورات تحمل اسم "فلنت لوك" بموريتانيا ومناورات "المبادرة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب شاركت فيها أربعة دول مغاربية هي تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ، وفي نفس السياق إقامة مناورات عسكرية مع الجزائر على الأراضي الجزائرية وعلى بعد بضعة كيلومترات غرب العاصمة الجزائرية عام 1998، وفي أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 ارتفع مؤشر التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر إلى أعلى مستوى له، حيث وافقت إدارة جورج بوش الابن على بيع تجهيزات تكنولوجية عسكرية لمحاربة الجماعات المسلحة ، وكانت حادثة خطف سياح أوروبيين في أوائل 2003 الحدث المفصلي الذي دفع واشنطن إلى اعتبار الجزائر حليفاً استراتيجياً جديداً، وفي عام 2004 أتت القوى الأمريكية إلى جنوب الجزائر لتدريب وتجهيز ومساعدة القوى الوطنية الجزائرية على محاربة الجماعة السلفية للدعوة والقتال، ومن تم شارك الجيش الجزائري في عدد من المناورات العسكرية التي نظمها الجيش الأمريكي وحلف شمال الأطلسي ،كذلك قام الحلف الأطلسي بتنفيذ أول تطبيق عملي للمفهوم الاستراتيجي الجديد في قمة لشبونة والذي ينص على توسيع عمل الحلف إلى خارج منطقة العمل الأساسية له (ضفتي الأطلسي) كما نصت المادة خمسة من معاهدة الحلف عندما قام بالتدخل العسكري المباشر في ليبيا عام 2011، ومنح الحلف كل من المغرب 2006 وتونس 2015 صفة "حليف استراتيجي " لحلف الأطلسي من خارج الحلف، الأمر الذي أعطى مؤشراً واضحاً على الأهمية الكبرى التي يوليها حلف شمال الأطلسي لدول المنطقة المغاربية بعد نهاية الحرب الباردة، أما الألية السياسية والاقتصادية فقد تبنتها الدول الغربية بعد أن أدركت أن الاستمرار في تبني النهج العدائي الإعلامي والسياسي والعسكري سيؤدي بشعوب المنطقة العربية والمغاربية إلى تبني أطروحات الجماعات الإسلامية المتطرفة، وفي ظل تحديد المنطقة العربية والتي من ضمنها منطقة المغرب العربي كمجال جغرافي لعملها على المستوى الفردي أو الجماعي من خلال المؤسسات الغربية الاقتصادية والعسكرية أصبح من الضروري القيام بالمجهودات الدبلوماسية ذات الأبعاد الثقافية التي لا تقل عن المجهودات العسكرية والأمنية، ومن ضمن هذه المجهودات مبادرات الحوار، فقد دعا وزيرا كل من

إيطاليا وإسبانيا إلى سرعة البدء في الحوار مع الدول العربية الواقعة على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، ونبذ المعادلة القائلة بأن الإسلام يساوي الأصولية، والأصولية تساوي الشمولية، والشمولية تساوي الإسلام (21) (الشرقاوي : 1994 ، ص31) . وتشكل مبادرات الحوار التي أطلقتها الدول الغربية سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى الدول، الآلية الجديدة التي اعتمدتها في استراتيجياتها عقب نهاية الحرب الباردة في سبيل حماية مصالحها وأمنها القومي بدون استخدام القوة الصلدة، ولعل أبرز المبادرات التي تم توجيهها لدول المغرب العربي بشكل خاص : المبادرة الفرنسية للحوار التي ركزت على خصوصية الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط ضمن إطار (5+5)، حيث شملت دول الاتحاد المغاربي الخمس وخمس دول أوروبية من شمال غرب المتوسط (إيطاليا– مالطا – فرنسا– إسبانيا– البرتغال)، وشملت قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية وعقدت أولى جلساتها التحضيرية بالعاصمة الإيطالية روما بتاريخ 7–3–1990 (22) (بن عنتر : 1995، ص ص 100 101) .

كذلك مبادرة الشراكة الأور– مغاربية التي اقترحتها المفوضية الأوروبية في فبراير 1992على مجلس وزراء المجموعة الأوروبية والذي تلفت فيه النظر إلى خطورة إهمال الانفتاح على الدول المغاربية وتدعو فيه إلى إقامة نوع من الشراكة معها ، بالإضافة إلى ذلك مشروع "إيزنشتات" للشراكة الأمريكية – المغاربية الذي انطلق في صيف 1998 والموجهة نحو تشكيل كيان اقتصادي يضم دول شمال أفريقيا الثلاث (المغرب – الجزائر– تونس) لإقامة منطقة اقتصادية واحدة للتبادل التجاري الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية وتهدف إلى التمهيد لشراكة أوسع، هي في الأساس قائمة على شراكة أمنية مع أوروبا، وعسكرية مع منظمة حلف شمال الأطلسي تعمل على الأمن المتوسطي ، ولم تغب دول المغرب العربي عن الدعوات الغربية للحوار والشراكة والتي تم تقديمها لكل دول العالم العربي بشكل عام كإعلان برشلونه عام 1995الذي التقت فيه أكثر من 26 دولة من دول الاتحاد الأوروبي وحوض المتوسط، حيث أسفر الإعلان عن صيغة حددت أهداف وآليات الشراكة الأورو متوسطية ، ومبادرة الشرق الأوسط الكبير التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لدول المنطقة بهدف نشر الديمقراطية بين دولها،ومبادرة الاتحاد من أجل المتوسط التي تم الإعلان عنها في قمة جمعت أكثر من 40 دولة في العاصمة الفرنسية باريس بتاريخ 13 يوليو 2008 لمناقشة القضايا الاقتصادية والأمنية التي تهم الطرفين (23) (صابح :

2008، ص ص 138 – 142) . ففي السياق نفس هو من منطلق الاهتمام المتجدد بالعالم العربي أطلق حلف شمال الأطلسي في قمة بروكسل 1994 مايعرف بالحوار الأطلسي المتوسط يضم الدول العربية في منطقة جنوب المتوسط منها أربعة دول مغاربية (تونس – الجزائر –المغرب – موريتانيا)إلى جانب إسرائيل، والذي يهدف طبقاً للحلف الأطلسي إلى المساهمة في الأمن والاستقرار في المنطقة، وإلى تبديد الآراء الخاطئة عن الحلف الغربي، وقد ترتب على هذا الحوار إبرام اتفاق هو بين الحلف الأطلسي تم بموجبه اتمتعها بصفة مراقب في أنشطة الحلف، وبالتالي تقديم تسهيلات عسكرية وإدارية وخدماتي لقوات التحالف إذا مااضطرت للقيام بعمليات عسكرية في المناطق القريبة من هذه الدول والقيام بمناورات مشتركة لكي تتأقلم قوات التحالف مع البيئة الجغرافية للمنطقة لضمان إمكانية النجاح أبمهمة مستقبلية فيها ، ومن المتعارف عليه في أنظمة الجيوش أن تتم التدريبات العسكرية لتغطية مهام عملياتية، فضلاً عن المهام المتفق عليها شكلاً في بروتوكولات التعاون العسكري، أما الأساس فيها فإنها تتم لأغراض أمنية واستعداد لًلعمليات حقيقية، وهذا يمكّن الحلف من التعرف عن قرب على طبيعة البنية التحتية العسكرية، وأهمية سيادة العقائد العسكرية الغربية لدى جيوش المنطقة، وفي الإعلان الرسمي لقمة الحلف في مدريد 1997 أشارت المادة (13) إلى أهمية منطقة المتوسط وارتباط أمنها بأمن الحلف، وفي هذه القمة وافق القادة على إنشاء مجموعة التعاون المتوسطي (MCG) التي تعمل تحت سلطة مجلس شمال الأطلسي (NAC) كما تم إنشاء مجموعة عمل للحوار المتوسطي،

يتممنخلالهاالقيامبأنشطةتبادلالمعلوماتوالتخطيطللطوارئالمدنيةوالتعاونفيمجالالبيئةوإدارةالأزماتوم كافحةانتشارأسلحةالدمارالشامل (24) (تشمت : 2000 ، ص 18) .

ونسبة لذلك وفي ظل زيادة التوتر الأمني الذي تعيشه المنطقة المغاربية وما جاورها وخصوصاً ليبيا ودول الساحل الأفريقي فإنه لا يمكن للدول الغربية استبعاد المنطقة المغاربية من استراتيجياتها الأمنية التي ستضعها في الفترات القادمة.

الخاتمة

اتضح في هذه الدراسة أن الأهمية الجيوسياسية التي تتمتع بها المنطقة المغاربية جعل منها محل اهتمام للدول الغربية سواء على صعيد الدول أو على صعيد المؤسسات وسواء كان في الماضي أو الحاضر ورغم أن الفترات الماضية التي سبقت انتهاء الحرِب الباردة لم

تأخذ المكانة الأولى ضمن الاهتمامات الغربية باعتبار انشغالها بالخطر القادم من الشرق الذي يتمثل في الاتحاد السوفيتي ومنظومته الشيوعية المناقضة للغرب إلا أنها وفي ظل تلك الظروف المشحونة بالصراع بين الاتحاد السوفيتي والدول الغربية لم تغب المنطقة المغربية عن أنظار الدول الغربية إذ تحولت المنطقة إلى إحدى بؤر الصراع بين المعسكرين الغريمين ولهذا فقد احتلت مكانة مهمة في الاستراتيجيات الغربية المتعاقبة، غير أن انتهاء الحرب الباردة وغياب الطرف المنافس لمنظومة الدول الغربية وذراعها العسكري المتمثل في حلف شمال الأطلسي، وتغير الظروف الدولية وبروز ظاهرة الإرهاب على الساحة الدولية، وزيادة أهمية الحفاظ على أمن الطاقة وخطوط نقلها، زاد من صدارة المنطقة المغاربية في الاهتمامات الغربية، تجلى ذلك بشكل واضح من خلال دعوات الحوار التي تم توجيهها للدول المغاربية وكذلك تكثيف الأنشطة الأمنية والعسكرية في دول المنطقة والمحيط المجاور لها، وعلى الرغم من أن بلدان المغرب العربي يجمع بينها الثقافة واللغة والدين والجغرافيا والتاريخ المشترك، إلا أنها لم تكن لديها سياسة مشتركة، فهي في موقع التابع وليس الفاعل، كما أنها أصبحت محطة للتنافس، وتجريب الاستراتيجيات الأمريكية والأوروبية والأطلسية.

وفي ضوء ما سبق يمكننا عرض ماتوصلنا إليه من نتائج عبر هذه الدراسة وهي كما يلي :

. نالت المنطقة المغاربية اهتماما واسعاً في كل مداولات ونقاشات وتصريحات المسئولين الغربيين، حيث أكدت كلها على أهمية وارتباط أمن واستقرار المغربي العربي بالأمن الأوروبي والأطلسي.

. اعتماد قوات التدخل في جنوب المتوسط التي شكلتها دول اتحاد غرب أوروبا لتقوم بوظيفة حماية سواحل دول غرب أوروبا المطلة على البحر الأبيض المتوسط من عمليات الإرهاب والهجرة غير الشرعية أعطت مؤشراً واضحاً إلى إمكانية تكرار التدخل العسكري المباشر الذي يمكن أن تقوم به هذه القوة مستقبلاً في المنطقة المغاربية.

. تنوعت الاستراتيجيات التي تبنتها الدول الغربية في تعاملها مع الأخطار التي يمكن أن تأتي من المنطقة المغاربية بين استخدام العنف والقوة الصلدة وعمليات التدخل وبين استخدام الأساليب اللينة كدعوات الحوار والشراكة والتعاون.

. كثافة عمليات التدريب وإقامة المناورات العسكرية الغربية في المنطقة المغاربية والمناطق المحيطة بها من دول الساحل الأفريقي و حجم النشاط الكبير الذي تقوم به قيادة الأفريكوم

في المنطقة من خلال عمليات المراقبة و القصف التي تنفذ الطائرات التابعة لها في المنطقة تعطي مؤشراً واضحاً على مدى المكانة التي تحتلها المنطقة المغاربية في الاستراتيجيات الأمنية الغربية.

وبناء على ذلك فسيتعين على دول المغرب العربي في المستقبل القريب التعامل مع هذه الاستراتيجيات التي تنفذها الدول الغربية في المنطقة والتي يمكن تحديدها في الآتي :

. أن دول المغرب العربي التي دخلت في الحوار والتعاون مع الدول الغربية ومؤسساتها المختلفة كالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ستكون في الفترة القادمة مضطرة إلى تقديم تسهيلات عسكرية ولوجستية بحجة محاربة الارهاب.

. هذه الاستراتيجيات والتحولات التي تبنتها الدول الغربية تجاه المغرب العربي تعطي مؤشراً واضحاً على مدى التوتر وعدم الاستقرار الذي ستشهده المنطقة المغاربية والمناطق التي تجاورها، بسبب سياسة التدخل التي ستنتهجها الدول الغربية سواء من خلال حلف شمال الأطلسي أو من خلال قوة الأفريكوم أو قوة العمل المشتركة لدول غرب أوروبا.

. بعد أن أخذت المنطقة المغاربية عقب نهاية الحرب الباردة مكانة متصدرة في الاستراتيجيات الغربية سيتعين عليها الاستعداد للتعامل مع الكثير من المبادرات الغربية الأمريكية والأوروبية والأطلسية وإذا لم تقم بتوحيد سياساتها و إيجاد نوع من التنسيق فيما بينها ستكون في موقع تابع وضعيف

المراجع

أولاً /الكتب :

1- بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1988.

2- محمد رياض ، الأصول العامة للجغرافيا السياسية والجيوسياسية ، بيروت : ندار النهضة للطباعة والنشر ، 1989 .

3 – عبدالباسط دردور : أقطار المغرب العربي وتحديات الغزو الثقافي الغربي "دراسة وصفية تحليلية"، ط:1، منشورات الدعوة الإسلامية، طرابلس ليبيا، 2002 .

4 – إبراهيم حلمي الغوري، أطلس العالم، دار المشرق العربي، بيروت . 2013.

5 – كريم مصلوح، التعاون والتنافس في المتوسط، ط:1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2013.

6 – عبدالكريم الفيلالي، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ط:1، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006.

7 – فيصل حموي، الحوار العربي الأوروبي (2010–1957)، ط:1، دار النفائس للطبعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011.

8 – رأفت غنيمي الشيخ، دراسات أفريقية في التاريخ الحديث والمعاصر، ط:1، دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2011.

9 – كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي التوسع إلى الشرق الحوار مع الجنوب والأمن القومي، ط:1، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2003.

10 – ناظم عبدالواحد ، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية في حقبة مابعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2007.

ثانياً / الدوريات :

1 – 10محمدأزهرسعيدالسماك، الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر الأبيض المتوسط العربية ومستقبله، مجلة المستقبل العربي، العدد 123، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

2 – الحواسك عبوش، المنطقة المغاربية وآليات الاستجابة للسياسات الأورو– أمريكية بعد 2010، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد : 18، الجزائر، 2018.

3 – عبدالحميد العوني، المغرب والحلف الأطلسي : الأجندة العسكرية للقرن الواحد والعشرين، دراسة سياسية، منشورال+عربية، 1999.

4 – مصطفى صايح، الاتحاد من أجلال متوسط ومصير برشلونة، السياسة الدولية، العدد 124، السنة الرابعة والأربعون، الأهرام، القاهرة، أكتوبر 2008.

5 – عشورقشي، التنافس الفرنسي الأمريكي حول منطقة الساحل الأفريقي : دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل، مجلة المستقبل العربي، العدد: 46، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015.

6 – دندن، ماوراء الأمن : الأ3 جعفر عدالة، تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم السياسية، العدد19، ديسمبر2014.

7 – رولان مرعب ، تداعيات الهجرة غير الشرعية علي اوروبا وابعادها ، مجلة الدفاع الوطني ، العدد (98) ، تشرين الاول ، لبنان ، 2016 .

8 – يوسف الشرقاوي : الأمن والتعاون في المتوسط سياسة الاتحاد الأوروبي، كراسات استراتيجية، السنة السادسة، 46، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1994.

9 – عبدالنور بن عنتر، الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاسها على الأمن القومي، شؤون الأوسط، العدد47، ديسمبر 1995.

10 – مصطفى صايح، الاتحاد من أجلال متوسط ومصير برشلونة، السياسة الدولية، العدد 124، السنة الرابعة والأربعون، الأهرام، القاهرة، أكتوبر 2008.

11 – هلم وتشميت، حلف شمال الأطلسي في القرن الواحد والعشرين، ترجمة : مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، آفاق استراتيجية، العدد:1، سبتمبر 2000

Journal of Total Science
Volume (4), Issue (13), (NOV. 2020)
ISSN: 2518-5799

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (4)، العدد (13)، (نوفمبر 2020)
ردمد: 2518-5799

تطبيق مقررات لجنة بازل " 2 " في القطاع المصرفي الليبي

دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية الرئيسي

د. خالد صالح عبود

الاستاذ المشارك بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة بنى وليد

الملخص

يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التطبيق والالتزام بمقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية المصرفية، وما هي مبادئ وأهداف مقررات لجنة بازل " 2 "،وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج نذكر منها بأن المصرف محل الدراسة يطبق مقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية المصرفية، وهذا يعد خطوة بالاتجاه الصحيح بحيث تجعل من المصرف يعمل بكل توافق وانسجام وبالتالي سوف يزيد من ثقة المودعين، وانه تتوفر لدى المصرف متطلبات تطبيق نسبة السيولة وفق مقررات لجنة بازل " 2 "، حيث إن نسبة تغطية السيولة لمواجهة الاستحقاقات المتوسطة والطويلة الأجل تفوق النسبة المقررة، ويعمل المصرف على تطبيق إجراءاتصارمة لتحقيق انضباط السوق، حيث يلتزم بالإفصاح عن مكونات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال وفقا لما ورد بمقررات لجنة بازل " 2 "، وأيضا تتوفر لدى المصرف سياسة رقابية لتغطية المخاطر وفق مقررات لجنة بازل " 2 "، كما يوجد بالمصرف إدارة مختصة بإدارة مخاطر الائتمان إلى جانب توفر نظام رقابي داخلي وخارجي يعزز من الرقابة والتفتيش المرتبط بمخاطر الائتمان، وكذلك تتوفر لدى المصرف المرونة اللازمة لفترات زمنية متوسطة وطويلة الأجل لموائمة أية تغيرات في التركيبة الأساسية للأصول والخصوم، وأوصى الباحث بجملة من التوصيات أهمهايجب الانتقال إلى تطبيق مقررات لجنة بازل " 3 " للمصرف محل الدراسة بشكل خاص ولجميع المصارف الليبية بشكل عام، ويجب تعزيز الرقابة والتأكد على ضرورة التزام المصرف بمقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بكفاية رأس المال ومبدأ الشفافية وتكييفها مع متطلبات بازل " 2 "، وضرورة السيطرة على البيئة الخارجية للمصرف " العوامل الخارجية"، بالإضافة إلى الرقابة الداخلية من اجل تحقيق الاستقرار في العمل المصرفي وتطبيق مقررات لجنة بازل " 2 "، وضرورة قيام مصرف ليبيا المركزي بأعداد خطة شاملة لتنفيذ مقررات لجنة بازل " 2 " وزيادة سيطرته على المصارف والأشراف عليها والتأكد من التزام المصارف بها، وضرورة العمل على تنمية القدرات المهنية والفنية للموظفين العاملين في المصرف.

المقدمةIntroduction:-

جاءت مقررات لجنة بازل " 2 " لتعكس تطور أخر في الحياة الاقتصادية والمالية الدولية،آلا وهو خضوع النشاط الاقتصادي والمالي بشكل متزايد لقواعد ومعايير دولية، ومن هنا أصبحت لجنة بازل تقوم في مجال إدارة المصارف بنوع من مسئولية وضع القواعد والمعايير الدولية، ورغم إن القواعد والمعايير التي تضمنتها لجنة بازل لم تصل إلى درجة الإلزام القانوني فإنها تتمتع مع ذلك بفاعلية كبيرة في التأثير على مختلف النظم المحلية للرقابة والأشراف على القطاع المصرفي وهو أمر لا يعدو أن يكون مظهر من مظاهر العولمة الجديدة في ميدان إدارة المصارف، وعندما يتعلق الأمر بتطبيق مقررات هذه اللجنة فإن الأمر مجرد تطبيق لنصوص جديدة وخلق لثقافة جديدة في إدارة العمل المصرفي مع ما يتطلبه هذا من تهيئة البيئة المناسبة لذلك، وبالتالي فإن التطبيق الفعلي لمقررات بازل " 2 " سوف يتطلب بالضرورة توفر عناصر البيئة الأساسية المصرفية من تعديل وتطوير في القواعد المحاسبية، ومن تطوير لأنشطة وخدمات مالية، إلى الارتفاع بالكفاءة المهنية للعاملين في القطاع المصرفي.

لقد وضعت مقررات لجنة بازل " 2 " من قبل الدول الصناعية الأكثر تقدما، ومع ذلك فقد راعت هذه الدول ظروف عمل المصارف من بلد لأخر بحسب درجة تطوره من ناحية وحجم عمليات المصرف وتشعبها من ناحية أخرى، ولذلك فإن مقررات هذه اللجنة لم تأتي في شكل أحكام موحدة تسري على الجميع بل تضمنت قائمة من الخيارات المختلفة ليتناسب مع مختلف الظروف وتنوعها.[1]

إنما جاء في مقررات بازل " 2 " يعد بمثابة قواعد الاحترازية بالنسبة للمصارف التجارية بجميع أنواعها بشكل عام والمصارف التجارية الليبية بشكل خاص هي أدوات ومعايير وقائية يجب مراعاتها والتقيد بها بصفة دائمة من طرف المصارف التجارية " مؤسسات الإقراض " تتعلق بالملاءة المصرفية أو السيولة أو المخاطر وذلك بهدف تحقيق بنية مالية متوازنة وحد ملائم لرأس المال.[2]

[1] – صندوق النقد العربي، دراسة أعدت لمجلس محافظي المصرف المركزية العربية، الملامح الأساسية لاتفاق بازل " 2 " والدول النامية، 2004م، ص 1 – 2.

[2] – حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل " دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية "، بحث غير منشور، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2014م، ص 263.

وان تطبيق مقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية على مستوى نشاط المصارف الليبية بشكل عام والمصرف محل الدراسة بشكل خاص يهدف إلى تطبيق قواعد صلبة للرقابة الداخلية من اجل حماية النظام المصرفي الليبي من الأزمات التي أصبحت تشكل عائق كبير أمام استمرارها، وبالتالي الرفع من أدائها ومن ثم حماية أموال المودعين وضمان تحقيق توازن للنظام المالي بصفة عامة.

أولا : مشكلة الدراسةStatement of the study:-

يعد القطاع المصرفي من الأنشطة الحيوية والخدمية المهمة والداعمة للتنمية الاقتصادية في ليبيا، لكن هذه المصارف في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الراهنة تواجه عدة مشاكل، ومن هنا فإنه يجب عليها اتخاذ مجموعة من التدابير اللازمة للرقابة المصرفية من اجل ضمان بقائها في السوق المصرفي الليبي، ولكي تستطيع المصارف الليبية من البقاء ومراعاة مصالح الملاك والمودين وحملة الأسهم ولان الصراع الداخلي بين حملة الأسهم والإدارة يؤثر على نوعية الأصول ويهدد كفاية رأس المال ويهمل مصالح المودعين. نتيجة لذلك ومراعاة لمصالح الآخرين يتطلب وجود تعليمات مكتوبة ورقابة داخلية، جاء مقررات لجنة بازل " 2 " كمحاولة لتقريب وجهات النظر بين أطراف الصراع والتي يعتمد نجاحها على قياس تطبيقها على ارض الواقع.ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية:-

1- هل تطبق مقررات لجنة بازل " 2 " للرقابة الداخلية المصرفية؟
2- ما هي مقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية المصرفية؟
3- ما هي متطلبات وانعكاسات تطبيق مقررات لجنة بازل " 2 " للرقابة الداخلية المصرفية على العمل المصرفي؟
4- هل توجد معوقات تواجه المصرف محل الدراسة عند تطبيقه لمقررات لجنة بازل " 2 " للرقابة الداخلية المصرفية؟

ثانيا : أهداف الدراسةStudy Objectives:-

تهدف هذه الدراسة إلى النقاط التالية:-

1- التعرف على مدى التطبيق والالتزام بمقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية المصرفية.
2- التعرف على مبادئ مقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية المصرفية.
3- التعرفعلى أهمية مقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية المصرفية.

ثالثا : أهمية الدراسةStudy Significance:-

تتمثل الأهمية بالنسبة لهذه الدراسة في الخطوات التالية:-

1- محاولة إثراء المجلة العلمية بعنوان جديد وطرح يفيد الباحث والقارئ في موضوع مقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية المصرفية.

2- فتح الأبواب أمام المهتمين بأدبيات الموضوع لمعرفة ما هي مقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية المصرفية.

رابعا : فرضية الدراسةStudy Hypothesis:-

انطلاقا من تساؤلات الدراسة التي تم تحديدها، يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية " لا تطبق مقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية المصرفيةفي المصرف محل الدراسة ".

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:-

- لا تطبق متطلبات الأشراف الإداري وثقافة الرقابة في المصرف محل الدراسة.
- لا تطبق متطلبات التعريف بالمخاطر وتقييمها في المصرف محل الدراسة.
- لا تطبق متطلبات أنشطة الرقابة وفصل المهام في المصرف محل الدراسة.
- لا تطبق متطلبات المعلومات والاتصال في المصرف محل الدراسة.
- لا تطبق متطلبات متابعة العمليات وتصويب الخلل في المصرف محل الدراسة.

خامسا : أسباب اختيار الموضوع:-

من الدوافع التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع تتمثل في مجموعة من الأسباب هي كما يلي:-

1- الميل الشخصي لدراسة المواضيع ذات الصلة.

2- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

3- الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع في ظل التغيرات والتطورات السريعة في بيئة الأعمال الحديثة التي تشهدها المصارف.

سادسا : الصعوبات التي تواجه الدراسة:-

واجه الباحث العديد من الصعوبات حالت دون انجازه الدراسة بالشكل المطلوب وخاصة فيما يتعلق بالجاني الميداني " العملي " وإن من بين هذه الصعوبات ما يلي:-

1- سرية العمل المصرفي ومن ثم صعوبة واستحالة الحصول على البيانات الرقمية التي تخدم الدراسة بشكل مباشر.

2- التضارب في الأرقام والبيانات والمعطيات المجمعة حال دون انجاز الدراسة بالشكل المطلوب.

سابعا : متغيرات الدراسةStudy Variables:-

- **المتغير المستقلIndependent Variable:** ويشار إليه بأنه المدخل أو المثير باعتبار العلاقة بين مثير واستجابة أو هو العامل الذي تتم معالجته في عملية البحث للتحقق من تأثيره على ظاهرة نلاحظها أو التحقق من علاقته بها، ويعتبر مستقلا بدلالة تأثيره.[3]والمتغيرات المستقلة هي: مقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية المصرفية " الأشرافالإداري وثقافة الرقابة، التعريف بالمخاطر وتقييمها،أنشطة الرقابة وفصل المهام، المعلومات والاتصال، متابعة العمليات وتصويب الخلل.
- **المتغير التابع Dependent Variable:** هو النتيجة أو العامل الذي يجرى قياسه أو ملاحظته للتعرف على اثر المتغير المستقل فيه، أي إنه المتغير الذي تزيد قيمته وتنقص أو تتغير بطريقة ما تبعا لزيادة أو تقصان أو تغير قيمة المتغير المستقل.[4] والمتغير التابع هو " مصرف الجمهورية الرئيسي ".

ثامنا : مجتمع الدراسةStudy:-

- **مجتمع الدراسة :** يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية الليبية الحكومية.
- **عينة الدراسة :** تتكون عينة هذه الدراسة من مصرف الجمهورية الرئيسي.

تاسعا : حدود الدراسةStudy Limitations:-

1- الحدود البشرية : تتمثل الحدود البشرية على العاملين بالمصارف محل الدراسة.

2- الحدود المكانية : تستهدف الدراسة مصرف الجمهورية الرئيسي.

3- الحدود الزمنية : أجريت هذه الدراسة في الفترة من بداية شهر يناير " 01 – 03 – 2020 إلى 30 – 06 – 2020 "م.

---

[3]- عبد الله زايد الكيلاني، نضال كمال الشريفين، مدخل إلى البحث في العلوم التربوية والاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2011م، ص 44.

[4] - عبد الله زايد الكيلاني، ونضال كمال الشريفين، مدخل إلى البحث في العلوم التربوية والاجتماعية، مرجع سابق ذكره، ص 45.

عاشرا : الدراسات السابقةPrevious Studies:-

1- دراسة حمدي محمد حمدي مصبح، بعنوان " واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل "، بحث غير منشور، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة غزة الإسلامية، فلسطين، 2018م:-

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل والكشف عن مدى تأثير اتفاقيات بازل على الجهاز المصرفي في فلسطين وتحديد مدى التزام المصارف الفلسطينية بتطبيق اتفاقيات بازل، والتعرف على مدى استعداد المصارف والبنوك الفلسطينية لتطبيق مقررات بازل، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج ذكر منها إن المصارف الفلسطينية يتوفر فيها المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل وأيضا تتوفر فيها متطلبات السياسات الرقابية لتغطية المخاطر، وكذلك تتوفر فيها متطلبات السيولة وفق مقررات لجنة بازل، وان سلطة النقد الفلسطينية تطبق إجراءات صارمة لتحقيق انضباط السوق، وتوصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات منها ضرورة المضي قدما من قبل سلطة النقد الفلسطينية نحو تطبيق مقررات لجنة بازل وما يطرأ عليها من تطورات وذلك بهدف النهوض بالجهاز المصرفي الفلسطيني، وضرورة العمل على تنمية القدرات المهنية والفنية للموظفين في البنوك العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني من خلا عقد دورات تدريبية مستمرة.

2- دراسة عبيد الله العيساوي، بعنوان " معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة واثر تطبيقها على البنوك الجزائرية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية "، الجزائر، 2017م:-

يهدف الباحث أبراز أهمية تطبيق البنوك الجزائرية لمعايير لجنة بازل، بالإضافة إلى عرض أهم ما جاءت به لجنة بازل للرقابة المصرفية، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج منها إن البنوك الجزائرية تتبنى تطبيق مقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالاحتفاظ بالحد الأدنى لرأس المال والمراجعة الإشرافية في حين إنها لم تطبق الركيزة الثالثة المتعلقة بمخاطر السوق بسبب افتقار الجزائر لسوق مالي نشط، إن البنوك الجزائرية لم تطبق مقررات بازل " 3 "، وتوصل الباحث إلى جملة من التوصيات ذكر منها ضرورة احتفاظ البنوك الجزائرية بنسبة سيولة مناسبة وكافية لمواجهة طلبات العملاء المفاجئة، ويجب استخدام طرق لتقدير مخاطر السوق.

Alrgaibat & AIFawwaz, 2016 : Capital Adequay of the Jordanian Banking Sector for the period 2000 – 2013:- -3

هدفت دراسة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الأردني للفترة من " 2000– 2013 "، إلى تحديد كفاية رأس المال للفترة المذكورة وقد تم استخدام المنهج الوصفي للتحليل لتحديد كفاية رأس المال في النظام المصرفي اعتمادا على البيانات التي تم الحصول عليها من سوق عمان للأوراق المالية والمصرف المركزي ووزارة المالية الأردنية، وتوصلت الدراسة إلىأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال وكل من السيولة ومخاطر الائتمان والاستثمار في محفظة الأوراق المالية، كما أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال ومخاطر رأس المال، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة التخطيط الاستراتيجي والقدرة الإدارية للاستفادة من أي زيادة في رأس المال لزيادة الأرباح، وضرورة تطوير أساليب تقييم مخاطر السوق والتشغيل.

4– Rasas, 2014, Operational risk in the light of Base " 2 " requirem ruts:-

تهدف دراسة المخاطر التشغيلية في ضوء متطلبات بازل " 2 " إلى تحديد المخاطر التشغيلية في المصارف العاملة في فلسطين وطرق احتساب هذه المصارف لمتطلبات رأس المال اللازمة لمخاطر التشغيل، وتحديد نطاق المخاطر التشغيلية التي تهدد المصارف، إضافةإلى قياس مدى التزام المصارف بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وفقا لمقررات بازل " 2 " المتعلقة بالمخاطر التشغيلية، وخلصت الدراسة إلى انه كان هناك التزام كبير من قبل المصارف العاملة في فلسطين بنسبة " 85 " % بتعليمات سلطة النقد المتعلقة بمخاطر التشغيل، وانه لم يكن هناك التزام بتنفيذ بازل " 2 " عند حساب قاعدة رأس المال للمخاطر التشغيلية، وأوصت هذه الدراسة بضرورة قيام المصارف بزيادة الوعي وعقد الدورات التدريبية حول أهمية المخاطر التشغيلية في المصارف، بالإضافةإلى وجوب قيام سلطة النقد بأعداد خطة شاملة بتنفيذ مقررات لجنة بازل " 2 " وزيادة سيطرتها على المصارف والأشراف عليها والتأكد من التزام المصارف.

5– دراسة حياة نجار، بعنوان " إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل – دراسة واقع المصارف الجزائرية "، بحث غير منشور، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2014م:–

تهدف الباحثة إلى تحديد أنواع المخاطر المصرفية وأهميتها والتركيز على أهمية معايير لجنة بازل في التأكيد على ا ناي نظام لمراقبة المخاطر يجب أن يقوم على تحديد جميع المخاطر التي تواجه المصارف وإدارتها وعرض مؤشرات لجنة بازل " 2 " ومؤشرات وطرق قياس لكل نوع من أنواع المخاطر المصرفية، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها بأن قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر غير كافية لضبط نشاط المصارف التجارية العمومية وإدارة مخاطرها لأنها مستوحاة من بازل " 1 " وبالتالي ضرورة المرور إلى بازل " 2 " والتفكير في الأخذ بمستجدات بازل " 3 " وعدم فعالية الأنظمة الرقابية الداخلية في المصارف العمومية بالرغم من أنها تعتبر شرط ضروري لتطبيق بازل " 2 " وضعف الإفصاح في المصارف التجارية، واقترحت الباحثة مجموعة من التوصيات نذكر منها ضرورة تعزيز الرقابة المصرفية والتأكيد على ضرورة التزام المصارف بمعايير لجنة بازل المتعلقة بكفاية رأس المال ومبدأ الشفافية وتكييفها مع متطلبات بازل " 3 " والاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتكوين إطارات مصرفية حسب المقاييس الدولية.

6- دراسة هيثم عبد القادر الجنابي، بعنوان " قياس مدى تطبيق المصارف العراقية الحكومية لمقررات لجنة بازل " 2 " – دراسة تطبيقية "، مجلة المأمون الجامعة، العدد الثامن عشر، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، العراق، 2011م:-

تهدف الدراسة إلى قياس درجة تطبيق المصارف الحكومية في العراق " الرافدين والرشيد " لمقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة المصرفية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها إن مصرف الرافدين ومصرف الرشيد يطبقان مقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة المصرفية بكافة أبعادها وبدرجة عالية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها ضرورة السيطرة على البيئة الخارجية للمصارف محل الدراسة " العوامل الخارجية "، إضافةإلى الرقابة الداخلية من اجل تحقيق الاستقرار في العمل المصرفي وتطبيق أفضل لمقررات لجنة بازل " 2 "، وضرورة عقد ندوات ومحاضرات للمختصين العاملين بالمصارف محل الدراسة لتعريفهم بالتعديلات الجديدة لبازل " 2 " المتعلقة بالرقابة المصرفية.

7- دراسة عبد الرحيم القدومي، إيهاب نظمي، بعنوان " تطبيق المصارف لمقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية، مجلة علوم إنسانية، السنة الخامسة، العدد " 36 "، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، 2008م:-

يهدف الباحثان في هذه الدراسة إلىقياس درجة تطبيق المصارف العاملة في الأردن لمقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية في المصارف، وتحديد أي فروقلت ناتجة عن تطبيقها بين المصارف الأردنية والعربية والأجنبية.وتوصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج منها إنالأشراف الإداري وثقافة الرقابة وتعريف المخاطر وتقيمها وأنشطة الرقابة وفصل المهام والمعلومات والاتصال ومتابعة العمليات وتصويب الخلل هي بذلك مؤهله للانتفاع من نتائج هذا التطبيق، وقد كانت هذه النتائج متطابقة مع تفسيرات " Castro 2006" من أن إعطاء الجهات الإشرافية وجماعات التدقيق الداخلي دور أوسع لتطوير أساليبها الخاصة وليس إجبارها على ذلك يساهم في تحقيق توافق أفضل مع مقررات لجنة بازل الثانية. وقدم الباحثان جملة من التوصيات نذكر منها إن من الصعب اعتبار أن تطبيق مقررات لجنة بازل "2 " قد حقق نجاحات عاليه على أداء الأنظمة المصرفية العاملة في الأردن، فالاعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية لإدارة الخطر والإبلاغ عنه كان له محاذيره الخاصة وفق ما أوردته الأدبيات السابقة لهذه الدراسة، ونتيجة لذلك توصي هذه الدراسة بضرورة إخضاع محافظ القروض المصرفية لعمليات فحص من قبل وكالات تصنيف الائتمان الخارجية " External Credit Agencies " وعدم الاعتماد فقط على عمليات الرقابة الداخلية.

الإطار النظري:-

أولا : اتفاقية بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية المصرفية:-

تعتبر اتفاقية بازل " 2 " نظام متكامل من المعايير النوعية والكمية التي تتسم بنسبة تعقيد أكثر ولكنها أكثر شمولية وحساسية للمخاطر التي تتعرض لها المصارف.

ثانيا : التعريف باتفاقية بازل " 2 "المتعلقة بالرقابة الداخلية المصرفية:-[5]

هي نتاج عمل لجنة بازل للرقابة الداخلية المصرفية على مدى عدة سنوات لضمان التقارب الدولي لقياس رأس مال ومعايير كفاية رأس المال، مع الأخذ بالاعتبار التطورات التي شهدتها الساحة المالية الدولية.

وتقوم اتفاقية بازل " 2 " على سياسة متكاملة من المعايير النوعية والكمية لتحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لمقابلة كل من المخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق،

[5] – صندوق النقد العربي، اللجنة العربية المصرفية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الاجتماع الثلاثون، ابوظبي، الأمارات العربية المتحدة، 2006م، ص 3.

مع وضع مجموعة من الأسس التي تضمن متابعة السلطات الإشرافية لكفاية رأس المال، بالإضافة إلى ضرورة تشجيع انضباط السوق بما يضمن لكل الإجراءات المتعاملة في السوق والمعلومات اللازمة لتقييم المخاطر وتحديد مستويات رأس المال.

ودخلت اتفاقية بازل " 2 " نطاق التطبيق بدلا من اتفاقية بازل " 1 " ابتدأ من سنة " 2007 "م، حيث وضعت لجنة بازل ترتيبات انتقالية لتطبيق هذه الاتفاقية الجديدة.[6]

ثالثا : أهداف اتفاقية بازل " 2 "المتعلقة بالرقابة الداخلية المصرفية:-[7]

1- تعزيز متانة النظام المالي المصرفي.
2- تعزيز التنافسية بين مؤسسات الجهاز المصرفي.
3- إيجاد التوافق بأكبر قدر ممكن ما بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطرة التي يتعرض لها المصرف.
4- تطور الحوار والتفاهم بين مسئولي المصرف والسلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر.
5- زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف، ويجب أن تتاح المعلومات الكافية، وفي الوقت المناسب للمتعاملين مع المصرف، حيث إنهم يشاركون المصرف في المخاطر التي يتعرض لها.

رابعا : مجال تطبيق اتفاقية لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية المصرفية:-

تطبق اتفاقية لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية المصرفية على جميع المؤسسات المالية سواء كانت هذه مجموعة مالية متنوعة الأنشطة والشركات القابضة والمصارف ذات النشاط الدولي سواء كانت مؤسسة استثمار أو مصرف محلي.[8]

خامسا : الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية المصرفية:-

تقوم اتفاقية بازل " 2 " على ثلاث دعائم أساسية هي كما يلي:-[9]

---

[6] – أوصغير الوزيرة، دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وأثارها على البنوك التجارية " دراسة مقارنة بين الجزائر – تونس – مصر "، بحث غير منشور، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018م، ص 82.

[7] – أوصغير الوزيرة، دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وأثارها على البنوك التجارية " دراسة مقارنة بين الجزائر – تونس – مصر "، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[8]- Basel Committeeon Banking Supervision, International Convergence Of Capital Measurement And Capital Standard, Bank Of International Settement, 2006, p 11.

1- الدعامة الأولى " الحدود الدنيا لمتطلبات كفاية رأس المال ":-

وهي تتمثل في الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لمواجهة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وبهذا يكون معدل كفاية رأس المال هو "8" %.

2- الدعامة الثانية " عمليات المراجعة الرقابية ": ويقصد بها المراجعة الرقابية من قبل السلطة الإشرافية ليس فقط التأكد من كافية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف، ولكن أيضا تشجيع المصارف على استخدام أفضلأساليب تقييم وإدارة المخاطر، وتقوم الدعامة الثانية على أربعة مبادئ أساسية وهي كالتالي:-

- المبدأ الأول : يجب أن يكون لدى المصارف عملية تقييم شمولية وكفاية رأس المال وذلك بالعلاقة مع بقية مخاطرها وإستراتيجية للمحافظة على مستويات رؤوس أموالها.
- المبدأ الثاني : ضرورة أن يقوم المراقبون بتقييم ومراجعة التقييمات الداخلية للمصارف الخاصة بكفاية رأس المال واستراتيجيات رأس المال ونوعية رأس المال الموجود في حيازتها، وكذلك قدرة المصارف على المراقبة والتأكد من الالتزام بالنسبة الرقابية لرأس المال.
- المبدأ الثالث : يجب على جهات الرقابة المصرفية أن تتوقع من المصارف أن تعمل بمستويات رسملة أعلى من الحدود الدنيا لرأس المال القانوني، وان تكون لهم الصلاحية لإلزام المصارف على الاحتفاظ برأس المال يزيد عن الحد الأدنى.
- المبدأ الرابع : يجب أن يسعى المراقبون للتدخل في مرحلة مبكرة لمنع هبوط رأس المال إلى ما دون الحدود الدنيا المطلوبة لمواجهة المخاطر المعرض لها المصرف، وان يقوم المراقبون بإلزام المصارف باتخاذ إجراءاتأصلاحية سريعة لعلاج ذلك تساعد على رفع رأس المال للمصارف.

3- الدعامة الثالثة " انضباط السوق " : ولتطبيق هذه الدعامة حددت لجنة بازل " 2 " مجموعة من التوجيهات تندرج في أربعة محاور رئيسية هي:-

[9]- صندوق النقد العربي، اللجنة العربية المصرفية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مرجع سبق ذكره، ص 4.

- التوجيه الأول : إجراءالإفصاح المناسب بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية " معايير التقارير المالية الدولية ".
- التوجيه الثاني : الأهمية النسبية.
- التوجيه الثالث : دورية الإفصاح.
- التوجيه الرابع : المعلومات عن المزايا التي ينفرد بها المصرف والمعلومات السرية.

سادسا : أبعادأوعناصر مقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية المصرفية:-

تضمنت مقررات لجنة بازل " 2 " نظام الرقابة الداخلية الذي ضم " 5 " خمسة عناصر رئيسية هي كما يلي:-[10]

1- البعد أو العنصر الأول : الإشراف الإداري وثقافة الرقابة ويتضمن ثلاثة مبادئ أساسية هي:-

- مسؤوليات مجلس الإدارة : وتشمل التحقق من وجود واستمرار نظام رقابة داخلي فعال ومناسب، كما تضمنت المراجعة الدورية لاستراتيجيات العمل وسياساته، والمراجعة الدورية لمدى ملائمة إستراتيجية المصرف وحدود المخاطر، والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الخطوات الضرورية لتحديد وقياس ومراقبة المخاطر، والموافقة على الهيكل التنظيمي.
- مسؤوليات الإدارة التنفيذية : وتشمل تطبيق مختلف الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة، وتطوير السياسات والعمليات المتعلقة بتحديد وقياس ومراقبة المخاطر التي يواجهها المصرف، ويشمل ذلك قيام الإدارة التنفيذية بصيانة الهيكل التنظيمي والتأكد من وضوح المسؤوليات وتفويض ومراقبة الصلاحيات، ووضع السياسات المناسبة لنظام الرقابة الداخلية ومراقبة مدى كفاءة وكفاية هذا النظام، والتأكد من أن نشاطات المصرف تؤدى من قبل موظفين مؤهلين ومدربين، ووضع سياسات حوافز تكافئ العمل الجيد.
- معايير الأخلاق العالية والنزاهة : والتي تهدف إلى تشجيع المعايير الأخلاقية وخلق الثقافة الرقابية داخل المؤسسة وتعتمد على الجهود المشتركة لكل من مجلس

[10] – محمد عبد السلام عمر، التطورات الأخيرة في نشاط لجنة بازل، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الأول، المجلد الرابع، 1996م، ص 17 – 19.

الإدارة والإدارة التنفيذية المتمثلة في المدراء العامين ومساعديهم لتحقيق ذلك من خلال إرساء مبدأ الرقابة الداخلية باعتباره مسؤولية كافة الأفراد في المؤسسة، وتعزيز معايير مثلي للنزاهة ومبادئ أخلاقية في إجراءات التعامل.

2- البعد أو العنصر الثاني : تعريف المخاطر وتقييمها:-

واشتمل على تحديد المخاطر وتقييمها بعد تحديد آثارها السلبية على الأهداف الموضوعة، ويتطلب ذلك التقييم الفعال لها وفق مبدأ الكلفة والمنفعة، وتصنيفها حسب إمكانية السيطرة عليها، واستمرارية تقييم أثرها على الأهداف، وشموليتها جميع خطوط العمل الدنيا صعوداً إلى الأنشطة العامة الإدارية في المصرف.

3- البعد أو العنصر الثالث : أنشطة الرقابة وفصل المهام:-

وتتحدد وفق ما يتفق عليه مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتشمل أنشطة الرقابة تقارير أداء دوائر وأقسام المصرف، والرقابة المادية باستخدام الضوابط المختلفة التي تمنع الوصول إلى الموجودات، إضافة لوضع حدود خاصة لمجموعة المخاطر تحول دون حدوث خسائر ضخمة، واستخدام الأنشطة الرقابية الأخرى المرتبطة بنظام الموافقات والتفويضات أو التحقق والمطابقة.

أما فيما يتعلق بفصل المهام بين الوظائف المتعارضة فقد اتفق على عدم قيام الموظف الواحد بمهام متعارضة وتقليل احتمال حدوث الاختلاس والتلاعب، أو عدم وجود ضوابط غير ملائمة في الحالات التي يكون الفرد مسئولاً عن أنشطة متعارضة، ومنع وجود أية أعمال مخالفة للسياسات والإجراءات الرقابية.

4- البعد أو العنصر الرابع : أنظمة المعلومات والاتصال:-

وهي القادرة على الوصول إلى البيانات المالية والتشغيلية في الوقت المناسب وتشمل وجود أنظمة معلومات تخضع لأساليب الحماية المناسبة، ووجود قنوات اتصال فعالة تساهم في تنفيذ السياسات ومدعومة بهيكل تنظيمي يساعد على تدفق البيانات بشكل عمودي وأفقي داخل المصرف.

5- البعد أو العنصر الخامس : متابعة العمليات وتصويب الخلل:-

من خلال الإشراف المستمر على نظام التدقيق الداخلي لضمان فاعليته وكفاءته ومراقبة المخاطر الرئيسية والتقييم الدوري لهذه العمليات. وقد أشارت مقررات لجنة بازل إلى وجوب تمتع التدقيق الداخلي بالاستقلالية والقدرة المهنية والكفاءة العالية بحيث يقوم بدور شامل

وفعال في تقييم عمليات المصارف ورفع تقارير إلى مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية.
وتتضمن متابعة العمليات وتصويب الخلل ضرورة الإبلاغ عن الثغرات في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب ،فقد أكدت مقررات لجنة بازل على ضرورة إبلاغ المستوى الإداري المعني وفي الوقت المناسب عن أية ثغرات أو مشكلات في نظام الرقابة الداخلية وذلك حتى يتسنى معالجته في الوقت المناسب .
وقد أوصت مقررات لجنة بازل الثانية على ضرورة تقييم أنظمة الرقابة الداخلية من قبل السلطات المشرفة وفق مجموعة من الإجراءات المختلفة بهدف التأكد من فاعليتها.

سابعا : تأثيراتبازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية المصرفية:-[11]

1- التأثير الأول : التأثيرات على المصارف:-

- الحاجة إلى تطبيق إطار لإدارة المخاطر يربط بين رأس المال الرقابي والمخاطر الاقتصادية.
- الحاجة إلى اختيار مقاربات المخاطر الائتمانية والتشغيلية مرتبطة بالدعامة الأولى.
- الحاجة إلى جمع وتخزين وتحليل معلومات جديدة وشاملة.
- الحاجة إلى اعتماد ممارسات جديدة ومحسنة على مستوى المؤسسة.

2- التأثير الثاني : التأثيرات على الزبائن:-

- الحاجة إلى تصنيفات داخلية وخارجية للحصول على الائتمان.
- الحاجة إلى جمع والإفصاح عن معلومات جديدة.
- مواجهة احتمال الحصول على خدمة اقل ومنتجات قياسية ومعدلات فوائد أعلى، ومواجهة شفافةمتزايدة لربحية حسابهم.

3- التأثير الثالث : التأثيرات على المراقبون:-

- الحصول على معلومات آنية قوية من خلال معايير الإفصاح التي ألزمت مقررات لجنة بازل 2 المصارف بها.

[11] – صندوق النقد العربي، اللجنة العربية المصرفية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مرجع سبق ذكره، ص 3 – 4.

- اكتساب القوة لوضع الحوافز والقيام بإجراءات تأديبية استباقية، وبالتالي المساهمة في تعزيز الاستقرار والشفافية في الأسواق المالية.

4- التأثير الرابع : التأثيرات على وكالات التصنيف:-

- نمو قطاع وكالات التصنيف لحاجة المصارف والمشاركين في الأسواق المالية إلى التصنيف.
- المنافسة مع مؤسسات صغيرة وجديدة متحدة ضمن جمعيات معينة، مما سيؤدي إلى تحسين المنافسة وسمعة هذه الوكالات.
- الاستجابة إلى متطلبات شفافية أعلى في مؤشرات التصنيف.

5- التأثير الخامس : التأثيرات على أسواقرأس المال:-

- التعامل مع التوجيهات المتزايدة نحو التوريق ونمو أسواق المشتقات المالية.
- المخاطر المعروضة ضمن مجموعات اصغر كسندات الشركات.
- النمو الجديد في سوق الدين.

6- التأثير السادس : التأثيرات على المؤسسات المالية خارج مقررات لجنة بازل " 2 " : شركات بطاقات الائتمان، شركات تمويل المستهلكين، شركات التأمين والتأجير ... الخ:-

- تعمل في أسواق مشتركة مع المؤسسات التي شملها اتفاق بازل، ولكن في بيئات رقابية مختلفة.
- لا تحتاج إلى جمع، والكشف عن معلومات كالمؤسسات التي شملها اتفاق مقررات لجنة بازل " 2 ".
- تحتاج إلى تحديد أهمية التقيد بمقررات بازل الجديدة للمحافظة على تنافسيتها في السوق.
- يمكن تقديم خدمات مالية شبيهة وبأسعار أقل من المنافسين.

ثامنا : التحديات التي تواجه مقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية المصرفية:-[12]

1- التحدي الأول : التحديات التي تواجه المصارف:-

- تفسير التنظيمات الجديدة وفهم آثارها على الأعمال، وإدارة التغيرات على ثقافة المخاطر.
- المحافظة على تأمين وصيانة الإدارة العليا والتنفيذية، ومواجهة التوقعات الجديدة لدى المنظمين ووكالات التصنيف والزبائن.
- الحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار استهداف زبائن ومنتجات معينة، والتخلي عن أخرى.
- تحديد كيفية استخدام وتوظيف رأس المال الإضافي.

2- التحدي الثاني : التحديات التي ستواجه الزبائن:-

- مواجهة تكاليف جديدة مترتبة عن تقديم معلومات جديدة وآنية للمقرضين.
- تحسين شروط التسليف، وتحسين العلاقات بين المستثمرين والمقرضين عبر معايير إفصاح محسنة واعتماد إدارة مركبة للعلاقة مع المدينين.
- استخدام مؤشرات أداء رئيسية لمراقبة الأداء، وإدارة عمليات التصنيف.

3- التحدي الثالث : التحديات التي ستواجه المراقبون:-

- الحاجة إلى مهنيين متمرسين ومثقفين لتقلد مناصب لا تعود عليهم بذات المنفعة المادية التي يحصل عليها أمثالهم في المؤسسات المالية الخاصة.
- وضع تنظيمات تعكس الروابط بين المخاطر.
- إعطاء الحوافز للمصارف لتقييم المخاطر من خلال اختبارات الضغط واعتماد سيناريوهات عدة وتحليلها.

4- التحدي الرابع : التحديات التي ستواجه وكالات التصنيف:-

- العمل على تحسين الأداء والسمعة للوكالات الوطنية.
- الحصول على الموافقة الرقابية لاستخدام المصارف للمقاربة القياسية.

[12] – صندوق النقد العربي، اللجنة العربية المصرفية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مرجع سبق ذكره، ص 5 – 6.

- المحافظة على نوعية عالية للتصنيف، والاستفادة من عمليات التوسط.

5- التحدي الخامس : التحديات التي ستواجه أسواق رأس المال:-

- تقلص قاعدة الزبائن تسبب في توجه المؤسسات ذات التصنيف المتدني إلى المصارف.
- استحداث ثقة لدى المستثمر وتخفيض درجات التأثر بالصدمات عن طريق تطوير إطار رقابي للسوق.

6- التحدي السادس : التحديات التي ستواجه المؤسسات المالية خارج إطار مقررات لجنة بازل " 2 " : شركات بطاقات الائتمان، شركات تمويل المستهلكين، شركات التأمين والتأجير.... الخ:-

- تفسير التنظيمات الجديدة وفهم تأثيرها على الأعمال وإدارة المخاطر.
- المحافظة على مستوى عال من النوعية في الخدمات والأعمال في ظل المعايير الممتازة التي أتى بها اتفاق مقررات لجنة بازل " 2 ".

الجانب العملي " تحليل وعرض البيانات ":-

أولا : أسلوب وأداة الدراسة:-

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي الذي جمع بين الوصف والتحليل للبيانات التي تم جمعها ميدانيا من العينة لمجتمع الدراسة، والمتمثلة في العاملين بالمصرف محل الدراسة، ونظرالصغرحجم مجتمع الدراسة من حيث عدد مفرداته وصعوبة الوصول إليه، وفي فترة زمنية محددة قياسا بالفترة الزمنية المتاحة للباحث، وكذلك صعوبة الحصول على إطار دقيق لمجتمع الدراسة الذي يمثل العدد الكلي والدقيق لمفرداته من العاملين، كل ذلك حذا بالباحث إلى اختيار عينة عشوائية بسيطة من موظفي المصرف محل الدراسة والمتمثلة بالعاملين الحاليين بالمصارف المشار إليها أنفا.

ولغرض الحصول على البيانات اللازمة التي تخدم أهداف الدراسة في التحقق من الفرضيات التي بنيت عليها، فقد تم تصميم استبانة اعدت خصيصا لذلك، حيث أشتمل على قسمين، أشتمل الأول منها على الخصائص الديموغرافية للعينة " البيانات الشخصية : الجنس، العمر، المستوى التعليمي، التخصص العلمي، المهنة، سنوات الخبرة، الدورات التدريبية " ويضمن عدد " 7 " فقرات، وأما القسم الثاني فتضمن على مقررات لجنة بازل " 2 " وتم قياسها بمقياس ليكرت الخماسي، ويتكون من خمسة محاور الأول يتعلق بالأشراف الإداري

وثقافة الرقابة ومكون من " 13 " فقرة، والمحور الثاني يتعلق بتعريف المخاطر وتقييمها ويتكون من " 7 " فقرات، والمحور الثالث يتعلق بأنشطة الرقابة وفصل المهام ويتكون من " 7 " فقرات، والمحور الرابع يتعلق بقياس المعلومات والاتصال ويتكون من " 5 " فقرات، والمحور الخامس يتعلق بمتابعة العمليات وتصويب الخلل ويتكون من " 9 " فقرات، وبذلك يكون مجموع الأسئلة " 41 " سؤال.

وتم قياس تلك البنود باستخدام مقياس " ليكرت " المندرج والمكون من خمس درجات هي " 5 " موافق تماما، " 4 " موافق، " 3 " محايد، " 2 " غير موافق، " 1 " غير موافق على الإطلاق، وبعد ذلك تم توزيع عدد " 50 " استبانة على عدد " 50 " موظف يمثلون مفردات عينة الدراسة، وتم استعادة " 39 " استبانة، أي ما نسبته" 78" % من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة، وتم استبعاد عدد " 11 " استبيانة، أي ما نسبته" 22 " %، وذلك لعدم صلاحياتها للتحليل نظراً لعدم تكامل الإجابات فيها، والجدول التالي يوضح عدد الاستبانات الموزعة والمرجعة والخاضعة للتحليل كما يلي:-

الجدول رقم " 1 " يبين عدد الاستبانات الموزعة والمرجعة والخاضعة للتحليل:-

ت	اسم المصرف	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المرجعة	الاستبانات المستبعدة	الاستبانات الخاضعة للتحليل
1	الجهورية الرئيسي	50	39	11	39

المصدر:- من إعداد الباحث.

واعتمد الباحث في تحليل البيانات المتحصل عليها من خلال أسئلة الاستبانة على أساليب التحليل الإحصائي، باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية " SPSS "، وبعد القيام بالخطوات اللازمة لتجهيز البيانات وتهيئتها لعملية التحليل، واشتمل التحليل على تطبيق بعض مقاييس الإحصاء الوصفي كالتكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وتحليل الانحدار البسيط واختبارات " t-test " لمتغيرات الدراسة.

ثانيا : صدق وثبات أداة الدراسة:-

لاختبار صدق وثبات أداة الدراسة، تم عرض استمارة الاستبانة على مجموعة من أعضاء الهيئة التدريسية في كل من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس والأكاديمية الليبية للدراسات العليا طرابلس من أجل أخذ ملاحظاتهم حول أسئلة الاستبانة، ولقد أبدوا موافقتهم عليها مع إعطاء بعض الملاحظات العلمية والخاصة بتعديل وصياغة بعض

الفقرات الواردة في أسئلة الاستبانة، وذلك بما يساهم ويخدم مشكلة الدراسة وفرضياتها ويحقق أهدافها، وللتعرف على درجة وضوح وفهم البنود الواردة في استمارة الاستبانة من وجهة نظر المبحوثين، فقد تم أخذ عينة من المبحوثين بلغت " 15 " مفردة لهذا الغرض، حيث تم استخراج معامل " كرونباخ الفأ " للاتساق الداخلي حيث وجد أنه يساوي " 79.4 " %، وتعتبر نسبة ثبات عالية حسب الجانب الإحصائي.

ثالثا : تحليل العوامل الديموغرافية:-

شمل هذا التحليل وصفا لبعض خصائص مفردات عينة البحث الديموغرافية المتضمنة بأسئلة الاستبانة وهي " الجنس، العمر، المستوى التعليمي، التخصص العلمي، المهنة، سنوات الخبرة، الدورات التدريبية".

الجدول رقم " 2 " يوضح توزيع تكرار العينة المستهدفة بالتحليل وفقا للخصائص الديموغرافية:-

ر . م	المتغير	البيان	التكرارات	النسبة المئوية
1	الجنس	ذكر	28	% 71.79
		أنثى	11	% 28.20
2	العمر	من 20 إلي اقل من 35	8	% 20.51
		من 35 إلى اقل من 45	19	% 48.71
		من 45 إلى اقل من 60	7	%17.94
		من 60 فأكثر	5	% 12.82
3	المستوى التعليمي	دبلوم	6	% 15.38
		جامعي	17	% 43.58
		ماجستير	9	% 23.07
		دكتوراه	5	% 12.82
		أخرى	2	% 5.12
4	التخصص العلمي	محاسبة	8	% 20.51
		اقتصاد	6	% 15.38

		إدارةأعمال	8	% 20.51
		التمويل والمصارف	7	% 17.94
		علوم إدارية ومالية	7	% 17.94
		أخرى	3	% 7.69
5	المهنة	مدراء	1	% 2.56
		نواب مدراء	1	% 2.56
		مدراء إدارات	7	% 17.94
		نواب مدراء إدارات	7	% 17.94
		رؤساء أقسام	6	% 15.38
		نواب رؤساء أقسام	6	% 15.38
		موظفين	11	% 28.20
6	سنوات الخبرة	من " 1 " سنة إلى " 5 " سنوات	5	% 12.82
		من " 6 " سنوات إلى " 10 " سنوات	7	% 17.94
		من " 11 " سنة إلى " 15 " سنة	9	% 23.07
		من " 16 " سنة إلى " 20 " سنة	11	% 28.20
		من " 21 " سنة فأكثر	7	% 17.94
7	الدورات التدريبية	لا توجد	-	-
		من " 1 " إلى اقل من " 4 " دورات	12	% 30.76
		من " 4 " دورات فأكثر	27	% 69.23

المصدر:- من إعداد البحث استنادا على نتائج الدراسة.

يتضح من الجدول السابق المتعلق بوصف بعض الخصائص الديموغرافية للمفردات عينة الدراسة من العاملين الحالين بالمصارف محل الدراسة ما يلي:-

1- الجنس : يتبين من الجدول أن نسبة الإناث تبلغ " 28.20 " % من مجموع المبحوثين، فيما بلغت نسبة الذكور " 71.79 " % من إجمالي المبحوثين، وهذا يعني أن أكثر العاملين بالمصرف محل الدراسة هم من الذكور.

2- العمر : يتضح من الجدول أن ما نسبته " 20.51 " % من مفردات عينة البحث من تقع أعمارهم في الفئة العمرية من " 20 إلى اقل من 35 "، في حين بلغت نسبة الذين أعمارهم من " 35 إلى اقل من 45 " هي" 48.71 " %، كما بلغت نسبة الموظفين من الفئة العمرية من " 45 إلى اقل من 60 "هي " 17.94 " %، وكانت نسبة الذين أعمارهم من الفئة العمرية " 60 " فأكثر هي " 12.82 " %، وهذا يعني أن أكثر العاملين في المصارف هم من الفئة العمرية من " 35 إلى اقل من 45 ".

3- المستوى التعليمي : يتبين من الجدول أن " 15.38 " % من أفراد عينة البحث يحملون مؤهل دبلوم، في حين الذين يحملون مؤهلات جامعية بلغت نسبتهم " 43.58 " %، في حين بلغت نسبة ممن يحملون مؤهل الماجستير " 23.07 " %، في حين وصلت نسبة ممن يحملون مؤهل الدكتوراه " 12.82 " %، في حين وصلت نسبة العاملين بالمصرف من يحملون مؤهلات أخري " 5.12 " %، وهذا يعني أن أكثر العاملين بالمصرف هم ممن يحملون مؤهلات جامعية.

4- التخصص العلمي : يتبين من الجدول إن " 20.51 " % هم من حاملي تخصص المحاسبة، في حين بلغت نسبة من يحملون تخصص اقتصاد قد بلغت نسبتهم " 15.38 " %، في حين بلغت نسبة من يحملون تخصص إدارةأعمال " 20.51 " %، وكانت نسبة من يحملون تخصصيالتمويل والمصارف والعلوم الإدارية والمالية " 17.94 " %، في حين بلغت نسبة من يحملون تخصص أخر " 7.69 " %، وهذا يعني إنأكثر العاملين بالمصرف هم من يحملون شهادة تخصص إدارةأعمال.

5- المهنة : يتبين من الجدول أن " 28.20 " % من أفراد عينة البحث هم من شريحة الموظفين العاديين، وما نسبته " 2.56 " % هم من الذين يحملون صفة مدير عام ونائب مدير عام، ومدراء إدارات ونواب مدراء إدارات بلغت نسبتهم " 17.94 " %، في حين بلغت نسبة رؤساء أقسام ونوابهم " 15.38 " %، وهذا

يعني أن أكثر العاملين بالمصرف هم من الموظفين العاديين الذين لا يحملون أي درجات وظيفية عليا داخل المصرف محل الدراسة.

6- سنوات الخبرة : يتبين من الجدول أن " 12.82 " % من أفراد عينة البحث لديهم سنوات خبرة ما بين " 1 " سنة إلى " 5 " سنوات، في حين الذين خبرتهم من " 6 " سنوات إلى " 10 " سنوات بلغت نسبتهم " 17.94 " %، في حين بلغت نسبة ممن لديهم خبرة من " 11 " سنة إلى " 15 " سنة " 23.07 " %، وما نسبته " 28.20 " % كانت لأصحاب الخبرة ما بين " 16 " سنة إلى " 20 " سنة، وقد بلغت نسبة أصحاب الخبرة من " 21 " فأكثر هي " 17.94 " %، وهذا يعني أن أكثر العاملين بالمصرف هم ممن أصحاب الخبرة ما بين " 16 " سنة إلى " 20 " سنة.

7- الدورات التدريبية : يتبن من الجدول إن الموظفين الذين تحصلوا على اقل من " 4 " دورات كانت نسبتهم " 30.76 " %، في حين كانت نسبة الذين تحصلوا على أكثر من " 4 " دورات " 69.23 " %، وهذا يعني إن اغلب الموظفين بالمصرف محل الدراسة مستفيدون من الدورات التدريبية.

رابعا : التحليل الوصفي للبيانات:-

لمعرفة رأي العينة حول مقررات لجنة بازل " 2 "،وسوف نعرض مجموعة من الاختبارات من خلال الجداول التالية.

الجدول رقم " 3 " يوضح اختبار المتوسطاتالحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الرقابة الداخلية:-

الأبعاد	مقررات لجنة بازل " 2 "	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
الأول	الإشراف الإداري وثقافة الرقابة	3.62	0.56	مرتفعة
الثاني	التعريف المخاطر وتقييمها	3.68	0.54	مرتفعة
الثالث	أنشطة الرقابة وفصل المهام	3.44	0.57	مرتفعة
الرابع	المعلومات والاتصال	3.47	0.59	مرتفعة
الخامس	متابعة العمليات وتصويب الخلل	3.43	0.60	مرتفعة
الدرجة الكلية		**3.52**	**0.46**	**مرتفعة**

المصدر:- من إعداد الباحث استنادا على نتائج الدراسة.

نلاحظ من نتائج تحليل اختبار المتوسطاتالحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد مقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية المصرفيةفي الجدول أعلاه بأن المصرف محل الدراسة يطبق مقررات لجنة بازل " 2 "، حيث إن درجة الموافقة في البعد الأول المتمثل في " الأشرافالإداري وثقافة الرقابة "كانت مرتفعة، وهذا كان في كل الأبعادالأخرى المتمثلة في " التعريف بالمخاطر وتقييمها " وبعد " أنشطة الرقابة وفصل المهام "، وأيضا في بعد " المعلومات والاتصال "، وكذلك في بعد " متابعة العمليات وتصويب الخلل ".

البعد الأول : الإشراف الإداري وثقافة الرقابة:-

الجدولرقم " 4 " يوضح اختبار المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في بعد الإشراف الإداري وثقافة الرقابة:-

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة
1	يقوم المجلس الإدارة بإجراء مراجعة دورية لمدى ملائمة إستراتيجية المصرف وحدود المخاطر	3.88	0.843	مرتفع	3
2	يقوم مجلس الإدارة بإجراء مراجعة دورية لاستراتيجيات العمل والسياسات العامة للمصرف	3.47	0.789	مرتفع	11
3	يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الخطوات الضرورية لتحديد وقياس ومراقبة المخاطر	3.34	0.889	مرتفع	13
4	يهتم مجلس الإدارة بما فيه الكفاية في رسم السياسات الإدارية والهيكل التنظيمي	3.51	0.999	مرتفع	10
5	تقوم الإدارة التنفيذية باطلاع كافة الموظفين على أدوارهم في إطار علميات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة	3.56	0.997	مرتفع	8
6	تقوم الإدارة التنفيذية بإرساء مبدأ الرقابة الداخلية باعتبارها من مسؤوليات كافة الأفراد في المصرف	3.63	0.969	مرتفع	5
7	تقوم الإدارة التنفيذية بمراقبة مدى كفاءة وكفاية نظام الرقابة الداخلية	3.59	0.998	مرتفع	6
8	تقوم الإدارة التنفيذية بتعزيز المعايير المثلى للنزاهة والخلاق في إجراءات التعامل الداخلية والخارجية	3.53	0.899	مرتفع	9
9	تقوم الإدارة التنفيذية بإنشاء ثقافة مؤسسية تركز على	3.44	0.961	مرتفع	12

	أهمية الرقابة الداخلية				
10	تحقق الإدارة التنفيذية نجاحات عالية في التأكد من وضوح الصلاحيات والمسئوليات من خلال نظام اتصال فعال	3.89	0.897	مرتفع	2
11	تحقق الإدارة التنفيذية نجاحات عالية في تطبيق الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة	3.76	0.979	مرتفع	4
12	تحقق الإدارة التنفيذية نجاحات عالية في تطوير السياسات والتعليمات المتعلقة بتحديد وقياس ومراقبة المخاطر التي قد تواجهه المصرف	3.91	0.889	مرتفع	1
13	يتمتع المصرف بوجود نظام رقابة داخلية فعال	3.57	0.898	مرتفع	7
تحليل أسئلة الإشراف الإداري وثقافة الرقابة		**3.62**	**0.55**	**مرتفع**	

المصدر:- من إعداد الباحث استنادا على نتائج الدراسة.

نلاحظ من نتائج تحليل البعد الأول المتمثل في " الأشرافالإداري وثقافة الرقابة " من الجدول أعلاه حيث جاء في الرتبة الأولى للفقرة " 12 " وهي " تحقق الإدارة التنفيذية نجاحات عالية في تطوير السياسات والتعليمات المتعلقة بتحديد وقياس ومراقبة المخاطر التي قد تواجه المصرف " بمتوسط حسابي " 3.91 " وبانحراف معياري " 0.889 "، وكان في الرتبة الثانية للفقرة " 10 " وهي " تحقق الإدارة التنفيذية نجاحات عالية في التأكد من وضوح الصلاحيات والمسئوليات من خلال نظام اتصال فعال " بمتوسط حسابي بلغ " 3.89 " وبانحراف معياري " 0.897 "، وفي الرتبة الثالثة كان للفقرة " 1 " وهي " يقوم المجلس الإدارة بإجراء مراجعة دورية لمدى ملائمة إستراتيجية المصرف وحدود المخاطر" فقد كان متوسطها الحسابي يساوي " 3.88 " وبلغ انحرافها المعياري " 0.843 "، وجاء في الرتبة الرابعة للفقرة " 11 " وهي " تحقق الإدارة التنفيذية نجاحات عالية في تطبيق الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارةمعينة " بمتوسط حسابي بلغ مقدره " 3.76 " وبانحراف معياري " 0.97 "، وجاء في الرتبة الخامسة للفقرة " 6 " وهي " تقوم الإدارة التنفيذية بإرساء مبدأ الرقابة الداخلية باعتبارها من مسؤوليات كافة الأفراد في المصرف" بمتوسط حسابي قدره " 3.63 " وبانحراف معياري " 0.969 "، وجاء في المرتبة السادسة للفقرة " 7 " وهي " تقوم الإدارة التنفيذية بمراقبة مدى كفاءة وكفاية نظام الرقابة الداخلية "

بمتوسط حسابي مقدره " 3.59 " وبانحراف معياري " 0.998 "، وجاء في المرتبة السابعة للفقرة " 13 " وهي " يتمتع المصرف بوجود نظام رقابة داخلية فعال " بمتوسط حسابي " 3.57 " وبانحراف معياري مقدره " 0.898 "، وجاء في المرتبة الثامنة للفقرة " 5 " وهي " تقوم الإدارة التنفيذية باطلاع كافة الموظفين على أدوارهم في إطار علميات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة " بمتوسط حسابي بلغ مقدره " 3.56 " وبانحراف معياري " 0.997 "، وجاء في المرتبة التاسعة للفقرة " 8 " وهي " تقوم الإدارة التنفيذية بتعزيز المعايير المثلى للنزاهة والخلاق في إجراءات التعامل الداخلية والخارجية " بمتوسط حسابي " 3.53 " وبانحراف معياري مقدره " 0.899 "، وجاء في المرتبة العاشرة للفقرة " 4 " وهي " يهتم مجلس الإدارة بما فيه الكفاية في رسم السياسات الإدارية والهيكل التنظيمي " بمتوسط حسابي بلغ مقدره " 3.51 " وبانحراف معياري " 0.999 "، وجاء في المرتبة الحادية عشر للفقرة " 2 " وهي " يقوم مجلس الإدارة بإجراء مراجعة دورية لاستراتيجيات العمل والسياسات العامة للمصرف " بمتوسط حسابي قدره " 3.47 " وبانحراف معياري " 0.789 "، وجاء في المرتبة الثانية عشر للفقرة " 9 " وهي " تقوم الإدارة التنفيذية بإنشاء ثقافة مؤسسية تركز على أهمية الرقابة الداخلية " بمتوسط حسابي " 3.44 " وبانحراف معياري " 0.961 "،وأخيرا جاء في المرتبة الثالثة عشر للفقرة " ، وهي " يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الخطوات الضرورية لتحديد وقياس ومراقبة المخاطر" 3 " بمتوسط حسابي بلغ مقدره " 3.34 " وبانحراف معياري " 0.889 "، وهذا يدل على إن مستوى تطبيق استخدام البعد الأول المتمثل في " الأشرافالإداري وثقافة الرقابة " للمصرف محل الدراسة مرتفع حيث بلغ متوسطه الحسابي " 3.62 " وهو اكبر من المتوسط الحسابي المعياري "3.

البعد الثاني : تعريف المخاطر وتقييمها:-

الجدول رقم " 5 " يوضح اختبارالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في بعد التعريف المخاطر وتقييمها:-

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة
1	تقوم الإدارة التنفيذية بتحديد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها، والمخاطر التي لا يمكن السيطرة عليها	3.77	0.887	مرتفع	2

2	تقوم الإدارة التنفيذية بتحديد كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف	3.51	0.967	مرتفع	7
3	تقوم الإدارة التنفيذية بتصنيف كافة المخاطر من ناحية تأثيرها على العمل المصرفي	3.63	0.766	مرتفع	5
4	تقوم الإدارة التنفيذية بوضع إجراءات بشكل سريع لمواجهة الأخطار	3.87	0.951	مرتفع	1
5	تتم عملية تقييم المخاطر بشكل متواصل	3.76	0.899	مرتفع	3
6	تتم عملية تقييم المخاطر انطلاقاً من خطوط العمل الدنيا صعوداً إلى الأنشطة العامة	3.56	0.786	مرتفع	6
7	تأخذ عملية تقييم المخاطر بالاعتبار مبدأ الكلفة والمنفعة	3.67	0.679	مرتفع	4
تحليل أسئلة تعريف المخاطر وتقييمها		**3.68**	**0.52**	**مرتفع**	

المصدر:- من إعداد الباحث استنادا على نتائج الدراسة.

نلاحظ من نتائج تحليل البعد الثاني المتمثل في " تعريف المخاطر وتقييمها " من الجدول أعلاه حيث جاء في الرتبة الأولى للفقرة " 4 " وهي " تقوم الإدارة التنفيذية بوضع إجراءات بشكل سريع لمواجهة الأخطار " بمتوسط حسابي " 3.87 " وبانحراف معياري " 0.951 "، وكان في الرتبة الثانية للفقرة " 1 " وهي " تقوم الإدارة التنفيذية بتحديد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها، والمخاطر التي لا يمكن السيطرة عليها " بمتوسط حسابي بلغ " 3.77 " وبانحراف معياري " 0.887 "، وفي الرتبة الثالثة كان للفقرة " 5 " وهي " تتم عملية تقييم المخاطر بشكل متواصل " فقد كان متوسطها الحسابي يساوي " 3.76 " وبلغ انحرافها المعياري " 0.899 "، وجاء في الرتبة الرابعة للفقرة " 7 " وهي " تأخذ عملية تقييم المخاطر بالاعتبار مبدأ الكلفة والمنفعة " بمتوسط حسابي بلغ مقدره " 3.67 " وبانحراف معياري " 0.679 "، وجاء في الرتبة الخامسة للفقرة " 3 " وهي " تقوم الإدارة التنفيذية بتصنيف كافة المخاطر من ناحية تأثيرها على العمل المصرفي " بمتوسط حسابي قدره " 3.63 " وبانحراف معياري " 0.766 "، وجاء في المرتبة السادسة للفقرة " 6 " وهي " تتم عملية تقييم المخاطر انطلاقاً من خطوط العمل الدنيا صعوداً إلى الأنشطة العامة " بمتوسط حسابي مقدره " 3.56 " وبانحراف معياري " 0.786 "، وأخيراجاء في المرتبة السابعة للفقرة " 2 " وهي " تقوم الإدارة التنفيذية بتحديد كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف " بمتوسط حسابي " 3.51 " وبانحراف معياري " 0.967 "، وهذا يدل على إن مستوى تطبيق

استخدام البعد الثاني المتمثل في " تعريف المخاطر وتقييمها " للمصرف محل الدراسة مرتفع حيث بلغ متوسطه الحسابي " 3.68 " وهو اكبر من المتوسط الحسابي المعياري " 3 ".

البعد الثالث : أنشطة الرقابة وفصل المهام:-

الجدول رقم " 6 " يوضح اختبار المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في بعد أنشطة الرقابة وفصل المهام:-

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة
1	تساهم جهود الإدارة التنفيذية في التقيد بمعايير معينة مثل التركزات الائتمانية وغيرها في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	3.49	0.711	مرتفع	4
2	تساهم التقارير الدورية المقدمة للإدارة التنفيذية في نجاح إجراءات الرقابة	3.19	0.865	مرتفع	7
3	تحرص الإدارة التنفيذية على تطبيق مبدأ فصل المهام وعدم إيكال مهام متعارضة لموظف واحد	3.53	0.963	مرتفع	3
4	يتوفر ضوابط التحكم والسيطرة التي تمنع الوصول إلى الموجودات الملموسة	3.54	0.944	مرتفع	2
5	تساهم علمية توزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية المختلفة في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	3.47	0.787	مرتفع	5
6	تؤدي إدارة السقوف والتفويضات الخاصة بها المحدودة من قبل الإدارة التنفيذية إلى تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	3.59	0.879	مرتفع	1
7	تساهم إجراءات حل المشاكل المفاجئة سواء ما يتعلق بالإبلاغ أو سرعة التدخل في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	3.29	0.729	مرتفع	6
تحليل أسئلةأنشطة الرقابة وفصل المهام		**3.44**	**0.44**	**مرتفع**	

المصدر:- من إعداد الباحث استنادا على نتائج الدراسة.

نلاحظ من نتائج تحليل البعد الثالث المتمثل في " أنشطة الرقابة وفصل المهام " من الجدول أعلاه حيث جاء في الرتبة الأولى للفقرة " 6 " وهي " تؤدي إدارة السقوف والتفويضات

الخاصة بها المحدودة من قبل الإدارة التنفيذية إلى تحسين إجراءات الرقابة الداخلية " بمتوسط حسابي " 3.59 " وبانحراف معياري " 0.879 "، وكان في الرتبة الثانية للفقرة " 4 " وهي " يتوفر ضوابط التحكم والسيطرة التي تمنع الوصول إلى الموجودات الملموسة" بمتوسط حسابي بلغ " 3.54 " وبانحراف معياري " 0.994 "، وفي الرتبة الثالثة كان للفقرة " 3 " وهي " تحرص الإدارة التنفيذية على تطبيق مبدأ فصل المهام وعدم إيكال مهام متعارضة لموظف واحد" فقد كان متوسطها الحسابي يساوي " 3.53 " وبلغ انحرافها المعياري " 0.963 "، وجاء في الرتبة الرابعة للفقرة " 1 " وهي " تساهم جهود الإدارة التنفيذية في التقيد بمعايير معينة مثل التركزات الائتمانية وغيرها في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي بلغ مقدره " 3.49 " وبانحراف معياري " 0.711 "، وجاء في الرتبة الخامسة للفقرة " 5 " وهي " تساهم علمية توزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية المختلفة في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي قدره " 3.47 " وبانحراف معياري " 0.787 "، وجاء في المرتبة السادسة للفقرة " 2 " وهي " تساهم إجراءات حل المشاكل المفاجئة سواء ما يتعلق بالإبلاغ أو سرعة التدخل في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي مقدره " 3.29 " وبانحراف معياري " 0.729 "، وخيرا جاء في المرتبة السابعة للفقرة " 2 " وهي " تساهم التقارير الدورية المقدمة للإدارة التنفيذية في نجاح إجراءات الرقابة" بمتوسط حسابي " 3.19 " وبانحراف معياري " 0.865 "، وهذا يدل على إن مستوى تطبيق استخدام البعد الثالث المتمثل في " أنشطة الرقابة وفصل المهام " للمصرف محل الدراسة مرتفع حيث بلغ متوسطه الحسابي " 3.44 " وهو اكبر من المتوسط الحسابي المعياري " 3 ".

البعد الرابع :المعلومات والاتصال:-

الجدول رقم " 7 " يوضح اختبار المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في بعد المعلومات والاتصال:-

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة
1	توفر ضوابط رقابة مختلفة تستخدم في حالة الطوارئ تضمن عدم التوقف عن العمل أو التعرض للخسائر	3.53	0.897	مرتفع	3
2	تشمل الرقابة وجود خطة طوارئ لضمان سير العلم وتقليل احتمالات تعطل الأجهزة والأنظمة الإلكترونية	3.58	0.867	مرتفع	2

3	يتوفر قنوات فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة	3.66	0.939	مرتفع	1
4	يتوفر أنظمة معلومات داخلية مالية وتشغيلية كافية تساهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	3.42	0.929	مرتفع	4
5	يساهم توفر وعي كافي لدى مستخدمي أنظمة المعلومات الإلكترونية في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	3.19	0.832	مرتفع	5
تحليل أسئلة المعلومات والاتصال		**3.47**	**0.57**	**مرتفع**	

المصدر:- من إعداد الباحث استنادا على نتائج الدراسة.

نلاحظ من نتائج تحليل البعد الرابع المتمثل في " المعلومات والاتصال " من الجدول أعلاه حيث جاء في الرتبة الأولى للفقرة " 3 " وهي " يتوفر قنوات فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة " بمتوسط حسابي " 3.66 " وبانحراف معياري " 0.939 "، وكان في الرتبة الثانية للفقرة " 2 " وهي " تشمل الرقابة وجود خطة طوارئ لضمان سير العلم وتقليل احتمالات تعطل الأجهزة والأنظمة الإلكترونية " بمتوسط حسابي بلغ " 3.58 " وبانحراف معياري " 0.867 "، وفي الرتبة الثالثة كان للفقرة " 1 " وهي " توفر ضوابط رقابة مختلفة تستخدم في حالة الطوارئ تضمن عدم التوقف عن العمل أو التعرض للخسائر" فقد كان متوسطها الحسابي يساوي " 3.53 " وبلغ انحرافها المعياري " 0.897 "، وجاء في الرتبة الرابعة للفقرة " 4 " وهي " يتوفر أنظمة معلومات داخلية مالية وتشغيلية كافية تساهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي بلغ مقدره " 3.42 " وبانحراف معياري " 0.929 "، وأخيرا جاء في الرتبة الخامسة للفقرة " 5 " وهي " يساهم توفر وعي كافي لدى مستخدمي أنظمة المعلومات الإلكترونية في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية " بمتوسط حسابي قدره " 3.19 " وبانحراف معياري " 0.832 "، وهذا يدل على إن مستوى تطبيق استخدام البعد الرابع المتمثل في " المعلومات والاتصال " للمصرف محل الدراسة مرتفع حيث بلغ متوسطه الحسابي " 3.47 " وهو اكبر من المتوسط الحسابي المعياري " 3 ".

البعد الخامس :متابعة العمليات وتصويب الخلل:-

الجدول رقم " 8 " يوضح اختبار المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في بعد متابعة العمليات وتصويب الخلل:-

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة
1	يتم التعامل مع نشاطات نظام الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية للمصرف	3.27	0.619	مرتفع	9
2	تساهم استقلالية الرقابة الداخلية عن الإدارية التنفيذية في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	3.51	0.976	مرتفع	3
3	يتمتع العاملون في مجال الرقابة الداخلية بكامل صلاحية الوصول إلى كافة السجلات والوثائق الخاصة بكافة أعمال المصرف	3.32	0.799	مرتفع	7
4	يتمتع العاملون في مجال الرقابة الداخلية بالتأهيل العملي والخبرة بشكل جيد	3.53	0.977	مرتفع	2
5	يتمتع العاملون في مجال الرقابة الداخلية بالاستقلالية	3.49	0.894	مرتفع	4
6	يتلاءم نظام الرقابة الداخلية المستخدم مع طبيعة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف	3.69	0.970	مرتفع	1
7	يتم التعامل مع عمليات التقييم الدوري لعمليات الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية للمصرف	3.38	0.776	مرتفع	6
8	في إطار عمليات التدقيق الداخلي يتم إبلاغ المستوى الإداري المعني وفي الوقت المناسب عن أية ثغرات أو مشكلات في نظام الرقابة الداخلية	3.31	0.908	مرتفع	8
9	التدخل الفوري يتناسب مع أي تغيير مفاجئ في البيئة الداخلية أو الخارجية للمصرف	3.42	0.792	مرتفع	5
تحليل أسئلة متابعة العمليات وتصويب الخلل		**3.43**	**0.63**	**مرتفع**	

المصدر:- من إعداد الباحث استنادا على نتائج الدراسة.

نلاحظ من نتائج تحليل البعد الخامس المتمثل في " متابعة العمليات وتصويب الخلل " من الجدول أعلاه حيث جاء في الرتبة الأولى للفقرة " 6 " وهي " يتلاءم نظام الرقابة الداخلية المستخدم مع طبيعة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف" بمتوسط حسابي " 3.69 " وبانحراف معياري " 0.970 "، وكان في الرتبة الثانية للفقرة " 4 " وهي " يتمتع العاملون في مجال الرقابة الداخلية بالتأهيل العملي والخبرة بشكل جيد" بمتوسط حسابي بلغ " 3.53 " وبانحراف معياري " 0.977 "، وفي الرتبة الثالثة كان للفقرة " 2 " وهي " تساهم استقلالية الرقابة الداخلية عن الإدارية التنفيذية في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية" فقد كان متوسطها الحسابي يساوي " 3.51 " وبلغ انحرافها المعياري " 0.799 "، وجاء في الرتبة الرابعة للفقرة " 5 " وهي " يتمتع العاملون في مجال الرقابة الداخلية بالاستقلالية" بمتوسط حسابي بلغ مقدره " 3.49 " وبانحراف معياري " 0.894 "، وجاء في الرتبة الخامسة للفقرة " 9 " وهي " التدخل الفوري يتناسب مع أي تغيير مفاجئ في البيئة الداخلية أو الخارجية للمصرف" بمتوسط حسابي قدره " 3.42 " وبانحراف معياري " 0.792 "، وجاء في المرتبة السادسة للفقرة " 7 " وهي " يتم التعامل مع عمليات التقييم الدوري لعمليات الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية للمصرف " بمتوسط حسابي بلغ قدره " 3.38 " وبانحراف معياري " 0.776 "، وجاء في المرتبة السابعة للفقرة " 3 " وهي " يتمتع العاملون في مجال الرقابة الداخلية بكامل صلاحية الوصول إلى كافة السجلات والوثائق الخاصة بكافة أعمال المصرف " بمتوسط حسابي " 3.32 " وبانحراف معياري " 0.779 "، وجاء في الرتبة الثامنة للفقرة " 8 " وهي " في إطار عمليات التدقيق الداخلي يتم إبلاغ المستوى الإداري المعني وفي الوقت المناسب عن أية ثغرات أو مشكلات في نظام الرقابة الداخلية " بمتوسط حسابي بلغ " 3.31 " وبانحراف معياري " 0.908 "،وأخيرا جاء في المرتبة التاسعة للفقرة " 1 " وهي " يتم التعامل مع نشاطات نظام الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية للمصرف " بمتوسط حسابي " 3.27 " بانحراف معياري " 0.619 "،وهذا يدل على إن مستوى تطبيق استخدام البعد الخامس المتمثل في " متابعة العمليات وتصويب الخلل" للمصرف محل الدراسة مرتفع حيث بلغ متوسطه الحسابي " 3.43 " وهو اكبر من المتوسط الحسابي المعياري " 3 ".

خامسا : اختبار الفرضيات:-

بعد استعراض أهم نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، سيتم اختبار فرضيات الدراسة وذلك كما يلي:-

- **اختبار الفرضية الرئيسية والتي تنص:** لا تطبق مقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية المصرفية في المصرف محل الدراسة.

ومن خلال الفرضية الرئيسية تم اشتقاق الفرضيات الفرعية التالية:-

- لا تطبق متطلبات الأشراف الإداري وثقافة الرقابة في المصرف محل الدراسة.
- لا تطبق متطلبات التعريف بالمخاطر وتقييمها في المصرف محل الدراسة.
- لا تطبق متطلبات أنشطة الرقابة وفصل المهام في المصرف محل الدراسة.
- لا تطبق متطلبات المعلومات والاتصال في المصرف محل الدراسة.
- لا تطبق متطلبات متابعة العمليات وتصويب الخلل في المصرف محل الدراسة.

وبهدف اختبار هذه الفرضية إحصائيا، فإنه يستلزم إعادة صياغتها في صورة فرضية إحصائية، بحيث تكون على النحو التالي:-

H0: لا تطبق مقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية المصرفيةفي المصرف محل الدراسة.

H1:تطبق مقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية المصرفيةفي المصرف محل الدراسة.

وبناء عليه، ولاختبار الفرضيات الإحصائية المذكورة عند مستوى معنوية " 0.05 " فإنه تم استخدام اختبار "t " ومستوى المعنوية بوصفه احد اختبارات الدلالة التي يمكن استخدامها لمعرفة ما إذا كان هناك تطبيق متطلبات الأشرافالإداري وثقافة الرقابة في المصرف محل الدراسة، وتكشف الجداول التالية نتائج هذه الاختبارات.

الجدول رقم " 9 " يوضح اختبار الفرضية الفرعية الأولى باستخدام تحليل الانحدار البسيط:-

مقررات لجنة بازل " 2 "	متطلبات الأشراف الإداري وثقافة الرقابة	T المحسوبة	T الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
		** 10.77	1.303	40	0.000
القرار الإحصائي: رفض الفرضية الإحصائية العدمية، وقبول الفرضية الإحصائية البديلة.		**الاستنتاج:** يوجد تطبيق لمتطلبات الأشرافالإداري وثقافة الرقابة عند مستوى المعنوية " 0.05 ".			

المصدر:- من إعداد الباحث استنادا على نتائج الدراسة.

وبالنظر إلى الجدول السابق ومن خلال معامل الاختبار " t" ومستوى الدلالة، نجد انه يوجد تطبيقلمتطلبات الأشرافالإداري وثقافة الرقابة للمصرف محل الدراسة عند مستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من مستوى الدلالة القياسي " 0.05 "، ولذلك نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة التي تنص على وجود تطبيق لمتطلبات الأشرافالإداري وثقافة الرقابة للمصرف محل الدراسة.

الجدول رقم " 10 " يوضح اختبار الفرضية الفرعية الثانية باستخدام تحليل الانحدار البسيط:-

مقررات لجنة بازل " 2 "	متطلبات تعريف المخاطر وتقييمها	T المحسوبة	T الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
		** 9.88	1.303	40	0.000
القرار الإحصائي: رفض الفرضية الإحصائية العدمية، وقبول الفرضية الإحصائية البديلة.		**الاستنتاج:** يوجد تطبيق لمتطلبات تعريف المخاطر وتقييمها عند مستوى المعنوية " 0.05 ".			

المصدر:- من إعداد الباحث استنادا على نتائج الدراسة.

وبالنظر إلى الجدول السابق ومن خلال معامل الاختبار " t " ومستوى الدلالة، نجد انه يوجد تطبيق لمتطلبات تعريف المخاطر وتقييمها للمصرف محل الدراسة عند مستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من مستوى الدلالة القياسي " 0.05 "، ولذلك نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة التي تنص على وجود تطبيق لمتطلبات تعريف المخاطر وتقييمها للمصرف محل الدراسة.

الجدول رقم " 11 " يوضح اختبار الفرضية الفرعية الثالثة باستخدام تحليل الانحدار البسيط:-

مقررات لجنة بازل " 2 "	متطلبات أنشطة الرقابة وفصل الهام	T المحسوبة	T الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
		19.95 **	1.303	40	0.000
القرار الإحصائي: رفض الفرضية الإحصائية العدمية، وقبول الفرضية الإحصائية البديلة.		**الاستنتاج:** يوجد تطبيق لمتطلبات أنشطة الرقابة وفصل المهام عند مستوى المعنوية " 0.05 ".			

المصدر:- من إعداد الباحث استنادا على نتائج الدراسة.

وبالنظر إلى الجدول السابق ومن خلال معامل الاختبار " t " ومستوى الدلالة، نجد انه يوجد تطبيق لمتطلبات أنشطة الرقابة وفصل المهام للمصرف محل الدراسة عند مستوى الدلالة يساوي " 0.000 " وهي اقل من مستوى الدلالة القياسي " 0.05 "، ولذلك نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة التي تنص على وجود تطبيق لمتطلبات أنشطة الرقابة وفصل المهام للمصرف محل الدراسة.

الجدول رقم " 12 " يوضح اختبار الفرضية الفرعية الرابعة باستخدام تحليل الانحدار البسيط:-

مقررات لجنة بازل " 2 "	متطلبات المعلومات والاتصال	T المحسوبة	T الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
		11.87 **	1.303	40	0.000
القرار الإحصائي: رفض الفرضية الإحصائية العدمية، وقبول الفرضية الإحصائية البديلة.		**الاستنتاج:** يوجد تطبيق لمتطلبات المعلومات والاتصال عند مستوى المعنوية " 0.05 ".			

المصدر:- من إعداد الباحث استنادا على نتائج الدراسة.

وبالنظر إلى الجدول السابق ومن خلال معامل الاختبار " t " ومستوى الدلالة، نجد انه يوجد تطبيق لمتطلبات المعلومات والاتصال للمصرف محل الدراسة عند مستوى الدلالة يساوي " 0.000 " وهي اقل من مستوى الدلالة القياسي " 0.05 "، ولذلك نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة التي تنص على وجود تطبيق لمتطلبات المعلومات والاتصال للمصرف محل الدراسة.

الجدول رقم " 13 " يوضح اختبار الفرضية الفرعية الخامسة باستخدام تحليل الانحدار البسيط:-

مقررات لجنة بازل " 2 "	متطلبات متابعة العمليات وتصويب الخلل	T المحسوبة	T الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
		12.07 **	1.303	40	0.000
القرار الإحصائي: رفض الفرضية الإحصائية العدمية، وقبول الفرضية الإحصائية البديلة.		**الاستنتاج:** يوجد تطبيق لمتطلبات متابعة العمليات وتصويب الخلل عند مستوى المعنوية " 0.05 ".			

المصدر:- من إعداد الباحث استنادا على نتائج الدراسة.

وبالنظر إلى الجدول السابق ومن خلال معامل الاختبار " t " ومستوى الدلالة، نجد انه يوجد تطبيق لمتطلبات متابعة العمليات وتصويب الخلل للمصرف محل الدراسة عند مستوى الدلالة يساوي " 0.000 " وهي اقل من مستوى الدلالة القياسي " 0.05 "، ولذلك نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة التي تنص على وجود تطبيق لمتطلبات متابعة العمليات وتصويب الخلل للمصرف محل الدراسة.

سادسا : النتائج والتوصيات:-

النتائج:-

في ضوء التحليلات النظرية والعملية لهذه الدراسة توصل الباحث على عدة نتائج هي كما يلي:-

1- أظهرت نتائج الدراسة بأن المصرف محل الدراسة يطبق مقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية المصرفية، وهذا يعد خطوة بالاتجاه الصحيح بحيث تجعل من المصرف يعمل بكل توافق وانسجام وبالتالي سوف يزيد من ثقة المودعين.
2- يوجد ضعف وتأخر في الإفصاح عن القوائم المالية للمصرف محل الدراسة.
3- يعمل المصرف محل الدراسة على تطبيق إجراءاتصارمة لتحقيق انضباط السوق، حيث يلتزم بالإفصاح عن مكونات رأس المال ونسبة كفاية رأس المال وفقا لما ورد بمقررات لجنة بازل " 2 ".
4- تتوفر لدى المصرف محل الدراسة سياسة رقابية لتغطية المخاطر وفق مقررات لجنة بازل " 2 "، كما يوجد بالمصرف إدارة مختصة بإدارة مخاطر الائتمان إلى جانب توفر نظام رقابي داخلي وخارجي يعزز من الرقابة والتفتيش المرتبط بمخاطر الائتمان.

5- تتوفر لدى المصرف محل الدراسة متطلبات تطبيق نسبة السيولة وفق مقررات لجنة بازل " 2 "، حيث إن نسبة تغطية السيولة لمواجهة الاستحقاقات المتوسطة والطويلة الأجل تفوق النسبة المقررة.

6- تتوفر لدى المصرف محل الدراسة المرونة اللازمة لفترات زمنية متوسطة وطويلة الأجل لموائمة أية تغيرات في التركيبة الأساسية للأصول والخصوم.

7- لا توجد نصوص تشريعية واضحة تحدد تقنيات تغطية وقياس مخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية.

التوصيات:-

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها أوصي بالتالي:-

1- ضرورة الانتقال إلى تطبيق مقررات لجنة بازل " 3 " للمصرف محل الدراسة بشكل خاص ولجميع المصارف الليبية بشكل عام.

2- تعزيز الرقابة والتأكد على ضرورة التزام المصرف محل الدراسة بمقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بكفاية رأس المال ومبدأ الشفافية وتكييفها مع متطلبات بازل " 2 ".

3- ضرورة السيطرة على البيئة الخارجية للمصرف محل الدراسة " العوامل الخارجية "، بالإضافة إلى الرقابة الداخلية من اجل تحقيق الاستقرار في العمل المصرفي وتطبيق مقررات لجنة بازل " 2 ".

4- ضرورة قيام المصرف المركزي الليبي بأعداد خطة شاملة لتنفيذ مقررات لجنة بازل " 2 " على الاقل وبازل " 3 " وزيادة سيطرته على المصارف والأشراف عليها والتأكد من التزام المصارف.

5- ضرورة إجراء تحليل للضمانات المقدمة بعناصر الأصول الغير ناجعة وذلك من خلال الربط بين احتمال الخطر والخسارة عند الخطر.

6- ضرورة إجراء تحليل للضمانات المقدمة من خلال أعطاء الأولوية للعلاقة بين الخطر المتربص بالعنصر المضمون والخطر المترتب على العنصر الضامن.

7- ضرورة عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل وحلقات النقاش للمختصين بالمصرف محل الدراسة لتعريفهم بمقررات لجنة بازل " 2 " وتعديلاتها.

8- ضرورة مشاركة المصرف محل الدراسة في المؤتمرات والندوات وورش العمل وحلقات النقاش.

9- ضرورة العمل على تنمية القدرات المهنية والفنية للموظفين العاملين في المصرف محل الدراسة.

الدراسات المقترحة:-

1- دراسة تطبيقية على واقع تطبيق مقررات لجنة بازل " 2 " على المصارف الليبية.
2- دراسة تطبيقية على قياس مدى تطبيق المصارف الليبية لمقررات لجنة بازل " 2 ".
3- دراسة تطبيقية على إدارة المخاطر وفق مقررات لجنة بازل " 2 " على المصارف الليبية.
4- دراسة تطبيقية على المصرف المركزي الليبي ودوره في تطبيق مقررات لجنة بازل " 2 ".

المراجع:-

1- أوصغير الوزيرة، دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وأثارها على البنوك التجارية " دراسة مقارنة بين الجزائر – تونس – مصر "، بحث غير منشور، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018م.
2- حمدي محمد حمدي مصبح، بعنوان " واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل "، بحث غير منشور، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة غزة الإسلامية، فلسطين، 2018م.
3- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل " دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية "، بحث غير منشور، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2014م.
4- صندوق النقد العربي، اللجنة العربية المصرفية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الاجتماع الثلاثون، أبو ظبي، الأمارات العربية المتحدة، 2006م.
5- صندوق النقد العربي، دراسة أعدت لمجلس محافظي المصرف المركزية العربية، الملامح الأساسية لاتفاق بازل " 2 " والدول النامية، 2004م.

6- عبد الله زايد الكيلاني، نضال كمال الشريفين، مدخل إلى البحث في العلوم التربوية والاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2011م.

7- عبيد الله العيساوي، بعنوان " معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة واثر تطبيقها على البنوك الجزائرية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية "، الجزائر، 2017م.

8- عبد الرحيم القدومي، إيهاب نظمي، بعنوان " تطبيق المصارف لمقررات لجنة بازل " 2 " المتعلقة بالرقابة الداخلية، مجلة علوم إنسانية، السنة الخامسة، العدد " 36 "، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، 2008م.

9- محمد عبد السلام عمر، التطورات الأخيرة في نشاط لجنة بازل، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الأول، المجلد الرابع، 1996م.

10- هيثم عبد القادر الجنابي، بعنوان " قياس مدى تطبيق المصارف العراقية الحكومية لمقررات لجنة بازل " 2 " – دراسة تطبيقية "، مجلة المأمون الجامعة، العدد الثامن عشر، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، العراق، 2011م.

11- Alrgaibat & AIFawwaz, (2016): Capital Adequay of the Jordanian Banking Sector for the period 2000 – 2013.

12- Basel Committee on Banking Supervision, International Convergence Of Capital Measurement And Capital Standard, Bank Of International Settlement, (2006).

13-Rasas,(2014): operational risk in the light of Base “2“requiemeast.

Journal of Total Science
Volume (4), Issue (13), (NOV. 2020)
ISSN: 2518-5799

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (4)، العدد (13)، (نوفمبر 2020)
ردمد: 2518-5799

التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة في ليبيا

د. فتحية رمضان وادي محمد

الاستاذ المساعد بكلية الاقتصاد – جامعة الزاوية

الملخص

شهد التعليم الجامعي نمواً متسارعاً من حيث زيادة عدد مؤسسات التعليم وعدد الطلبة وعدد الخريجين وتنوع البرامج الأكاديمية، إلا أن هذه الزيادة في خريجي الجامعات لم يواكبها تحسن في نوعية التعليم وأنماطه، وبالتالي تغليب الجانب الكمي على الجانب النوعي وانعكس سلباً على مخرجات مؤسسات التعليم الجامعي أدى إلى ظاهرة الباحثين عن العمل بين حملة الشهادات الجامعية، اكتفت بهذا الجانب من رسالتها أي تكون مصنعاً للشهادات، وتكون مقصرة في تحقيق هدفها الرئيسي وهو تخريج كوادر مؤهلة ذو جودة عالية قادرة على المساهمة في النشاط الاقتصادي بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، باعتباره المورد البشري اليوم من اهم الموارد التي بفضلها تحقق التنمية المستدامة ومن ثم الرقي والازدهار لليبيا.

ونتعرض في هذا البحث:

أولاً– التعليم الجامعي في ليبيا.

ثانياً– عدم ملائمة مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل ثم التنمية المستدامة، والمبادئ التي تحققها.

وأخيراً: النتائج والتوصيات.

المقدمـــة:

يلعب التعليم العالي دوراً مهما في حياة الشعوب، وفي تحديد مقدراتها ومصيرها ، واستطاعت بعض الدول تحقيق نموها الاقتصادي والاجتماعي من خلال تعليمها العالي، باعتباره إرادة فعالة للتحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

فالإنسان سوف يظل هدف التنمية ووسيلتها. فلا بد لأي مجتمع والمتتبع لتطور التعليم يحرص على تأسيس جامعاته ومعاهده العليا.

ووظيفة التعليم العالي تنعكس بصورة رئيسية في التنمية وتطور الموارد البشرية، وإيجاد المهارات والتخصصات الضرورية لعملية التنمية المستدامة، واكتشاف الإمكانات أو الموارد

الطبيعية واستغلالها واستثمار رأس المال وتطور التكنولوجيا وإنتاج البضائع والسلع والقيام بالأعمال التجارية، فالمجتمع الذي لا يكون قادراً على تنمية وتطوير موارده البشرية لا يمكن أن يكون قادراً على بناء أي شيء.

فهو حجر الأساس وهو محور التنمية وأي نجاح للنظام التعليمي هو نجاح للتنمية المستدامة.

ويعتبر التعليم والتنمية وجهان لعملة واحدة محورها الإنسان وغايتها بناء الإنسان ، وتنمية قدراته وطاقاته من أجل تحقيق تنمية مستدامة شاملة.

أولاً- هدف البحث:

البحث يستمد أهميته في حقيقته هو ما يواجه الاستقرار الاقتصادي في ليبيا هي قضية الربط بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل في ظل عدم وجود سياسات وخطط وبرامج فعالة التي أصبحت من أبرز القضايا من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتنمية القوى البشرية فهي بناء الإنسان وتأهيله وتنمية قدراته بما يتوافق مع حفظ وبرامج التنمية المستدامة التي تلبي حاجيات الأجيال الحالية والقادمة على المدى الطويل أي (استثمار بشري).

ثانياً- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث بأن التعليم العالي يكتسب أهميته في رسم ملامح القوة الاقتصادية والتطور الاجتماعي، ومعرفة واقع التعليم العالي وتحديد مكامن الخلل فيه واقتراح السياسات المناسبة لحل المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع وضعف الموارد البشرية كماً ونوعاً والوسائل التعليمية والاكتظاظ الطلابي بالجامعات ومدى ارتباطه بالتنمية المستدامة.

ثالثاً- فرضية البحث:

1- مدى عدم توافق خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية مع متطلبات سوق العمل في ليبيا.

2- وضع حلول لبناء كوادر بشرية مؤهلة والدفع بالتنمية المستدامة من خلال وجود علاقة ارتباطية قوية بين تنمية الكوادر البشرية وناهليها في التعليم العالي والتنمية المستدامة.

رابعاً- منهجية البحث:

تم في هذا البحث إتباع المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمعلومات التي تم جمعها من الدراسات المكتبية ومن الإحصاءات المنشورة وغيرها من المصادر الأخرى.

الكلمات المفتاحية– ضبط الجودة – التعليم الجامعي في ليبيا– تكامل مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل – التنمية المستدامة.

المحور الأول: ويتناول.

أولاً– الإطار النظري[i]:

التعليم العالي:

وهو الذي يتم على مستوى الجامعات والكليات والمعاهد والمرتبطة بها، ويتضمن هذا النوع من التعليم ثلاثة مستويات: المستوى الأول، ويشمل المعاهد التخصصية في كافة المجالات والتي تنتهي بحصول الطالب على شهادة تؤهله للعمل في المجتمع في تخصصات فنية من صناعية وتجارية وإدارية وصحية ومعلمين... أما المستوى الثاني فهو التعليم في الجامعات والكليات، وتستمر الدراسة بها (4–6) سنوات حسب طبيعية الدراسة وتحصيل الطالب على شهادة البكالوريوس أو الليسانس في مختلف التخصصات الأخرى[ii].

والمستوى الثالث هو الحصول على شهادة عليا على ثلاثة أنواع من الشهادات هي الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه وكل هذه المستويات يلحق بها الطالب بعد حصوله على شهادة الثانوية.

حيث تسعى أنظمة التعليم العالي والجامعات إلى ربط التعليم العالي بسوق العمل، ووضع السياسات والبرامج والأنشطة التعليمية لتحقيق ذلك والمحافظة عليه، نتيجة للنقد الذي توجهه مؤسسات سوق العمل إلى الجامعات وبرامجها الأكاديمية – ومخرجاتها غير القادرة على تلبية متطلبات سوق العمل بالكوادر المؤهلة لتحمل مسؤولية الوظيفة والثبات بجدارة في ميدان العمل الحقيقي.

والمسؤولون عن التوظيف يرون أن خريجي التعليم العالي يفتقرون إلى الكثير من المهارات العملية الأساسية التي تطلبها بيئة العمل.

ولا يفي التعليم بصورته التقليدية متطلبات التنمية المستدامة للأجيال الحاضرة والقادمة، وبالتنمية تتلاشى قدرته على إيجاد مستقبل أفضل لمجتمع مستدام، ويعجز عن تحقيق دوره التنموي في تأهيل رأس المال البشري لاحتياجات السوق، أو في تأسيس تراكم المال المعرفي الذي يمكن أن يتحول إلى تقنيات إنتاج تلبي احتياجات السوق.

يعود ذلك إلى أن مؤسسات التعليم العالي ليست معدة الإعداد الكافي لإحداث التنمية المستدامة.

أهمية التعليم: تكمن أهمية التعليم في الآتي:

- امتلاك المهارات اللازمة للمرء في حياته العملية، والتي من شأنها أيضاً أن تزيد من ثقته بنفسه.
- امتلاك المعرفة في تحقيق الفائدة للمرء في مختلف المجالات حياته، واتساع آفاقها وتقييم الأمور والمواقف المختلفة، والتصرف بعقلانية إزاءها.
- القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ.
- امتلاك المؤهلات التي تمنح المرء فرصة العمل التي تجعله يعتمد على نفسه من الناحية المادية.
- العمل على زيادة الوعي في المجتمع، وأبعاد أفراده عن السلوكيات المنحرفة، وتعديل سلوك الأفراد.
- المساعدة على تحقيق المساواة والعدالة التوزيعية فيما يتعلق بتوفير فرص عمل للأفراد.
- تنمية الدول، والتقليل من مستوى القفر.
- تمكين الأفراد من القدرة على أداء المهام بشكل أفضل من غير المتعلم، وهذا ما يفسر سبب الإقبال على توظيف المتعلمين والحاملين للشهادات العليا.
- يساعد التعلم الذاتي الأفراد على حل مشاكلهم بأنفسهم.

وكما ينمي لديهم حسن الإبداع ويجعلهم يتقنون المهارات الحياتية العلمية اللازمة كي يستمروا في تعليم أنفسهم مدى الحياة ودون توقف.

ثانياً– التعليم الجامعي في ليبيا[iii]:

أن التوسع الأفقي السريع في عدد الجامعات قد خلق مشاكل عديدة كانت لها أثارها السلبية على مستوى التعليم الجامعي، ونظراً لافتتاح العديد من الكليات والأقسام العلمية دون استكمال التجهيزات الضرورية المطلوبة بالجامعات أو الكليات المفتوحة في السياق، سواء من الناحية المادية أو الفنية أو اختيار الأدوات الجيدة، ومع ضعف البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي والتي تعاني عدة مشاكل تعيق العملية التعليمية، كالكثافة الطلابية العالية في الفصول أو القاعات الدراسية على حد سواء، إلى جانب تهالك عدد كبير من المباني الجامعية، كذلك لا تتوفر في الجامعات المعامل ووسائل الإيضاح الضرورية التي تساند وتدعم العملية التعليمية، ناهيك عن مشكلة النظافة وعدم وجود دورات مياه جيدة...إلخ،

فكان قطاع التعليم من أكثر القطاعات المتضررة فعدم توفر الاحتياجات كان سبباً في تدني مستويات التعليم ومخرجاته، مما أدى إلى العجز في تحقيق الأداء الفعال، بالإضافة إلى افتقار النظام التعليمي إلى سياسة تدريبية ميدانية في مواقع العمل، بالرغم من الانفاق التنموي الكبير على قطاع التعليم خلال العقود الماضية والذي لم يواكبه أي تطور في مخرجات سوق العمل.

أن الأمر جداً خطير يستدعي تدخل جراحي دقيق للبنية التعليمية برمتها، وأن تتضمن خططاً التي تستند في أساسها إلى تطوير المؤسسات التعليمية، منسجمة مع احتياجات التنمية، بحيث لا تنحصر في خريجي الجامعات، وإنما يجب التوازن بين مخرجات التعليم العالي الأكاديمي والتعليم الفني والمهني.

ثالثاً– أهم ملامح الواقع الراهن للتعليم العالي في ليبيا[iv]:

بعد اكتشاف البترول شهدت البلاد تطوراً اقتصادياً أنعكس على وضع التعليم وزادت ميزانيته مما أدى إلى تطوير جميع مراحله.

أنشأت الحكومة العديد من الجامعات على مستوى الدولة وأنشأت أكاديميات للدراسات العليا في البلاد، هذه المؤسسات الحكومية تتبع النظام الاشتراكي لم تتولد لدى هذه المؤسسات القدرة على تطوير وتنمية نفسها حتى تتمكن من القيام بوظائفها ومن ثم قيادة التنمية المستدامة في المجتمع.

والوظائف الأساسية للجامعة المعاصرة تشمل التعليم الأكاديمي المميز والبحث العلمي وخدمة المجتمع، فمثلاً على مستوى مؤشر التعليم العالي والتدريب تعتبر جودة التعليم العالي والتدريب من العوامل المهمة للاقتصاديات التي ترغب في إنتاج السلع ذات القيمة المضافة المالية حيث يتطلب إنتاج هذه السلع كوادر بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على مواكبة التغيرات المستمرة في الاقتصاد العالمي، غير أنه من الواضح أن ليبيا تعاني من نقاط ضعف حيث كان ترتيبها عالميا 104 من 148 دولة في 2013–2014 حسب تقرير التنافسية الدولية، والسبب في ذلك هو ضعف جميع المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر.

الجدول (1) عدد الطلاب في الجامعات الليبية خلال الفترة (1994–2012)

العام الجامعي	عدد الطلاب			
	ذكور	إناث	المجموع	نسبة الإناث
1995–1994	73210	68445	142155	%48.1
2005–2004	111269	143772	260040	%55.3
2012–2011	136290	179736	316026	%56.9

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، الكتيب الإحصائي، إعداد مختلفة، مجلس التخطيط الوطني، تقرير عن التعليم العالي (2012).

يشير الجدول (1) إلى أن عدد الطلاب بالمرحلة الجامعية قد شهد تطوراً هاماً انعكس في زيادة عدد الطلاب في 1994–1995 من 142155 إلى 316026 طالباً في العام الجامعي 2011–2012، إلا أن هذه الزيادة في عدد الطلاب في الجامعات الليبية لم يواكبها تحسين في نوعية التعليم وأنماطه.

جدول (2) تقديرات أعداد طلبة التعليم العالي في سنة 2000–2025م

السنة	المجموع
2000–1999	256.370 طالب وطالبة
2005–2004	393.355 طالب وطالبة
2010–2009	330.190 طالب وطالبة
2015–2014	372.010 طالب وطالبة
2020–2019	425.590 طالب وطالبة
2025–2024	502.840 طالب وطالبة

المصدر: تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2015 حول قطاع التعليم العالي.

رابعاً– بطالة حملة الشهادات الجامعية الليبية:[٧]

تعتبر البطالة في ليبيا من اهم المشاكل الاقتصادية التي أهتم بدراستها الباحثون وذلك لأثارها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عندما تتجاوز نسبتها حدود معينة، وفي الواقع أن مشكلة البطالة لم تكن تمثل مشكلة جوهرية في سوق العمل حتى منتصف الثمانينيات القرن الماضي، وذلك على ان اعتبار أن سوق العمل الليبي قادر على أن يستوعب كافة الأفراد الباحثين عن العمل من خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية، وبرغم من سياسات وآليات

التشغيل التي اعتمدت من أجل الحد من ظاهرة البطالة، إلا أن هذه الأخيرة أخذت أشكالاً جديدة على رأسها بطالة المتعلمين أو ما عرف ببطالة حملة الشهادات الجامعية.

خامساً- عدم ملائمة مخرجات التعليم الجامعي مع سوق العمل:

لقد كان سوق العمل في ليبيا يستوعب جميع خريجي التعليم الجامعي، بل كانت هناك خيارات عديدة للعمل أمام الخريجين، ولكن الوضع تغير كثيراً في السنوات الأخيرة، حيث بدأت الفرص تضيق في مؤسسات الدولة وأجهزتها مما جعل الحاجة تقتصر على بعض التخصصات.

وقد كان معظم الخريجين في منتصف الثمانينات من القرن الماضي يستوعبون في منظومة سوق العمل، ولكن ذلك تغير باكتفاء المؤسسات من بعض التخصصات وحصر التوظيف فيها في مقابلة النمو الطبيعي والإحلال للمتقاعدين والمتسربين من هذه المؤسسات ويلاحظ أن هناك خللاً واضحاً بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل الليبي الناتج عن الارتفاع المستمر لأعداد الطلاب والخريجين الجدد من حملة المؤهلات الجامعية فما فوق من الجامعات الليبية والجدول (3) يوضح ذلك.

وأن عدم التناسق بين التعليم الجامعي وبين سوق العمل يؤدي إلى تراجع عائد التعليم وهذا يؤدي إلى تزايد عدد الخريجين وبالتالي زيادة العرض عن الطلب من حملة الشهادات الجامعية في سوق العمل وحدوث عجز في تخصصات مقابل فائض في تخصصات أخرى.

جدول (3) يبين نسبة وأعداد الخريجين الليبيين من الجامعات الليبية (حسب التخصص) من (2001-2012)

العام الجامعي	العلوم الإنسانية	العلوم التطبيقية	الإجمالي	نسبة الإنسانية من الإجمالي	نسبة التطبيقية من الإجمالي
2001-2000	19.234	13.942	35.670	60.9	39.1
2003-2002	21.728	15.238	38.638	60.6	39.4
2004-2003	23.400	16.538	47.010	60.6	39.4
2006-2005	25.472	7.066	18.587	62.0	38.0
2007-2006	15.188	7.889	23.077	65.8	34.2
2012-2011	31.310	16.785	98.095	65.1	34.9

المصدر: عبدالله محمد اشكاب، ومفتاح عبدالسلام عليش، العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي والبطالة في ليبيا.

سادساً- جودة التعليم العالي[vi]:

بالرغم من الجهود التي تبذل في مجال تطوير التعليم العالي في الدول النامية وفي ليبيا خاصة، إلا أنه ما زال دون المستوى المطلوب؛ لأن الإصلاحات التعليمية تطبق دون نظرة شاملة للتطوير، ويغلب على الجانب النظري على المقررات والمناهج، إضافة إلى قصور النظام التعليمي عند الاهتمام بالطالب من حيث ميوله ومواهبه وقدراته.

ويمكن أن يحقق التعليم العالي فوائد بتطبيقه لمعايير الجودة:

1- التطوير المستمر لرسالة الجامعة وأهدافها، إذ أن تطبيق معايير الجودة سيدفع بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي إلى مراجعة دائمة لرسالة المؤسسة وأهدافها، مما يجعلها تواكب المتغيرات السريعة والمتلاحقة حولها، مما يجعلها تلبي متطلبات التنمية.

2- الاستثمار الأمثل للموارد المالية والبشرية إذا أن الجامعات الليبية تعاني من الهدر في الطاقات البشرية، ومواردها المالية تكون عاجزة عن تحقيق متطلباتها.

3- رفع كفاءة العاملين في مجال التعليم العالي إذا أن معايير الجودة الشاملة تشترط على العاملين في أوساط المؤسسة مستويات عالية من الكفاءة المهنية سواء كانوا في مجال التدريس أو المجال الإداري والإسناد العلمي.

4- تحقيق جودة المستفيدين من جودة التعليم العالي بـ(جودة المنتج) وهو الطالب، وتدعيم وضعه والإرتقاء به عن طريق تنمية ملكاته الفكرية والعقلية ذات المرتبة العليا.

5- تحقيق الدور المجتمعي لمؤسسات التعليم العالي، حيث تؤثر جودة التعليم العالي بصفة مباشرة في المجتمع من خلال مخرجاتها من الطلبة والطالبات.

إن الاتجاهات الحديثة في قياس وإدارة الجودة تعمل على تفادي ضيق النظرة، والعمل على قياس مخرجات التعليم الجامعي المتمثلة في توافر خصائص اتجاهية ومعرفية ومهارية وسلوكية في الخرجين فحسب، بل يمتد قياس جودة الخدمة إلى جودة عناصر تقديم الخدمة التعليمية، وكمثال نجد أنه في اجتماع مشترك بين ممثلي اللجنة الدائمة لتقييم عناصر تقديم الخدمة على مستوى الدرجة الجامعية الأولى في الجامعات البريطانية والمجلس الأعلى لتقييم جودة الدراسة في مرحلة البكالوريوس في الجامعات الأمريكية، عقد في أكتوبر 1995 في جامعة ستانفورد، أتفق على المعايير الواجب اتباعها لتقيم جودة الخدمة والتي جاءت كالاتي:

الجدول (4) معايير تقييم جودة الخدمة التعليمية على مستوى البكالوريوس

العنصر	نواحي الجودة
1- المنهج العلمي	- درجة تغطية الموضوعات الأساسية. - التناسب مع قدرة استيعاب الطالب في هذه المرحلة. - الارتباط بالواقع العملي. - الإلمام بالمعارف الأساسية. - إعداد الطالب لعصر العولمة من خلال تعلم لغة أجنبية.
2- المرجع العلمي.	- درجة المستوى العلمي والموثوقية. - شكل وأسلوب إخراج المرجع العلمي. - وقت توافر المرجع العلمي. - سعر المرجع العلمي. - امتداد الاستفادة من المرجع العلمي. - أصالة المادة العلمية. - نوع الاتجاهات التي ينميها المرجع العلمي.
3- أعضاء هيئة التدريس:	- المستوى العلمي والخلفية المعرفية. - إدراك احتياجات الطلاب. - الانتظام في العملية التعليمية. - الالتزام بالمنهج العلمي. - تقبل التغذية الراجعة. - العمل على تنمية المهارات الفكرية التنافسية. - تنمية الحس الوطني والوازع الأخلاقي. - الهدف من أسلوب التدريس المستخدم. - تنمية الاتجاه التحليلي. - تنمية النظرة المتعمقة. - درجة التفاعل الشخصي. - الوعي بدور القدرة العلمية والخلقية.
4- أسلوب التقييم.	- درجة الموضوعية والاتساق. - درجة الموثوقية والشمول. - عدم التركيز على التلقين. - التركيز على القدرة التحليلية. - التركيز على التفكير الانتقادي.
5- النظام الإداري.	- توافر المعلومات اللازمة لتشغيل وإدارة النظام. - التوجه نحو سوق العمل. - المناخ الجيد لممارسة النشاطات الرياضية والفنية.

	– كفاءة وفعالية النظام الإداري. – تلقي الشكاوي والتعامل معها.
6– التسهيلات المادية.	– تناسبها مع طبيعة العملية التعليمية. – تنمية وإشباع الناحية الجمالية.

المصدر: عليان عبدالله الحولي، تصور لتحسين جودة التعليم الجامعي الفلسطيني، ط2005، ص6–7.

المحور الثاني: ويتناول:

أولاً– الدراسات السابقة:

1– حسين سالم مرجين 2017/3/3 بعنوان: إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا.

الملخص:

إن إصلاح التعليم الجامعي يمثل عامل أساسي في عملية إصلاح المجتمع وتحديثه، نظراً للدور المهم الذي يقوم به التعليم الجامعي في بناء المجتمع ومؤسساته المتنوعة كما أن اتجاه ومستقبل المجتمع مرتبط بنوعية التعليم الجامعي، الذي لابُد أن يكون وفقاً لخطط المجتمع التنموية، وتكمن أهمية الموضوع كونه يتناول مسألة في غاية الأهمية، وهي إصلاح العملية التعليمية في الجامعات، التي هي من أعظم لوازم البناء القيمي للفرد، بالشكل الذي يؤهله للمساهمة في بناء وطنه، ومن ثم يمكن القول: إن الحاجة إلى إصلاح التعليم الجامعي في ليبيا أمر لا ينقضي بابتكار نظرية أو مجموعة نظريات تجدد العملية التعليمية، وتقوّم عناصرها، إنما يتم ذلك من خلال ربطه باحتياجات المجتمع والتنمية.

ومن ثم فإن المرحلة الانتقالية التي نعيشها حالياً تحتاج إلى عقلية جديدة، وخيال مبدع، ووجدان متحرك، كما أننا في حاجة إلى جامعات تقودنا نحو إنتاج العقول والأفكار لا إنتاج قوالب جامدة ومتكررة وبشكل عام.

2– د. سليمان بن سالم الحسيني – بعنوان:رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي عن طريق تحقيق تكامل مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل.

الملخص:

الدراسة الميدانية الحالية تهدف إلى رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي من خلال التعرف إلى إسهام مشاريع التخرج التي يقوم بها الطلاب الجامعيون الدارسون في درجة البكالوريوس وما يعادلها في إيجاد التكامل بين التعليم الجامعي وسوق العمل، وما

يواجهه الأكاديميون والطلبة من معوقات وتحديات تحول دون تحقيق ذلك التكامل، وسبل التغلب على الصعوبات وطرق تذليلها، ولتحقيق أهدافها، تثبت الدراسة ثلاث أدوات، هي الاستبانة والمقابلة وتحليل تقارير مشاريع التخرج التي كتبها الطلبة، وذلك لجمع البيانات من الأكاديميين والطلبة المنتمين إلى عشر جامعات وكليات جامعية بسلطنة عمان، وقد أكدت نتائج الدراسة أن مشاريع التخرج يمكن أن تسهم بشكل فاعل في تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل وتعريف الطالب بوظيفته المستقبلية.

ثانياً– التنمية المستدامة[vii]:

هي تلك التنمية تحقق متطلبات الحاضر بكفاءة دون تهديد فرص الأجيال القادمة بتحقيق احتياجاتهم وتطلعاتهم، وبمعنى آخر تحقيق تنمية تغذي الاقتصاد وتبني الأجيال وتحسن جودة المعيشة دون تهديد الموارد الطبيعية والبيئية.

الأهداف التي يسعى التعليم العالي لتحقيقها من خلال التنمية المستدامة:

- تحقيق التعليم العالي الشامل، العادل، ذو الجودة والتوعية العالية لجميع فئات المجتمع لبناء رأس المال البشري اللازم لتحقيق التنمية المستدامة.
- الاستمرار في فرص التعليم والتعلم.
- تشجيع التعليم المستمر وتوفير فرصة للجميع.
- تحقيق نمو اقتصادي مستدام: شامل وعادل.
- تحقيق بنية تحتية متمكنة في قطاع التعليم العالي للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- رفع مستوى الإنتاج الفكري والعلمي لتكوين رافد يحقق التوازن مع الاستهلاك للموارد الطبيعية.
- المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية بما تضمن استمرارها للأجيال القادمة وتشمل ذلك معالجة التغير المناخي ومقاومة تلاشي البيئات الطبيعية.

ثالثاً– التنمية المستدامة والتعليم[viii]:

عملية التعليم والتعلم والتكوين والتأهيل لها علاقة أرتباطية قوية بالتنمية المستدامة، وهي استثمار في البشر وللبشر، تعتبر عملية تكوين وتدريب وتأهيل الإنسان أي أنه لا يمكن الاستغناء عن العنصر البشري في الإنتاج وفي النمو الاقتصادي، وأن الاستثمار في رأس

المال البشري هو أحد أكثر الوسائل الفعالة للحد من الفقر والجهل والتخلف وهو العامل الأساس والمتغير المحوري في عملية التنمية المستدامة من خلال تحقيق الآتي:

- تحقيق التعليم العالي الشامل، العادل، ذو الجودة.
- التعلم الجيد يقوم بدور أساسي في التنمية الشاملة وإعداد الأفراد لسوق العمل.
- مدخل الارتقاء بجودة السلع والخدمات وتحسين الإنتاجية والسبيل إلى رفع مستويات التوظف وبناء قوى عاملة ماهرة، والأساس لبناء جيل مبدع ومثقف ومنتج.

رابعاً– مبادئ التنمية المستدامة[ix]:

من اجل تحقيق تنمية مستدامة حقيقية يجب ان تكون مبنية على المبادئ الآتية:

المبدأ الأول: الاندماج بين الجانبين البيئي والاقتصادي:

إن المحافظة على البيئة والتفاعل السليم معها يتماشى وأهداف التنمية الاقتصادية المتمثلة في رفع مستوى المعيشة الذي لا يمكن تحقيقه إلا عبر الاستغلال المنظم والرشيد لمصادر الثروة والموارد المتاحة[x].

المبدأ الثاني: حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية.

يتمثل هذه المبدأ في حماية الكائنات الحية النباتية والحيوانية من الانقراض بالإضافة إلى منع استنزاف الموارد الطبيعية وتشجيع استخدام الطاقات الجديدة والمتجددة.

المبدأ الثالث: الحذر، والوقاية والتخطيط.

قبل بداية أي مشروع تقوم المؤسسة بدراسة آثاره على البيئة وعلى المدى الطويل، فإذا ترقبت آثاراً سلبية فهي تحاول تعديله أو إلغاءه نهائياً إذا كان من الصعب التخلص منها.

المبدأ الرابع: الشراكة والمشاركة.

تكون الشراكة عن طريق توقيع الاتفاقيات العالمية والبروتوكولات الخاصة بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة وتطبيقها.

المحور الثالث: ويتناول

أولاً– تقرير الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة لخطة 2030:

أن أهداف التنمية المستدامة، التي أقرها بالإجماع زعماء العالم في مقر الأمم المتحدة في ستبمر 2013، تمثل خطة عالمية جريئة للقضاء على الفقر وعدم المساواة ومعالجة قضية تغير المناخ، هذه الأهداف عالمية وتشكل دعوة إلى العمل للبلدان المتقدمة والنامية على السواء، وكذلك لجميع الشعوب كي تحشد الجهود من أجل ضمان التنمية الاقتصادية

والتقدم الاجتماعي والاستدامة البيئية في جميع أنحاء العالم ووفقا لتقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2016 انخفضت نسبة سكان العالم الذي يعيشون تحت خط الفقر المدقع بأكثر من النصف بين عامي 2002 و2012 وفي عام 2015 أصبح 6.6 بليون نسمة، أو 91% من سكان العالم، يستخدمون مصادر أفضل لمياه الشرب، مقارنة بنسبة 82%عام 2000[xi].

ولقد بلغ مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية 131.6 بليون دولار في عام 2015، بذلك ارتفعت القيمة الحقيقية لهذه المساعدات بنسبة 82% عام 2000.

إذا أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، ففي حين انخفضت نسبة الفقر إلى النصف، كان لا يزال 1% من كل ثمانية أشخاص في العالم يعيش في فقر مدقع في عام 2012، ويقدر أن 5.9 مليون طفل دون سن الخامسة قد توفوا في عام 2015 ، معظمهم لأسباب يمكن الوقاية منها،و توفيت 216 امرأة أثناء الولادة لكل 100 ألف ولادة حية . وفي عام 2013، كان 59 مليون طفل في سن التعليم الابتدائي خارج المدارس، وحوالي 663 مليون نسمة لا يزالون يستخدمون مصادر مياه دون المستوى أو يستخدمون مياه سطحية، وفي عام 2012، كان 101 بليون نسمة لا يزالون محرومين من هذه الخدمة الضرورية.

وأحد مبادئ العامة لخطة 2030 (عدم ترك أي احد خلفنا) وأن "ثمار التنمية لا تشمل الجميع".

ويؤكد التقرير أن العديد من المجموعات السكانية لا تزال تعيش في مشقة كبيرة، وأن عدم المساواة الجسيم في الدخل هو أحد أكبر التحديات، وتشير بعض بيانات التقرير إلى ان احتمالات توقف نمو أطفال الأسر الأشد فقراً هي أكثر من ضعف هذه الاحتمالات بالنسبة لأقرانهم الأغنياء، وقد بلغ معدل البطالة بين الشباب ثلاثة أضعاف المعدل بالنسبة للبالغين.

ثانياً– الحلول والاصلاحات لمنظومة التعليم العالي[xii]:

1– الاهتمام بالجوانب النوعية، وليس الكمية عند تأسيس الجامعات أو فتح فروع لها.

2– إعادة معايير دخول الطلاب إلى المراحل الجامعية.

3– إتباع نمط التعليم الذاتي، الذي يشجع الطالب على البحث والتفكير، والحصول على المعلومات بنفسه، والابتعاد عن نمط التدريس القائم في التلقين والحفظ واسترجاع المعلومات.

4– وضع برامج لقياس مخرجات الجامعات.

5- وضع سياسة واضحة وشفافة تساعد على استقطاب الأدمغة والمهارات.
6- وضع خطط وبرامج ورؤية استراتيجية لتطوير التعليم الجامعي.
7- الاهتمام بإنشاء مراكز لتطوير التقنيات والوسائل التعليمية في مختلف الجامعات.

الخاتمة:

أظهرت هذه الدراسة أن مخرجات التعليم العالي في ليبيا تعاني من اختلاف كبيرة والمتمثلة في تخريج أعداد كبيرة من الطلبة في تخصصات لا يحتاجها المجتمع، كخريجي كليات العلوم الإنسانية، والتي لا يمكن استيعابها في سوق العمل، حيث بلغت سنة (2012) حوالي (31.310%)، بالإضافة إلى مدى التوسع الأفقي السريع في عدد الجامعات دون تطوير المؤسسات التعليمية لتكون منسجمة مع خطط وبرامج التنمية ورفع مستوى الإنتاج الفكري والعلمي، ومن الواضح أن ليبيا تعاني من نقاط ضعف في جودة التعليم العالي والتدريب، حيث كان ترتيبها عالمياً (104) من (148) دولة في عام (2013-2014) حسب تقرير التنافسية الدولية، إن عدك التناسق بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم الجامعي يؤدي إلى تراجع عائد التعليم مع عدم تحقيق التعليم العالي الشامل والعادل، ذو الجودة والنوعية العالية لجميع فئات المجتمع لبناء رأس المال البشري اللازم لتحقيق التنمية المستدامة.

الاستنتاج:

1- تبنى استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يشارك في بنائها وإعدادها كل الجهات والمؤسسات وأفراد المجتمع المعنيين بالتنمية والمتأثرين بنتائجها على المدى القصير والطويل.
2- أن مخرجات التعليم الجامعي في ليبيا يعاني من الاختلالات كبيرة، والمتمثلة في تخريج أعداد كبيرة من التخصصات لا يحتاجها المجتمع حيث أن معظم المخرجات في تخصصات الدراسات الإنسانية والاجتماعية النظرية والتي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي المخرجات.
3- إن مؤسسات التعليم الجامعي في ليبيا تعاني من ضعف وتخلف نظمها وعدم تطوير برامجها التعليمية لمواكبة التحديات ومنها تحديات العولمة والمنافسة العالمية التي فرضت شروطاً جديدة ومنها إبراز منتج أو خريج.

4- ضعف التكامل بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، والافتقار إلى خطة اقتصادية وتنموية وطنية يمكن من خلالها الاستفادة من مخرجات التعليم الجامعي سواء من خلال تشجيع المشاريع المتوسطة والصغرى أو حتى من خلال توظيف هذه المخرجات في الجهات العامة.

التوصيات:

1- تفعيل هيئات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بشكل جدي.

2- مراجعة سياسات التعليم العالي بحيث تكون منظومة التعليم مرنة تستجيب لاحتياجات سوق العمل وحاجات المجتمع المتجددة.

3- طرح برامج غير تقليدية يحتاجها سوق العمل مع الحرص على إكساب الخريجين مهارات التوظيف الأساسية مثل التفكير الناقد والإبداعي، ومهارات اللغات الأجنبية.

4- تحديث المقررات الدراسية بصورة دورية (لا تزيد عن خمس سنوات) بما يكمن الطلاب اكتساب المعارف والمهارات المناسبة لاحتياجات سوق العمل المتجددة.

5- توفير التدريب المهني المناسب لأعضاء هيئة التدريس الذي يمكنهم من تطوير برامج والمقررات الدراسية.

الرفع من مستوى المناهج التعليمية لتصبح مواكبة للتطورات التقنية التي يشهدها العالم.

المراجع:

[i] معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأوروبية – المجلد 43- العدد 1 -2016.

[ii] تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2015 حول قطاع التعليم العالي.

[iii] صادق علي حسن، الموائمة بين سوق العمل والتعليم، 04-09-1206.

[iv] د. رحاب محمد بن سعود – قسم الاقتصاد – جامعة بنغازي.

[v] المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي.

[vi] د. حسن المبروك عطية، أ. أيمن مفتاح القماطي– المعهد العالي للمهن الشاملة، ص ص134-149.

[vii] عبدالله محمد أشكاب ، ومفتاح عبدالسلام عليش، العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي والبطالة في ليبيا.

[viii] الجودة في التعليم – مجلة المعرفة للتنمية والتطوير – جامعة أفريقيا المتحدة – الزاوية – الزاوية – العدد الرابع – 2016.

[ix] أيوان ليبيا – 21 يوليو – تقرير الأمم المتحدة.

[x] د. ألياس سالم – نظم تطبيق إدارة الجودة الشاملة وآلياتها في التعليم العالي في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية – جامعة المسيلة – الجزائر.

[xi] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007، ص ص48-49.

[xii] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية.

Journal of Total Science
Volume (4), Issue (13), (NOV. 2020)
ISSN: 2518-5799

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (4)، العدد (13)، (نوفمبر 2020)
ردمد: 2518-5799

دور المهنة في تفعيل المشاركة السياسية

الدكتور عبد السلام الكيلاني محمد
المحاضر بكلية الأداب – جامعة سرت

الملخص

تعد مسألة المشاركة السياسية من المسائل الجوهرية في أي نظام سياسي، وفي أي من المجتمعات ، فمتابعة تلك المسألة بالدراسة و البحث تحمل في طياتها تقويماً لعملية المشاركة ،ودراسة المشاركة السياسية تستوجب البحث في أثر أهم المتغيرات الاجتماعية التي تلعب دوراً فاعلاً في تفعيل وتعميق المشاركة السياسية. و متغير المهنة من أهم المتغيرات الاجتماعية التي قد تؤثر في تفعيل عملية المشاركة السياسية وقد قسم البحث إلى مبحثين تناول الأول المشاركة السياسية في الفكر، والوعي، وفي النظام والتنظيم والسلوك. وتناول المبحث الثاني تعريف المهنة والتفريق بينها و بين الحرفة والوظيفة و ارتباطها بالإدراك و السلوك وعلاقتها بالتخصص والاتصال بالقضايا العامة و القدرة على صناعة أحداث المجتمع.

وانتهينا إلى قيام علاقة مؤثرة بين المهنة و عملية المشاركة السياسية، واختتمنا البحث بالنتائج وبعض التوصيات تتمحور حول ضرورة زرع نسق من القيم يساعد على زيادة وتفعيل المشاركة السياسية بزيادة الإدراك والوعي لدى الفرد بأهمية المشاركة وقيمتها من خلال تأصيل متغير المهنة الذي تم التركيز عليه كعامل أساسي في هذه البحث .

المقدمة:

الحياة الاجتماعية صنيعة نهائية لجملة تفاعلات الأفراد الفكرية والسلوكية ، والسلوك هو دائما ما يمثل التعبير الخارجي عن مضمون الفكر ، والأخير يرتكز على الوعي والإدراك وكلتا العمليتين الذهنيتين الأخيرتين ترتبطان بالسلوك ارتباطاً عضوياً ، و الوعي يعني الحفظ وسلامة التقدير والإدراك وشعور الفرد بما في داخله وما يحيط به ، أما الإدراك فيعني أعمال قوى العقل و تفعيل قدرات الذهن من أجل النفاذ إلى حقيقة الأشياء وفقا لطبيعتها،ومن ثم فكل من الوعي و الإدراك يكملان بعضهما البعض.

وتتعدد سلوكات الإفراد داخل الجماعة حسب تنوع مجالات ومشارب الحياة فهناك السلوك السياسي ، وهناك السلوك الإداري ، وهناك السلوك الاقتصادي ، وهناك السلوك الاجتماعي إلى آخره، وكل سلوك من هذه السلوكات ينظم شأنا من شؤون الحياة، وأغلب الظن أن السلوك السياسي هو الذي يملك زمام المبادرة والسيطرة على السلوكيات الأخرى حيث يتولاّها بالترتيب والتفعيل .

ونظرا لما للسلوك السياسي من أهمية في حياة المجتمعات ، فقد اهتم الباحثون والدارسون بهذا السلوك وأخضعوه لبحوثهم ودراساتهم ، والتقطوا أهم مفرداته وهي المشاركة السياسية وأشبعوها تحليلاً وتفصيلاً ، فالمشاركة السياسية هي استعداد ذاتي وفعل شخصي أي استعداد من الفرد لاكتساب المعرفة وتعميق الوعي و الإدراك بالظاهرة السياسية ، ثم هي فعل يتجسد في المناقشة والتحاور والقيام بأدوار وتحمل أعباء ومسئوليات تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسة العامة التي يصيغها النظام السياسي ثم يتلقاها المجتمع ويتفاعل معها إما بالرضا و القبول وإما بالإعراض والنفور.

وثمة إجماع على أهمية المشاركة السياسية للنظام السياسي ، فهي تمنح النظام السياسي الحيوية والديناميكية والقدرة على التفاعل مع بيئته الاجتماعية ، وهي المؤشر الرئيسي الأساسي على قبول المجتمع للنظام السياسي ومدى الرضا العام عنه ، وانطلاقا من تلك الأهمية التي تكتسبها المشاركة السياسية في النظام السياسي كانت هناك جهود متواصلة هدفها تفعيل وتعميق تلك المشاركة بكافة أشكالها ودرجاتها و تعتبر المهنة منأهم المتغيرات التي تلعب دوراً حاسماً في تفعيل وتعميق المشاركة السياسية ، ونظراً لأهمية هذه العلاقة فقد جعلناها محور دراستنا في هذا البحث.

أهمية البحث:

تعد المشاركة السياسية عملية من أهم العمليات في الظاهرة السياسية وأهم مؤشرات ممارسة الديمقراطية ، كما أنها على صلة وثيقة بالمجتمع والحياة الاجتماعية ولما كانت المشاركة السياسية هي حلقة الربط بين المجتمع والسياسة بات من الضروري دراستها في أطرها الاجتماعي ، وتعتبر المهنة من أهم المتغيرات الاجتماعية التي لها دور في تعميق المشاركة السياسية.

الهدف من البحث:

يهدف البحث إلى معرفة أثر المهنة كأحد المتغيرات الاجتماعية على عملية المشاركة السياسية وكذا الدور الذي قد تلعبه المهنة بالارتقاء بفكر الفرد وتوسيع مداركه وتعميق وعيه بما يجعله قادراً على المشاركة السياسة الفاعلة في ممارسة السلطة ومن ثم أحداث نوع من المساندة السياسية أو التلاقي بين المجتمع وممارسة السياسة .

تقسيم البحث :

يمكن تقسيم البحث إلى الأتي:

المبحث الأول : المشاركة السياسية ، المشاركة في الفكر والوعي ، المشاركة في النظام والتنظيم والسلوك .

المبحث الثاني : المهنة والمشاركة السياسية،التعريف بالمهنة والتفريق بينها وبين الحرفة و الو ضيفة ،المهنة و الإدراك ، المهنة والسلوك، المهنة و التخصص، المهنة و الإتصال بالقضايا العامة ،المهنة والقدرة على صناعةأحداث المجتمع و تطوراته، اثر المهنة على المشاركة السياسية ،وأخيراً الخاتمة والتوصيات.

المبحث الأول: المشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية من الناحية النظرية أحد أشكال و مظاهر الديمقراطية،والمشاركة السياسية قد تكون اختيارية طوعية يمارسها الفرد من تلقاء نفسه،وقد تكون رسمية يمارسها الفرد بموجب إجراءات يحددها النظام.

وتعرف المشاركة السياسية بأنها (عملية اجتماعية سياسية طوعية ورسمية تتضمن سلوكاً منظما مشروعاً ومتواصلاً تعبر عن اتجاه عقلاني رشيد يتم عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها ، وفهم واع لأبعاد العمل الوطني وفاعليته من خلاله يباشر المواطنون أدواراً وظيفية فعالة ومؤثرة في ديناميات الحياة السياسية ومخرجاتها)[1] أي تحديداً مساهمة المواطنين في العملية السياسية التي تجري في إطار النظام السياسي.[2]

وينطلق هذا التحديد من الربط بين العملية السياسية وعملية صنع و اتخاذ القرارات السياسية كون القرارات السياسية تمثل المحور و المنتوج النهائي لأية عملية سياسية،سواء أكان موضوعها يتعلق بقانون أو بإجراء أو بسباسة ما[3]وبهذا المعنى تصبح العملية السياسية بمثابة القاعدة التي تنطلق منها كافة ممارسات النظام السياسي ، فضلاً عن كونها القاعدة التي تعتمد عليها درجة نجاح النظام السياسي في إنجازه لوظائفه المختلفة[4]فالمشاركة السياسية جوهر الظاهرة السياسية ،باعتبارها النواة المحورية التي يدور حولها العديد من مفردات ، وعناصر الظاهرة الأكثر شمولاً و عمومية و هي الظاهرة الاجتماعية، فالعارف بها والمطبق لها يسعى دوماً إلى تطويرها وتجديد نماذجها بما يواكب تطورات العصر ومتغيرات الزمن،من ثم كانت أهمية المشاركة السياسية على كافة المستويات الفكرية النظرية والحركية العملية، و البحث في المؤثرات التي ترتبط بها وتؤثر فيها،وسوف أتناول ظاهرة المشاركة السياسية من خلال العناصر التالية:

أولاً : المشاركة في الفكر والوعي :

المشاركة في الفكر والوعي بوصفها فكرة تبدأ من الإدراك وتتفاعل في الذهن ، وهذا الحديث يتطلب البحث عن فكرة المشاركة في الوعي الذاتي للإنسان تم عنها كرغبة نابعة من ذلك الوعي ومعبرة عنه.

1- بروز المشاركة في الوعي الذاتي:

الوعي الذاتي هو الإدراك الذي يبلوره الفرد في ذهنه وعقله نحو العالم المحيط به ودوره وأهميته في ذلك العالم (أما بروز فكرة المشاركة في الوعي الذاتي للإنسان فتعني شعوراً أو إحساساً داخلياً لدى الإنسان بقيمته في المجتمع الذي يعيش فيه وهذا الإحساس نابع بدوره من إدراك عميق وفهم وثيق لحقائق المجتمع وتفاعلاته ثم يجتمع إحساس الإنسان بقيمته وإدراكه وفهمه لحقائق مجتمعه ليدفعانه معاً إلي القيام بتصرف أو سلوك يشارك بموجبه في التفاعل مع تلك الحقائق وذلك الواقع عبر رغبة نابعة من داخله وهدف يسعي إلى تحقيقه)[5] و الإدراك هو إعمال قوى العقل و تفعيل قدرات الفهم من أجل النفاذ إلى حقيقة الأشياء وفقه طبيعتها.[6]

– إدراك حقائق الواقع..يحوي كل مجتمع من المجتمعات جملة من التفاعلات و العلاقات المتداخلة والمتشابكة وهذه التفاعلات و العلاقات قوامها حقائق و ظواهر اجتماعية و سياسية و اقتصادية وحضارية وثقافية ... الخ و قليل من الناس هم الذين يكون بوسعهم الإلمام والفهم العميق لتلك التفاعلات و العلاقات، والنفاذ إلى ما بداخلها من حقائق وظواهر ومن شأن هذا الإلمام والفهم أن يجعل الفرد على بينة ودراية بما يدور داخل المجتمع ، ويجد تفسيرات واقعية مقنعة للظواهر التي تحيط به ، بما يجعله في النهاية يتفاعل مع الواقع بمحتوياته بكفاءة عالية[7]

يعد هذا المرحلة الأولى واللبنة الأساسية لمعايشة ذلك الواقع و التفاعل معه ، وهنا يسهل الربط بين درجة استيعاب الفرد للواقع ومدى استعداده للتفاعل معه بكفاءة ((فكلما تعمق الفهم للواقع زاد الاستعداد للتفاعل مع ذلك الواقع بكفاءة ومقدرة ، وهنا يبدو السؤال التالي ؟ما هي النتيجة المتوقعة للتفاعل الذي يمكن أن يتم بين فرد ليس لديه أي إدراك لحقائق الواقع الذي يعيشه ؟ والإجابةعن هذا السؤال تتضمن أن ذلك الفرد الذي لا يدرك حقائق الواقع المجتمعي الذي يعيشه لن يتفاعل أصلاً مع ذلك الواقع ، وإن أظهر أنه يتفاعل فهو نوع من الزيف والفعل المزيف))[8]

– التلاقي بين الأفكار والقيم الذاتية والواقع..عندما يدرك الإنسان ما يحويه مجتمعه من حقائق وظواهر وتفاعلات ،ويتعمق في ذلك الإدراك فهو يشرع في إجراء عملية مقابلة أو مواجهة بين ذلك الواقع الذي وقف على حقيقته وبين ما لديه من أفكار! وما يؤمن به ويعتنقه من نسق قيمي يمثل بالنسبة له المثال والنموذج في كل أمر من أمور الحياة ؛ وتكون نتيجة تلك المواجهة ((إما أن يلتحم بالواقع ويتفاعل معه ، إذا كان ذلك الواقع يحمل من الأنماط الفكرية والسلوكية ما يتوافق مع النسق القيمي للفرد وهنا يحدث التلاقي بين الأفكار والقيم الذاتية والواقع ، وإما أن يعزف الفرد عن التفاعل مع ذلك الواقع بل ينأي عنه جانباً وينعزل تماماً عن تفاعلاته وأحداثه ، وهنا يحدث نوع من عدم التلاقي أو السلبية بين الفرد وبين الواقع ،ومن ثم فقد آثر الفرد الحفاظ على أفكاره وقيمه الذاتية بعيداً عن ذلك الواقع واكتفى بالمشاهدة عن كتب دون تفاعل أو مشاركة)).[9]

– شعور الإنسان بقيمته في المجتمع ودوره في الأحداث...بناءً على إدراكه لحقائق الواقع المجتمعي ومدى التلاقي الذي يتم بينه وبين ذلك الواقع تتحدد قيمته في المجتمع ودوره في أحداثه وتطوراته ، ((وهذا التحديد يبلور الشعور النهائي لدى الفرد الذي بناءً عليه يقرر هل ينخرط في المجتمع أم يتراجع منطوياً داخل ذاته معرضاً عن التفكير في التفاعل مع المجتمع مكتفي بالمراقبة عن كثب)).[10]

إن قيمة الإنسان في مجتمعه تحدده عوامل كثيرة ، لعل أهمها احترام المجتمع ذاته لآدمية الفرد وإنسانيته وأفكاره ومعتقداته وقيمه التي يعتز بها، فاذا شعر باستخفافه وعدم احترامه لمكوناته الفكرية وقيمه المعتقدية و الإنسانية ، ((إن ذلك يقتل فى الإنسان روح الانسجام والتناغم مع المجتمع ويصيبه بالإخفاق في أن يجد له مكاناً في ذلك المجتمع يمكنه من التعاطي مع مفرداته وحركته الدائبة)).[11]

((فالمجتمع إذن هو الذي يشعر الإنسان بقيمته ، وقيمة الإنسان هي أن يجد له دوراً ويجد لدوره تأثيراً ونتائج ملموسة عندئذ يتحرك نحو التفاعل ، وهكذا تكتمل العلاقة الارتباطية بين الإدراك لحقائق الوقائع المجتمعي من ناحية والتلاقي بين الأفكار والقيم الذاتية لدى الفرد والواقع من ناحية ثانية، وشعور الإنسان بقيمته في المجتمع ودوره في الأحداث والتطورات من ناحية ثالثه)).[12]

2– الرغبة في الفعل والسلوك:

تابعنا فيما سلف كيف يتبلور لدى الفرد في المجتمع شعور بإمكانية التفاعل مع المجتمع والمشاركة في تطوراته من عدمه ((ويمكن الانتهاء إلي ما مفاده أن المجتمع هو الذي يدعو الفرد إلي التفاعل والاندماج في تفاعلاته، باحترام قيمه وتقدير ذاته وإذا قدر للفرد أن يزمع التفاعل والتعاطي مع المجتمع فلا بد أن يتحول ذلك العزم إلي رغبة نابعة من ذاته في إحراز ذلك التفاعل ، وهذه الرغبة هي الخلاصة النهائية للتوافق والانسجام الذي تم بين الفرد والمجتمع ، فالمجتمع من ناحيته قدر الفرد ودعاه إلي التفاعل معه ، واحترام قيمه وأفكاره ورغباته، والفرد من جهته استشعر قيمته ودوره في صناعة الأحداث والتطورات واقتنع بما هو سائد من قيم وأفكار وثقافة ، ومن ثم قرر أن يتفاعل ويتعاطى معها))[13]

إن رغبة الفرد في التفاعل مع المجتمع تعني الإعلان عن قبوله للواقع واستعداده للاندماج فيه وتسيير حركته وتحقيق أهدافه ، إلا أن هذه الرغبة تخرج إلي حيز الواقع في منطلقات متتابعة ومتدرجة تتمثل أهم نماذجها في الآتي.[14]

– تقرير الأنساق القيمية العليا..تتمثل أهم نماذج وأشكال الرغبة في التفاعل مع المجتمع في تقرير الأنساق القيمية العليا وهنا يعرب الفرد عن رغبته في أن تسود المجتمع قيم معينة تنظم حياته وتضبط سلوك أفراده وترتب حركة تفاعلاته. [15]

– صياغة الأطروحات الفكرية..الأطروحات الفكرية هي الأطر النظرية للحركة السياسية،فالحركة السياسية التي تهدف إلي تحقيق مقاصد بذاتها لا بد من أطر نظرية ترسم الخطة الكاملة لتلك الحركة منذ تكوينها وحتى تحقيقها لأهدافها ، وهنا تبدو رغبة الفرد في التفاعل مع المجتمع من أجل صياغة أطر النظرية للحركة السياسية ، من أجل تحقيق الأنساق القيمية العليا التي تم تحديدها في المنطلق الأول.[16]

– تشكيل البنى النظمية..شكل المنطلقان الأول والثاني الطور النظري الفكري للحركة السياسية ، أما هذا المنطلق يمثل أول أدوات التعامل مع الواقع، أي نقل الرؤى والطروحات الفكرية من طورها النظري إلي طورها العملي ،وقد تأخذ رغبة الإنسان في التفاعل مع المجتمع شكل هذا المنطلق حيث تتبلور لديه الرغبة في أن يشارك في تشكيل أدوات التعامل مع الواقع ، أي وضع أصول وقواعد النظم السياسي و الاقتصادي و الإداري .. الخ.

– وضع الإجراءات التنظيمية ..يمثل هذا المنطلق ثاني أدوات التعامل مع الواقع فهو يختص بوضع الإجراءات والتنظيمات الفرعية كالمؤسسات والدوائر التي يتكون منها النظام سواء أكان سياسياً أو اقتصادياً أو إدارياً .. الخ .

وقد يرغب الفرد داخل المجتمع في التفاعل عبر المساهمة في وضع الإجراءات التنظيمية على كافة أشكالها ونماذجها .

– تفعيل المنظومة الحركية ..كل ما تقدم من منطلقات يحتاج إلي تفعيل ، والإنسان هو الفاعل الرئيسي داخل المجتمع ولن يقدر لهذه المنطلقات أن تحيا إلا بالجهد الإنساني الذي يجسد في أنماط فكرية أو سلوكات وممارسات حركية وكل ذلك يعود إلي رغبته[17].

مما تقدم نستخلص أن المشاركة لا بد أن تتبلور أولاً في الوعي الذاتي للفرد في شكل انسجام وتناغم بينه وبين مجتمعه ثم تبرز كرغبة حقيقية في الفعل والسلوك .

ثانياً : المشاركة في النظام والتنظيم والسلوك:

إذا كان ما تقدم يفيد بأن المشاركة السياسية تنبع من رغبة الفرد ثم تتبلور في وعيه إلى أن تصبح بمثابة حلقة وصل بينه وبين مجتمعه الذي ينطوي في إطاره، وينتهي بها الأمر إلي أن تكون مظهراً من مظاهر الانسجام والتناغم بين الفرد والمجتمع، فإن ذلك ينصرف إلي الشق الفكري الشعوري في الإنسان ، و هو الذي يمثل عنصر المبادرة لدى الإنسان لكي يرسم اتجاهه ويحدد موقفه في النهاية إزاء أي أمر ذي بال من أمور الحياة،ولا بد لهذا الشق أن يتممه شق آخر،هو الشق الظاهري السلوكي أو الحركي، و يأخذ هذا الشق ثلاثة مظاهر أو نماذج تبدو فيها المشاركة . المظهر الأول هو النظام و الثاني هو التنظيم أما الثالث هو السلوك، وسوف نتابع كل مظهر من هذه المظاهر بالتحليل، على النحو التالي :

1– التوجهات النظمية للمشاركة.

وهو الصيغة الشكلية التي يرى النظام السياسي أنها المناسبة لوضع المشاركة موضع التطبيق ، وعرف العالم في تاريخه المعاصر نموذجين نظميين كان لكل منهما صيغته الخاصة التي ابتكرها لكي تنقل ظاهرة المشاركة من طورها الفكري التنظيري إلي طورها الحركي الواقعي، وهذه النماذج النظمية هي.

– النظام الفردي:

((وهو مجموعة النظم السياسية التي ترتكز أيديولوجياً على ما يعرف بالفلسفة الفردية التي تجعل من الفرد الفاعل الأساسي في المجتمع وهو الغاية النهائية من كافة التفاعلات الاجتماعية، فهي تمنحه حرية الاعتقاد بالقول والفعل)[18] ، وعلى المستوى السياسي تجسد المذهب فيما عرف بالليبرالية أو الحرية السياسية ، وعلى المستوى الاقتصادي تمثل المذهب فيما عرف بالرأسمالية[19].

وقد انطلق المذهب الفردي في صياغة الأطر النظمية للمشاركة السياسية ، من أصول وأسس تلك الفلسفة الفردية ((فأوجد النظام النيابي الذي يتمتع فيه الفرد بحرية كاملة ومطلقة في ترسيخ نفسه لينوب عن أفراد المجتمع في صناعة القرار السياسي وكذا في اختيار النواب الذين يمثلون الشعب ، وفي إقامة الأحزاب والانضمام إليها واستخدامها كأداة شرعية للوصول إلى السلطة ثم في تكوين النقابات والاتحادات والروابط المهنية وأية جماعات ضغط أو مصلحة تمكن الفرد من التعبير عن رأيه بما يحقق مصالحه))[20]

والملاحظ في هذا السياق أن المشاركة السياسية في النظام الفردي قد تواردت في شكلها النظمي مع الفلسفة التي انطلقت منها ومع طبيعة المجتمع الذي تم تشكيله بناءً على تلك الفلسفة،[21] لقد ابتدعت المذهب الفردي إذن نظاماً سياسياً هو النظام السياسي الليبرالي الذي يعتمد على ما يعرف بالحرية السياسية.[22]

– النظام الشمولي:

في مقابل النظام الفردي الذي يرتكز أساساً على الفرد ، أفرز المجتمع القائم على الفردية نفسه مذهباً آخر حاول أن يتفادى مثالب وتناقضات النظام الفردي ، وعليه فقد أفرز النظام الفردي نقيضه من داخله ، وانبعثت في البداية مثلما حدث في حالة المذهب الفردي . طروحات وأدبيات تنتقد المذهب الفردي والنظام المترتب عليه، ثم طرحت فكراً يعتمد على المجتمع بدلاً من الاعتماد على الفرد ويفنى الفرد في المجموع ويتعامل مع المجتمع وينظر إليه بوصفه كلية شاملة تتفاعل وتتحرك من أجل ذاتها فهي الفاعل والمحرك والغاية ، عرفت فلسفة هذا النظام سياسياً بالنظام الشمولي و اقتصادياً بالاشتراكي،[23]. وعلى غرار ما تم بخصوص النظام الفردي ابتدع النظام الشمولي شكلاً للمشاركة السياسية يعتمد على المجموع وذوبان الفرد في ذلك المجموع ، فكان نظام الحزب الواحد الذي يجعل من المجتمع حزباً واحداً يؤمن بفكرة واحدة وغاية واحدة وفي ذات الوقت يمثل هذا الحزب طبقة واحدة هي التي عرفت بطبقة البروليتاريا أو الطبقة العمالية التي تمثل قوام المجتمع وفي قمة هذه الطبقة أو الحزب السياسي الواحد يقبع قيادات الحزب الذين يصرفون الأمور ويسسون المجتمع وفق الأفكار والمعتقدات الحزبية التي يقدسها الجميع[24]. المشاركة السياسية إذن في النظام الشمولي مثل مثيلتها في النظام الفردي تتواءم مع النظام في الفكر والممارسة، فهي

تتبع من المرجعيات الأيديولوجية لكل نظام، وتصاغ كذلك في هيكلية نظمية معينة ، ففي النظام الفردي الفرد يحرك تفاعلات المجتمع، لأنه الفاعل الأساسي فيها، وهو كذلك غاية تلك التفاعلات وهدفها النهائي ، وفي النظام الشمولي المجموع هو الفاعل الرئيسي وهو الذي يحرك التفاعلات، ومن ثم فالفرد حركته وفاعليته غير ملحوظة لأنه لا يبدو إلا في القاع يشارك من خلال رموز تعبيرية كأن يختار أعضاء الحزب على مستويات معينة في تدرجية تنتهي بالقيادة الحزبية ، وهو يعمل دوماً من أجل المجموع الذي يذوب فيه دون معالم أو ملامح لذاته وخصوصيته[25]. إن التناقض بين الفلسفتين الفردية والشمولية قد ظهر جلياً على النظم السياسية التي صاغتها كل فلسفة لتعكس أفكارها ثم انعكست كذلك في الشكل النظمي الذي تحدد لممارسة المشاركة السياسية[26]. ، ((ويمكن الخلوص إلي أن المشاركة السياسية في النظم السياسية المختلفة هي انعكاس صريح ومباشر للفلسفات التي نبعت منها تلك النظم ، أو بعبارة أكثر دقة أن الفلسفة صاغت النظام السياسي ليحدد شكل وهيكل الممارسة السياسية التي هي عينها المشاركة السياسية والعلاقة بين الحاكم والمحكوم))[27].

2- المشاركة والأطر المؤسسية التنظيمية:

بتعدد التوجهات النظمية للمشاركة السياسية والتي تباينت في ثلاثة توجهات تعددت الأطر المؤسسية التنظيمية لتلك المشاركة حيث عكف كل توجه على خلق بنى وهياكل و مؤسسات تتولى نقل الطروحات النظرية من طور الفكر والنظر إلي طور الحركة والممارسة على أرض الواقع بما يفسح المجال للفرد أو المجتمع لكي يباشر ما خطط له من أساليب ونهوج لممارسة المشاركة السياسية ، ومعنى ذلك أن النظام السياسي مهما اختلف توجهه وشكله يحاول أن يضع إطاراً شكلياً مؤسسياً بنائياً لممارسة المشاركة السياسية بما يتفق مع منطلقاته النظرية ومرجعياته الفكرية والأيديولوجية ويكون ذلك النظام على قناعة كاملة بأنه يقدم النموذج الأمثل لممارسة المشاركة.[28]

يتضح مما تقدم أن النظام السياسي هو الذي يسمح بممارسة المشاركة السياسية ويضع لها الأطر المؤسسية والتنظيمية لتفعيلها وتحويلها إلي واقع، وذلك يؤشر إلي أن رغبة الإنسان ليست وحدها كافية لإخراج المشاركة السياسية إلي أرض الواقع وحيز الوجود ، فإذا لم تتح الفرصة من قبل النظام في شكل أطر مؤسسية وتنظيمية لممارسة تلك المشاركة

تصبح رغبة بمثابة أمل وطموح حبيسين رهن الفكر والوعي وأمنية ليس إلا. [29]ومن ناحية أخرى، فقد يتيح النظام الفرصة للمشاركة السياسية، ولكن لا يقدم الفرد أو المجتمع على المشاركة أو الممارسة، وذلك عينه هو السلبية السياسية. [30]

– الأطر المؤسسية التنظيمية للمشاركة في النظام الفردي .

اعتمد النظام الفردي لنفسه مجموعة من الأطر المؤسسية التنظيمية تضع المشاركة السياسية على محك الممارسة وأرض الواقع وترتكن هذه الأطر على قوام المذهب الفردي،وهو حرية الفرد ، وهي بمثابة أبنية ومؤسسات تتغلغل داخل المجتمع لكي يستخدمها الفرد في المشاركة السياسية ، ويعبر الفرد عبر هذه المؤسسات عن رأيه وتوجهاته الفكرية والسياسية ، كذلك يكفل النظام الفردي للفرد إلي جانب حرية الاعتقاد وحرية التعبير حرية السلوك، فله الحق المطلق في أن يرشح نفسه ليمثل مجتمعه في صناعة القرار على كافة مستوياته وله كذلك الحق في اختيار من يمثله،والاختيار أو الانتخاب هو وسيلة ذلك وذاك، وبذلك يكون النظام الفردي قد شارك في تقديم ما يضمن ويكفل تحقيق المشاركة السياسية وفق وجهته الفكرية والأيديولوجية[31] ولكي يحيط النظام الفردي الأطر المؤسسية التنظيمية بسياج من المشروعية يصدر القوانين واللوائح والإجراءات التي تنظم وتقعد هذه الأطر المؤسسية التنظيمية والتي تمنحها الصفةالمشروعة والشرعية في ذات الوقت[32]

– الأطر المؤسسية التنظيمية للمشاركة في النظام الشمولي .

على سبيل المقارنة بالنظام الفردي نوضح في المقابل الأطر المؤسسية التنظيمية التي وصفها النظام الشمولي لكي يتمكن المجتمع من ممارس المشاركة السياسية التي تأخذ الصفة الشمولية أو الجماعية. [33]

فيبدأ النظام الشمولي بصياغة القوانين واللوائح والتنظيمات التي تضع القواعد الصارمة والدقيقة لإقامة البنى والهياكل والتنظيمات السياسية والمجتمعية وتتسم تلك القوانين إلى جانب الصرامة والدقة بأنها قوانين فوقية تأتى دوماً من قمة الحزب الحاكم ولا تنبثق من المجتمع ، فالناس لم يسبق لهم أن عرفوا هذه القوانين ولم يسبق لهم أن اختاروها أو شاركوا في صياغتها ومناقشتها وتدقيقها بل أنهم خوطبوا بها وأجبروا على الالتزام بها دون موافقة منهم ، ومع ذلك

فهذه القوانين تتسم بالمشروعية وتتبع المشروعية من موافقة التنظيم الحزبي على تلك القوانين فهو الذي صنعها وأقرها وأصدرها[34].

بعد ذلك تأتي صياغة وتشكيل البنى والهياكل التي تتشكل بناءً على القوانين واللوائح سابقة التبيان، وتتجسد تلك البنى في التنظيم الحزبي الذي يتسم هو الآخر بالدقة والصرامة والقوة وما يرتبط به من تنظيمات مهنية وروابط ذات طبيعة خاصة إيديولوجيه وتتدرج تلك البنى والهياكل في هيراركية تبدأ من قاعدة عريضة من الطبقة العمالية وتنتهي بقيادات الحزب الحاكم عند قمة هرم السلطة ، ويجد الفرد نفسه قد ذاب في ذلك التنظيم الحزبي الدقيق [35] ولقد أريد للفرد عبر الخلايا والتنظيمات الحزبية أن يتحرك بشكل معين وفي اتجاهات محددة لكي يتم تصعيد أشخاص آخرين إلى المستوى الأعلى وهكذا حتى قمة هرم السلطة ، وهذه الحركة المصطنعة هي المشاركة السياسية بالمعنى الشمولي[36].

3-المشاركة والسلوك الفردي والجماعي:

أوضح في هذه الجزئية سلوك الفرد ومن ثم الجماعة السياسية أو المجتمع إزاء الإطارين المتقدمين ، والسلوك يعني الفعل أي القيام بعملية المشاركة أو الممارسة السياسية ، فكيف إذن يقدر للفرد إن يقوم بالمشاركة السياسية أو يمارس العملية السياسية في ظل الأنظمة السياسية الثلاثة التي ذكرنا نماذجها فيما سبق.

1- المشاركة والسلوك الفردي والجماعي في النظام الفردي :

في نهاية المطاف المشاركة السياسية هي سلوك يقوم به الفرد بشكل كلي وجزئي ، وهذا السلوك ينبغي أن يسبقه تفكير وتعبير قولي ويعكس في ذات الوقت الأطر النظمية والمؤسسية التنظيمية التي توجد بالمجتمع وتحدد هويته الفكرية والإيديولوجية وفي النظام الفردي، يتسم سلوك الفرد وهو بصدد القيام بالمشاركة السياسية في مجموعة من السمات يمكن تناولها في الآتي.[37]

- المشاركة سلوك جزئي مؤقت : أي لا يشمل جميع الأحداث والتفاعلات بل يختص بجزء منها قد يتعلق بانتخاب الممثل أو النائب أو رئيس الدولة ، وكذلك يتسم بأنه سلوك مؤقت ودوري يتكرر كل فترة لأنه يرتبط بمناسبة سياسية .

– السلبية والعزوف عن القيام بالمشاركة:وذلك لعدم قناعته بأسلوب المشاركة أو يأسه من الإصلاح في المجتمع وتشككه الدائم في صلاحية وكفاءة النظام الفردي بأكمله.[38]

كما أن أسباب عزوف البعض عن المشاركة السياسية الشعبية و اتخاذه موقفا سلبياً وإحساسه باللامبالاة أو الشك أو الغربة أو الاغتراب السياسي فتعود إلى ما يلي:

– تقييد الحياة العامة للحياة الخاصة .قد يشعر الفرد أن اشتراكه في السياسة أو أعمال مجتمعه بصفة عامة فيه تقييد لحياته الخاصة وحقيقة الأمر لا يكون ذلك إلا في المجتمعات التي تغيب فيها سيادة القانون و لا تمارس فيها ديمقراطية حقيقية وتسودها الاعتبارات الشخصية في الحكم على الأشياء والأشخاص.

– التأثير على دائرة العلاقات .قد يرى البعض أن المشاركة في العمل السياسي تؤثر في علاقاته بالأصدقاء و الجيران وقد يؤثر ذلك على وضعه الاجتماعي ومكانته الاجتماعية .

– تهديد المركز المهني.قد يرى البعض أن اشتراكه في العمل السياسي قد يهدد مركزه المهني لأن انتماءه لحزب معين قد يدفع القائمين على الأحزاب الأخرى بمحاولة ضرره.

– الشكلية المفرطة والبعد عن الواقع .لا يهتم النظام الفردي بالتركيز على واقع السلوك المتعلق بالمشاركة السياسية قدر اهتمامه وتركيزه على شكل السلوك ومظهره الخارجي.[39]

2– المشاركة والسلوك الفردي والجماعي في النظام الشمولي:

ومن خصائص السلوك الفردي والجماعي في النظم الشمولية نذكر مايلي :

– الجزئية والوقتية . يتسم سلوك الأفراد في المجتمع الشمولي بأنه سلوك جزئي أي يتعلق ببعض الأحداث والتطورات والتفاعلات العامة في المجتمع وهي تلك التي يراد للمواطن أن يشارك فيها لتحقيق أغراض معينة تخص المنتقدين والمستفيدين من رؤوس الحزب والمسيطرين على مقاليد الأمور والسلطة ، كما هو سلوك مؤقت يرتبط بالحدث حال حدوثه.

– الإجبار والإكراه . المواطن في المجتمع الشمولي مجبر على المشاركة مكره على السلوك يحركه رؤوس الحزب والسلطة.[40]

– الشكلية .يهتم المجتمع الشمولي فيما يتعلق بالسلوك الفردي و الجماعي المتعلق بالمشاركة السياسية بالشكل والمظهر دون الجوهر والمضمون ، ولذلك فالنتائج الخاصة بقياس المشاركة السياسية لا تعطى أبدا مؤشرات حقيقية[41]

المبحث الثاني/المهنة و المشاركة السياسية.

انطلاقا من الإتصال.الذي قد يبدو قويا ومباشرا بين كل من المهنة والمشاركة السياسية سنتناول دراسة المهنة و تحليل تأثيرها على المشارك السياسية، وذلك من عدة جوانب على النحو التالي:

* تعريف المهنة والتفريق بينهما وبين الحرفة والوظيفة .

* المهنة والإدراك .

* المهنة والسلوك.

* المهنة والتخصص.

*المهنة والاتصال بالقضايا العامة.

* المهنة والقدرة على صناعة أحداث المجتمع وتطوراته .

* المهنة والمشاركة السياسية .

أولا:تعريف المهنة والتفريق بينها وبين الحرفة والوظيفة:

((في نطاق الدور الذي يؤديه الفرد داخل مجتمعه تبرز ثلاث مدركات يشير كل واحد منهم إلى دور معين يقوم به في إطار الجماعة يتفاعل من خلاله معها ويعطي ما يملك من مقدرات وإمكانيات في شكل فكر وجهد ذهني وعضلي ويأخذ في مقابل ذلك هيبة ومكانة ومادة يشبع بها حاجاته ويلبي متطلباته))[42] ويمكن تناول تلك المدركات وما يرتبط بها من أدوار اجتماعية فيما يلي :

– تعريف المهنة

المهنة هي ((عمل يشغله الفرد بالتخصص تكتسب معرفته بالدراسة والتدريب وتجمع في المعتاد بين الفكر والعمل أو النظر والتطبيق وتتداخل المهنة مع مصطلحات أخرى تتشابه معها وكلها بمثابة أدوار يؤديها الفرد داخل المجتمع الإنساني))[43].

-الحرفة : ((أما الحرفة فهي عمل خاص كذلك في الأغلب الأعم بالخبرة و الممارسة وبدون دراسة ويغلب عليها العمل اليدوي))[44] .

- الوظيفة العامة:

في حين تعتبر ((الوظيفة العامة عمل عام يتعلق بالجهاز الإداري للدولة أو القطاع العام، و قد يشغلها أصحاب المهن وأصحاب الحرف وغيرهم))[45].

مما تقدم يتضح أن المهنة والحرفة عمل خاص يمتهنه الفرد أو يحترفه برغبته الشخصية بعد أن يتقنه سواء بالدراسة أو بالخبرة ولا يتوقف امتهان المهنة أو احتراف الحرفة على قبول أو موافقة أية جهة ، وعليه كل ما تتطلبه المهنة أو الحرفة هو الإلمام بعلومها ومعارفها و فنونها ثم توفير مستلزماتها المادية ، كذلك المهنة تكتسب بالدراسة ثم التدريب أما الحرفة فتكتسب في المعتاد بالخبرة والممارسة ويتصل بهذا الأمران المهنة تجمع بين التنظير والتطبيق أو الفكرة والعمل في حين تنصرف الحرفة إلى الخبرة وممارستها فقط .

أما الوظيفة العامة فهي عبارة عن عمل تسنده الدولة أو جهة عامة إلى الفرد بناء على حصوله على شهادة دراسية ثم صلاحيته وكفاءته للقيامة بذلك العمل، وقد يتولى الوظيفة العامة أصحاب المهن وقد يتولاها كذلك أصحاب الحرف في القليل النادر.

وينتظم أصحاب كل مهنة في ((إطار أو تنظيم ذا طبيعة قانونية يرتب شئونهم ويتولى أمورهم المهنية والاجتماعية، يعرف بالنقابة ويترتب على ذلك التنظيم قيام رابطة مهنية أو اجتماعية بين أبناء المهنة الواحدة))[46]. وينصرف ألاهتمام في هذه الدراسي إلى دراسة العلاقة بين المهنة بالتعريف المتقدم والمشاركة السياسية تلك العلاقة التي افترضت الدراسة قيامها على أساس أن الانتماء إلى مهنة معينة قد يؤدي إلى التأثير بالإيجاب في المشاركة السياسية.

ثانيا: المهنة والإدراك :

الإدراك هو "إعمال قوي العقل وتفعيل قدرات الذهن من أجل النفاذ إلى حقيقة الأشياء وفق طبيعتها"[47] وقد توصلت دراسات عديدة إلى إن ثمة أيديولوجية أو ثقافة تسود بين أبناء المهنة الواحدة فتحدد "مجموعة القيم والأفكار والاتجاهات التي تمثل الطبيعة الواقعية والمحتملة الأداء العمل داخل البناءات الاجتماعية المختلفة، فهناك أيديولوجية عامة تحكم المجتمع على المستوى العام، وهناك أيديولوجية خاصة تحكم المجتمع على المستوى المحلي، وتستمد هذه الأخيرة معاييرها وقيم المجتمع العام، وتعتبر المعرفة المهنية حلقة الوصل بين الأنماط الثقافية للمجتمعات المهنية"[48].

((فأعضاء الجماعة المهنية أي أبناء المهنة الواحدة _ يعيشون عالمهم الخاص بهم الذي يتضمن إطارا معرفيا من القضايا و الاتجاهات والتوقعات والتاريخ المشترك ومن أكثر هذه الحقائق التي أوضحتها بعض الدراسات عن الجماعات المهنية أن أعضاء هذه الجماعات يشاركون وجهة نظر متماثلة واتجاهات وقيم الأعضاء داخل الجماعة المهنية الواحدة))[49].

إن ما تقدم يعني أن أبناء المهنة الواحدة يملكون إدراكا واحدا أو على الأقل متشابها لكافة القضايا والشؤون العامة إضافة إلى تبلور نفس الإدراك تجاه القضايا والمسائل المهنية، وتوحد الإدراك لدى أبناء المهنة تجاه القضايا العامة في المجتمع يعني توحدا في الاتجاهات والموافق تجاه تلك القضايا.

ثالثا: المهنة والسلوك :

لقد اتضح مما تقدم إن للمهنة علاقة قوية بالإدراك الذي يرتبط بدوره بقوة التفكير والفكر، وكذلك للمهنة علاقة وطيدة بسلوك مزاوليها، فلقد سجلت الدراسات في هذا المجال إن أبناء المهنة الواحدة يتشابهون في سلوكهم وتصرفاتهم ونمط حياتهم ومعيشتهم بشكل عام، وترجع تلك الدراسات ذلك التشابه في السلوك إلى توحد الإدراك من جهة ثم إلى قوة العلاقات الاجتماعية والارتباطات المهنية من جهة أخرى[50].

كذلك تشير الدراسات في مجال علم الاجتماع المهني إلى سلوك أبناء كل مهنة يتسم بخصائص وسمات محددة تتواءم مع الثقافة السائدة بينهم التي تحدد أفكارهم وتوجهاتهم

وبالتالي سلوكياتهم تجاه قضايا المجتمع وتفاعلاتهم معها ومن ثم فان علاقة المهنة بكل من الإدراك والسلوك الخاص بأعضائها علاقة قوية[51].

رابعا: المهنة والتخصص :

العلاقة بين المهنة والتخصص علاقة قوية، فالتخصص يعني الانصراف التام والانقطاع إلى فرع من العلم والتفرغ لبحثه ودراسته، والمهنة كما سبق وأوضحت تبنى على العلم وتؤسس على الدراسة ومن ثم نشأت العلاقة الجدلية بين المهنة والتخصص، فالأخير كان أساس ظهور المهنة في كافة نواحي الحياة، كما إن المهنة من جهتها عمقت التخصص وقوت الاتجاه إليه .

وما يعنينا من العلاقة بين المهنة والتخصص هو إن التخصص يمثل أداة وصل من ناحية وأداة فصل من ناحية أخرى، فالتخصص أداة وصل بين أبناء التخصص الواحد و المهنة الواحدة ومن ثم تتعدد الكيانات المهنية، و ينصرف كل منها إلى شئونه الخاصة ومصالحه الذاتية ويتسم في ذات الوقت بخصائصه المميزة له .

خامسا: المهنة والاتصال بالقضايا العامة :

الاتصال بالقضايا والشئون العامة يختلف من مهنة إلى أخرى وكذلك الاهتمام بتلك القضايا والشئون العامة هي تلك القضايا والمسائل التي تهم أكبر قطاع من المجتمع وتشمل هذه القضايا كافة شئون الحياة من السياسية واقتصادية وإدارية وثقافية وحضارية...الخ، ويختلف ترتيب القضايا العامة من حيث الأهمية من المجتمع إلى آخر، كما تختلف داخل المجتمع الواحد من فترة زمنية إلى أخرى [52].

ويتوقف اهتمام أبناء المهنة بالقضايا والشئون العامة على اعتبارات كثيرة، فالمهنة الأكثر اتصالا بتلك القضايا والشئون من حيث التخصص تكون أكثر اهتماما بها مثل المهنة الصحفية أو الحقوقية أو التدريس الجامعي، كذلك التي لها مطالب واحتياجات تتعلق بأعضائها تهتم بالشئون العامة حتى يتم الاستجابة لتلك المطالب والاحتياجات[53] .

سادسا: المهنة والقدرة على صناعة أحداث المجتمع وتطويراته :

تساهم المهنة في صناعة أحداث المجتمع وتطويراته من خلال نوعين من العلاقات والارتباطات، النوع الأول ينصرف إلى العلاقات الارتباطية بين أبناء المهنة الواحدة والتي تؤدي إلى قوة وتماسك أعضاء المهنة وارتباطهم ببعضهم، والنوع الثاني يرتبط بالعلاقات التبادلية بين أبناء المهنة وغيرها من المهن الأخرى ومن خلال هذين النوعين من الارتباطات يساهم أبناء المهن المختلفة في صناعة أحداث المجتمع وتطويراته حيث أنهم يحددون توجهاتهم ومواقفهم من كافة المسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية...الخ

ففي حالة تضامن الجماعات المهنية، تتضح مظاهر تجانس الأفراد وتشابههم في النواحي العقلية والخلقية والاجتماعية، وفي معتقداتهم وعاداتهم وتقاليدهم وغيرها من التشابهات، غير أنه مع حدوث الانقسام داخل الجماعة المهنية تختفي هذه التشابهات العقلية والخلقية بين الأفراد وتزداد فرديتهم ونوعياتهم وأذواقهم وعقائدهم، وبذلك تظهر الفردية وتتبلور معالم الشخصية الذاتية للفرد وتختفي ظواهر سيطرة الجماعة على أفرادها .

وفي ضوء هذه الاعتبارات يتضح أن المواقف والاتجاهات المهنية ترتبط ارتباطا وثيقا بتغير البناء الاجتماعي، وتؤثر في الظواهر الحياة الاجتماعية بوجه عام في كل مرحلة من مراحل تغير هذا البناء وتؤثر بالتالي في تغير القيم والمعايير التي تحدد نمط الأيديولوجية العامة للجماعة المهنية [54].

كذلك عندما تتضافر الجماعات المهنية تتضح مظاهر التجانس في المواقف والاتجاهات بين الأفراد بحيث يكونون وحدة واحدة، ويكون الخروج عن معايير الجماعة فعل يؤذي الشعور الجمعي، ولذلك يستلزم العقاب الجماعي لكل من يخرج على تقليد الجماعة وعرفها، ويكون الهدف هو إحباط هذا الاتجاه واعدة الشعور الأخلاقي للجماعة، ومع انقسام الجماعات المهنية وتباينها يبدأ الشعور الجمعي بين الأفراد في التناقص، ويتجه الأفراد إلى النظر لظواهر الخروج على معايير الجماعة وقيمها على أنه بعض من الأذى يؤذي جزءا من أفراد المجتمع، وهنا يفقد القانون قوة الإلزام ويتناقص العقاب وتقل حدة الضبط الاجتماعي [55].

وتساهم المهنة في التأثير على الروابط الاجتماعية بشكل بين، ففي حالة تضامن الجماعات المهنية يقوم التضامن الاجتماعي على أسس ربط الأفراد بعضهم ببعض بحيث تندمج الشخصية الفردية داخل المجتمع، ويتماثل ذلك في الرأي الذي يقوم على التجانس العقلي و الخلقي بين أفراد المجتمع، ومع انقسام الجماعات المهنية وتبنيها تضعف الروابط الاجتماعية، وينخفض التضامن القائم على أسس التماثل والتشابه، وتظهر مجموعة من الاتجاهات المتباينة يعكس كل منها نمطا معينا من أنماط العلاقات الاجتماعية، وقد تتجه هذه المواقف إلى تحقيق صالح فئة أو طبقة معينة بصرف النظر عن صالح المجموع [56].

وحول دور المهنة في صناعة الأحداث الاقتصادية يلاحظ أنه في حالة تضامن الجماعات المهنية تقوم الملكية على مبدأ الشيوع وتخفيف ظواهر الملكية الفردية، فالملكية حق للجماعة باعتبار أن الجماعة تمثل كلا واحدا متجانسا، غير أنه مع انقسام الجماعات المهنية تنتج ظواهر الملكية الفردية، وترتكز التنظيمات الاقتصادية على مبدأ الاقتصاد الفردي وتقوم العلاقات الاقتصادية على مبدأ التعاقد الفردي الذي ينتج حرية الباب المفتوح لظواهر الكسب الذي يحقق منفعة خاصة بطبقة معينة طبقا لمبدأ العرض والطلب .

سابعا: أثر المهنة علىالمشاركة السياسية :

وتنتقل في هذه الجزئية من دور المهنة بشكل عام في المجتمع إلى دور المهنة في المشاركة السياسية، وهنا يطرح السؤال التالي : هل للمهنة تأثير ملموس على المشاركة السياسية ؟ وكيف يتم ذالك التأثير ؟ وهل يختلف من مجتمع لآخر ؟

ففي حالة تضامن الجماعات المهنية وتضافرها في جسد واحد متكامل، تكون مسئولة عن كل الأفعال والأحداث في المجتمع والتي من ضمنها صناعة واتخاذ القرار السياسي، وتقوم بكل الأعمال التي تضمن سلامة المجتمع وحماية أمنه والدفاع عن حدوده ، ومع انقسام الجماعات المهنية، تختفي التنظيمات السياسية القائمة على التوارث ويحل محلها التعاقد والعلاقات التعاقدية بين الدولة والمواطنين [57].

ومن ثم يتضح أن للمهنة دورا يعتد به في صناعة القرار الذي يتعلق بترتيب شؤون الناس وتصريف أمورهم وهذه عينها المشاركة السياسية، ولكن إذا كان هذا هو الإجمال فكيف يتم ذلك تفضيلا :

إن الثابت عمليا أن ثمة مهنا تتم بمسائل المشاركة السياسية أكثر من غيرها وذلك نابع من تماسها مع القضايا العامة واتصالها الوثيق بصناعة القرار وتملكها لمقدرات القوة التي تمكنها من الضغط في اتجاه اتخاذ القرار السياسي بما يحقق مصالحها أولا ومصالح سائر أفراد المجتمع ثانيا .

وللظروف القاهرة التي يمر بها المجتمع تبرز أهمية المهنة والترابط المهني حيث يتكاثف المجتمع بوعي كامل وإدراك عميق لأهمية ذلك التكتل من اجل مساندة المجتمع حتى يتجاوز مهنته وظروفه الاستثنائية[58].

إن أول ادوار المهنة في المشاركة السياسية يبدأ من الإدراك العميق الذي توليه المهنة على اختلاف تخصصاتها للمسائل والقضايا التي تهم المجتمع وتؤثر في تفاعلاته وتطوراته، وذلك الإدراك يختلف من مهنة إلى أخرى، فثمة مهنة يتميز إدراكها للقضايا العامة بالعمق الشديد الذي يتبعه مشاركة فعالة وإصرارا أو تصميما على التعامل معها من منظور معين ومعالجتها بطرق محددة، وثمة مهن أخرى تتعامل مع تلك القضايا بسطحية وضحالة وعدم اكتراث بما يجعل مشاركتها هامشية ووزنها محدود عند بلورة البدائل والطروحات ومعنى ما تقدم إن الإدراك العميق الذي تتعامل به المهن المختلفة مع قضايا المجتمع يترتب عليه مشاركة ترتبط طرديا مع درجة عمق الإدراك[59].

ويتوقف على إدراك أبناء المهنة للقضية السياسية الحاسمة داخل المجتمع إمكانية إقدامهم على تقدم الطروحات والرؤى والآراء التي تعبر عن وجهة نظرهم لمعالجة تلك القضايا، ومفاد ذلك أن الانتماء المهني يقوي الإدراك ويعمقه للقضايا الحاسمة لأعضاء المهنة من تقديم الطروحات والرؤى[60] .

يضاف إلى ما تقدم إن المهنة كذلك تساعد على المشاركة السياسية من خلال الحوارات والنقاشات التي يغذيها عمق الإدراك للقضايا العامة إلى جانب الإيديولوجية الخاص بالمهنة، وتنتج هذه الحوارات والمناقشات بلورة توجهات ومواقف تتخذها المهن تجاه تلك القضايا ومن ثم تتعمق المشاركة السياسية الخاصة بالمهن[61].

ثم تواصل المهنة دعمها للمشاركة السياسية حيث يعمد أعضاء المهن المختلفة من خلال العمليات المتقدمة إلى دراسة البدائل والحلول للقضايا المختلفة ثم تحديد الحلول

النهائية وتقديمها كمشاريع قرارات لمعالجة تلك القضايا ثم تباشر المهن ضغوطها من اجل اتخاذ القرار الذي يضفى على تلك المشاريع طابع الرسمية وبجعلها قرارات قابلة للتنفيذ والتطبيق، ومما لا شك فيه أن القرارات التي توصلت إليها الاتحادات المهنية تحقق مصالحها الخاصة أولا ثم تحقق مصالح المجتمع ثانيا، وبذا تكون المهنة قد ساهمت بشكل فاعل في دفع أعضائها للمشاركة في صناعة واتخاذ القرار[62].

بعد ذلك يبرز دور المهنة مرة أخرى في المشاركة السياسية من خلال القيام بدور رقابي على تنفيذ القرار، ويشمل ذلك الدور مراقبة عمليات التنفيذ والنتائج المتحققة ومدى توافقها مع الخطة المرسومة،وهذا الدور الرقابي من الأدوار المهمة للمهنة في المشاركة السياسية وذلك انطلاقا من خبرة أعضاء المهن المختلفة في الحياة العملية بكافة نواحيها ومجالاتها وفهمهم العميق لتفاعلات المجتمع التي قد تخفى بداخلها الكثير من الخبايا على أفراد المجتمع[63].

وتصل المهنة بدورها في المشاركة السياسية إلى نهايته حيث تتيح الفرصة لأعضائها الذين هم على خبرة ودراية ومعرفة بأن يتمكنون من تقويم حركة النظام السياسي فيضعون أيديهم على الاختلالات والانحرافات ويقدمون لها المعالجات، ويضعون النظام السياسي دوما في منهج الصحيح[64].

النتائج :

1- للمهنة دور يمكن إن يعول عليه في صناعة القرار السياسي،الذي يعني بترتيب شؤون الناس وتصريف أمورهم وذلك من خلال تضامن الجماعات المهنية لتكون لديها اهتمامبالأفعال والأحداث الهامة في المجتمع ومن ضمنها صناعة واتخاذ القرار السياسي .

2- هناك تفاوت بين المهن المختلفة في التأثير على القرار السياسي وذلك حسب درجة اهتمامها بالمشاركة السياسية ومدى قوة الضغط الذي تشكله على الجماعات التي تصنع القرار السياسي .

3- هناك ارتباط طردي بين درجة عمق الإدراك لدى أصحاب المهن المختلفة لقضايا المجتمع المتعدد والمشاركة السياسية .

4- تلعب المهنة دور كبير في الرقابة على تنفيذ القرارات، ويساعد على ذلك خبرة أعضاء المهن المختلفة في الحياة العملية والفهم العميق لتفاعلات المجتمع، فتتاح الفرصة لأعضائها فتمكنهم من تقويم حركة النظام السياسي ليضعوه في منهجه الصحيح .

وعلى هذا يمكن أن نخرج بالتوصيات التالية:

1- بما أن المهنة تشمل شريحة واسعة من المجتمع، وهي الشريحة الأكثر إصرارا على متابعة مصالحهم مما يتحيح الفرصة للحوار والنقاش حول القضايا العامة فيجب الحث على زيادة التكتل والترابط بين المهن المختلفة من خلال الروابط والنقابات المهنية لتشكيل ساند قوي للمجتمع في اتخاذ قراراته السياسية المناسبة والصحيحة .

2- إعطاء التكتلات المهنية فرص المشاركة الرسمية في الحوار والنقاش عبر المؤسسات السياسية والسيادية في المجتمع لتكون لهم فرصة اكبر في طرح الآراء والمقترحات والحلول مما يحد من اللجوء إلى الاعتصام والإضراب الذي غالبا ما يلجئ لها أصحاب المهن المختلفة كوسيلة للحصول على ما يعتبرونها حقوقا لهم فيصرفهم ذلك عن دورهم في المشاركة السياسية.

الهوامش:

1- الخولي بسيوني محمد ، موسعة الدرر الزاهرة في الاصالة المعاصرة ، المجلد الأول ، السياسة والحكم في الاسلام ، الجزء الثاني ، نحو السياغة النظرية السياسية اسلامية معاصرة ، قبرص ، مركز دراسات العالم الاسلامي ، 2004 ص 158 .

- عبد الوهاب كاره محمد ، سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي للبيئة العربية ، القاهرة ، دار غريب للطباعة 1999،ص28

2- المرجع السابق ،ص289.

3- غيث. محمد عاطف و آخرون ، مجالات علم الاجتماع المعاصر ، أسس نظرية و دراسات واقعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1985 ، ص536.

4- برو.فيليب،علم الاجتماع السياسي،ترجمة محمد غلاب،صاصيلا المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر 1998 ص83

5- الخولى بسيوني ، موسوعة الدرر الزاهرة في الأصلة المعاصرة،المجلد الأول،السياسة والحكم في الإسلام،الجزء الثاني، ،قبرص،مركز دراسات العالم الإسلامي 2004 ، ص 23.

6- سعد. إسماعيل على ،مبادئ علم السياسة، دراسة في العلاقة بين علم السياسة و السياسة الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1992 ،ص217

7- الزيات السيد عبد الحليم ، التنمية السياسية ، دراسة في الاجتماع السياسي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1998 ، ص63.

8- سعد. إسماعيل علي ،المجتمع و السياسة، دراسة في النظريات و المذاهب و النظم ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1999،ص329.

9- الخولي. بسيوني ، موسوعة الدرر الزاهرة و الأصالة المعاصرة ،المجلد السادس نظرة الإسلام للمجتمع و الحياة الاجتماعية ، الجزء الأول ، ، قبرص مركز الدراسات العالم الإسلامي 2004،ص53.

10- المرجع السابق ، ص247.

11- البيج .حسين عنوان ، المشاركة السياسية و العملية السياسية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 9 ،1997، ص83.

12- بن قبيلة. المكي محمد ، الديمقراطية وحقوق الإنسان من منظور جماهيري ، مجلة دراسات ، الدار الجماهيرية النشر و التوزيع ، مصراتة 1999 .

13- الجوهري. عبد الهادي ،المشاركة الشعبية في التنمية الاجتماعية،المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية،مصر،العدد الأول، المجلد15، 1978.

14- بدوي.ثروت ، أصول الفكر السياسي و النظريات و المذاهب السياسية الكبرى ، القاهرة ، دار النهضة العربية 1976،ص7.

15- روسو. جان جاك، العقد الاجتماعي،ترجمة ذوقان قرقوط،بيروت،دار القلم 1975،ص23.

16- بدوي. ثروت ، مرجع سابق ص ص112-113 .

17- عباس. عبد البديع أحمد ، أصول علم السياسة ، الطبعة الثانية، القاهرة،مكتبة عين شمس 1982 ، ص 231.

18- درويش إبراهيم ،النظام السياسي ، القاهرة، دار النهضة العربية 1975 ص 99 .
19- المرجع السابق ، ص 101.
20- سعد. إسماعيل علي ، المجتمع والسياسة ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1983 ، ص ص 162 – 163.
21- المرجع السابق ص 184.
22- عبد المعطي. علي ، السياسة ، أصولها وتطورها في الفكر الغربي (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1983 ص81.
23- المرجع السابق ، ص 82.
24- ألباز. داود عبدا لرزاق،حق المشاركة في الحياة السياسية ،رسالة دكتوراه ،غير منشورة كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية 1999.
25- توشار. جان ، تاريخ الفكر السياسي،ترجمة الدكتور علي مقلد ، يدون ، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع 1981 ، ص 516.
26- المرجع السابق ، ص 520.
27- سباين. جورج ، تطور الفكر السياسي ، الجزء الخامس ، ترجمة محمد فتح الله الخطيب ، القاهرة ، دار المعارف بمصر 1971 ،ص142.
28- المرجع السابق ، ص 145.
29- توشار. جان ، تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص564.
30- سباين. جورج ،تطور الفكر السياسي ، مرجع سابق ،ص148.
31- الخولي بسيونى ، نحو صياغة نظريه سياسية ، مرجع سابق ،ص152.
32- فاضل. صدقي يحي ، الفكر السياسي الغربي العالمي ، دراسة في الأصول و المبادئ ، جدة ، مكتبة مصباح 1990، ص315.
33- نصر. محمد عبدا لمعز ، في النظريات و النظم السياسية ، القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية ،1969،ص183.
34- الجوهري. عبدا لهادي ، المشاركة الشعبية و التنمية الاجتماعية ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الخامس عشر ، العدد الأول ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، يناير 1978 ، ص ص 88-89

35- الهوني. محمد على ، أصول علم السياسة ، القاهرة ،عالم الكتب ، 1981،ص 21-216.
36- الخولي. بسيوني ، مرجع سبق ذكره ،ص 173.
37- فيللى. نيوقولا ميكيا ، الأمير ، ترجمة خيري حماد ،بيروت ، المكتبة التجاري للطباعة و النشر 1970،ص26.
38- عيسى. محمود خيري ، و بطرس غالي ، المدخل في علم السياسة القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1982،ص384.
39- الخولي. بسيوني ، مرجع سابق ، ص163.
40- الخولي. بسيوني ، مرجع سابق ،ص154.
41- المرجع السابق ، نفس الصفحة .
42- المرجع السابق ، ص155.
المرجع السابق ، نفس الصفحة .
43- المرجع السابق ، ص 58.
44- الخولي بسيونى ، العلوم الطبيعية ، مرجع سابق ،ص 22.
45- الزيات كمال عبد الحميد ، علم الاجتماع المهني مدخل نظري،القاهرة،مكتبة نهضة الشرق، 1986، ص113.
46- المرجع السابق ، نفس الصفحة .
47- المرجع السابق ، ص 118 .
48- المرجع السابق نفس الصفحة .
49- المرجع السابق ص 20 .
50- المرجع السابق نفس الصفحة .
51- الخشاب مصطفى ، دراسة المجتمع ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو الحصرية ، 1975 ، ص 66 .
52- المرجع السابق نفس الصفحة .
53- سعفان حسن اشحاتة ، أسس علم الاجتماع ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1972 ، ص 274 .
54- الزيات كمال عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 118 .

55- المرجع السابق ، ص 119 .
56- المرجع السابق ، ص 120 .
57- المرجع السابق ، نفس الصفحة .
58- المرجع السابق ، نفس الصفحة .
59- هس بيث وآخرون ، علم الاجتماع، ترجمة محمد مصطفى الشعبني، الرياض، دار المريخ، 1980، ص 266 .
60- المرجع السابق ، 267 .
61- المرجع السابق ، نفس الصفحة .
62- الزيات كمال عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 120 .
63- الخولي بسيوني مرجع سابق ، ص154 .
64- المرجع السابق ، ص 155 .

Journal of Total Science
Volume (4), Issue (13), (NOV. 2020)
ISSN: 2518-5799

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (4)، العدد (13)، (نوفمبر 2020)
ردمد: 2518-5799

جاهزية عناصر العملية التعليمية واثرها على اعتماد تطبيقات التعليم الالكتروني

دراسة استطلاعية للتنبؤ بإمكانية تطبيق التعليم الالكتروني بجامعة الجفارة

أ.اكرم امحمد بلقاسم

محاضر بكلية الاقتصاد جامعة الزاوية

الملخص

تستند فكرة البحث الحالي على محاولة محاكاة نماذج الجامعات العربية والأجنبية في تبنيها لتطبيقات التعليم الالكتروني ، لتقليص الفجوة الرقمية في المجلات المعرفية بين تلك الجامعات وجامعة الجفارة . واستناداً إلى ما سبق فان المتطلبات المتعلقة بالتعليم الالكتروني تعد من المحاور التي تتاح لمختلف الجامعات على نحو متكافئ ، إلا أن تحقيق الفاعلية التعليمية بوصفها تحقيق للأهداف تكون مرهونة بعوامل حرجة متعددة ، لعل من أبرزها ما يتعلق بمدى جاهزية العناصر التعليمية الحالية للتعامل مع تلك المتطلبات للتعرف على جدوى ذلك التحول. وقد تم التركيز على المتطلبات التقنية تحديداً ، بوصفها الأساس الذي يحدد فاعلية التعليم الالكتروني. واستناداً على ما سبق ، فقد سعى البحث الحالي للتعرف على مدى جاهزية عناصر العملية التعليمية والمتمثلة بكل من الكوادر التدريسية والطلبة والمناهج الدراسية والموظفون المساعدون والاداريون واثرها على تطبيق التعليم الالكتروني بجامعة الجفارة .

Abstract

The idea of the current research is based on an attempt to simulate the models of Arab and foreign universities in their adoption of e-learning applications, to reduce the digital gap in knowledge journals between those universities and the University of Jafara. Based on the foregoing, the requirements related to e-learning are among the axes that are available to various universities on an equal basis. However, achieving educational effectiveness as the achievement of goals is dependent on multiple critical factors, perhaps the most prominent of which is related to the readiness of the current educational elements to deal with these requirements to identify The feasibility of that transformation. The focus was on the technical requirements specifically, as the basis for determining the effectiveness of e-learning. Based on the above, the current research sought to identify the extent of the readiness of the elements of the educational process, represented by the teaching staff, students, curricula, assistant and administrative personnel, and their impact on the application of e-learning at the University of Jafara.

المقدمة:

لقد شهد العالم منذ العقود الأخيرة من القرن الماضي تطورات هائلة في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات ، والتي شهدت تطبيقات مختلفة وفي شتى المجالات ، ولعل من ابرز تلك التطبيقات ما يتمثل في المجالات التعليمية.

لقد أدت هذه التغييرات إلى ظهور أنماط تعليمية جديدة ، وتحديداً في مجال التعلم الذاتي، إذ يصمم البرنامج التعليمي بما يلاءم المتعلم وفقاً لقدراته الذهنية وسرعة تعلمه ، فضلاً عما يمتلكه من خبرات ومهارات سابقة ، فقد ظهر أولا مفهوم التعليم بالمراسلة ، ثم التعليم المستند على الحاسوب ، بالإضافة إلى التعليم عن بعد باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات والذي أطلق عليه لاحقاً مصطلح التعليم الالكتروني.

واستناداً إلى ما سبق فقد سعى الباحث لمحاولة التحقق من جدوى اعتماد تطبيقات التعليم الالكتروني وفاعليته المتوقعة في جامعة الجفارة ، فضلاً عن التعرف على ابرز المحددات المحتملة التي قد تنشأ عند تطبيق هذا النظام التعليمي ، ولغرض تحقيق ذلك فقد تم تصميم استمارتي استبانة تنسجم مع مجتمعي البحث ، لتحليل آراء كل من أعضاء الكادر التدريسي وعينة من طلبة المرحلة المنتهية جامعة الجفارة.

وبعد تحليل النتائج تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات ، لعل من أبرزها انخفاض قدرات والمعارف التقنية للطلبة ، والمتمثلة باستخدام البرمجيات المكتبية ، فضلاً عن البريد الالكتروني ، إضافة إلى انخفاض نسبي في جاهزية نسبة كبيرة من أعضاء الكادر التدريسي في القسم المبحوث ، في مجال توظيف تقنيات المعلومات في العملية التعليمية.

وفي ضوء ذلك قدم الباحث مجموعة من المقترحات ، لعل من أهمها ضرورة حوسبة المناهج الدراسية ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إعادة صياغة المناهج وفق صيغ الكترونية وإيداعها في موقع الجامعة وكلياتها في الشبكة الدولية.

وقد تضمن البحث أربعة محاور رئيسة تمثل الأول بالمنهجية البحثية ، في حين تناول المحور الثاني الإطار النظري للبحث ، في حين تضمن المحور الثالث تحليل البيانات ومناقشة النتائج ، وأخيرا تم تخصيص المحور الرابع لاستعراض الاستنتاجات والمقترحات.

مشكلة الدراسة:

تنطلق المشكلة البحثية من اعتبارات أساسية تتعلق بقصور التوجهات الجامعية نحو التعامل مع أنظمة التعليم التقليدي ، دون مراعاة التطبيقات التعليمية المعاصرة ، والمستندة على تقنيات المعلومات والمتمثلة بالتعليم الالكتروني ، وان جاهزية عناصر العملية التعليمية لها تأثير كبير على إمكانية تطبيق هذه التقنيات ، وفي سياق إيضاح ما سبق ، يمكن صياغة التساؤلات البحثية ، وعلى النحو الأتي:

1. ما مستوى جاهزية العناصر التعليمية لجامعة الجفارة لاعتماد تطبيقات التعليم الالكتروني ؟
2. ما هي الفجوة بين واقع التعليم التقليدي وأسس التعليم الالكتروني في الجامعة؟
3. ما مستوى فاعلية (جدوى) التحول نحو التعليم الالكتروني ؟

فرضيات الدراسة:

تم صياغة فرضيات الدراسة من خلال المخطط الفرضي للدراسة والتي تتكون من فرضية رئيسية واحدة واربع فرضيات فرعية :

(H1) لايوجد اثر دو دلالة إحصائية لجاهزية عناصر العملية التعليمة على اعتماد تطبيقات التعليم الالكتروني

(H0): يوجد اثر دو دلالة إحصائية لجاهزية عناصر العملية التعليمة على اعتماد تطبيقات التعليم الالكتروني.

- (H1,1): لايوجد اثر دو دلالة احصائية لعنصر الكادر التدريسي على اعتمد تطبيقات التعليم الالكتروني .
- (H1,2): لايوجد اثر دو دلالة احصائية لعنصر الطلبة في اعتماد تطبيقات التعليم الالكتروني .
- (H1,3) : لايوجد اثر دو دلالة احصائية لعنصر المناهج الدراسية على اعتماد تطبيقات التعليم الالكتروني .
- (H1,4) : لايوجد اثر دو دلالة احصائية لعنصر الموظفون المساعدون في على اعتماد تطبيقات التعليم الالكتروني .
- (H1,5) : لايوجد اثر دو دلالة احصائية لعنصر الإداريون على اعتماد تطبيقات التعليم الالكتروني .

منهج الدراسة : أعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة متغيري الدراسة عبر استخدام الأسلوب التطبيقي والبحث الميداني المتضمن استخدام العديد من الطرق والمعالجات الإحصائية ذات العلاقة بموضوع البحث

مجتمع الدراسة : تم اعتماد الادارة العامة لجامعة الجفارة بما فيها من كليات لتطبيق البحث واستحصال البيانات المطلوبة من خلال الاستبانة .

عينة الدراسة : أما عينة الدراسة فهي عينة عشوائية من كليات جامعة الجفارة (كلية الاقتصاد ، كلية الزراعة ، كلية الفنون) ، وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة (65) استبانة ، وقد تم استرجاع (60) منها، اي بنسبة استجابة بلغت(92%).

اهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من كونها تقيس طبيعة اثر جاهزية العناصر التعليمية على اعتماد تطبيقات التعليم الالكتروني والمستويات المتعلقة بالمعرفة والتقنية والخبرة في استخدام التقنية.

اهداف الدراسة:

- التعرف على اثر جاهزية العناصر التعليمية في التعليم الالكتروني
- التعرف على مستوى تطبيق التعليم الإلكتروني في جامعة الجفارة
- التعرف على مستوى استجابة العناصر التعليمية لاستخدام تطبيقات التعليم الالكتروني

الجانب النظري

أولا: مفهوم التعليم الالكتروني

يعرف عصرنا الراهن بعصر الثورة التقنية والتضخم المعرفي ، فقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين ، تقدما هائلا في مجال تقنيات المعلومات ، وحولت الوسائل التقنية الحديثة العالم إلى قرية صغيرة. وانعكس هذا التطور في مجالات عديدة ، لعل من أبرزها مجال التعليم ، الذي يستند على تقنيات المعلومات ، إذ أطلق عليه مصطلح التعليم الالكتروني ، والذي يعد من الوسائل المتطورة والمعاصرة في مجال التعليم. وقد قدم الباحثون في هذا المجال العديد من الإسهامات التي توضح أسس التعليم الالكتروني.

وقبل الشروع في استعراض مفاهيم التعليم الالكتروني والمصطلحات المتعلقة به ، لا بد من التفرقة بين مصطلحي التعليم والتعلم ، إذ سيتم إعطاء تعاريف موجزة للتمييز بين هذين المصطلحين ، وعلى النحو الأتي :

إذ يعرف التعلم بأنه تغيير وتعديل في سلوك ثابت نسبيا وناتج عن التدريب ، حيث يتلقى المتعلم في التعلم معلومات أو يكتسب مهارات تؤدي إلى تغيير في سلوكه. في حين يعرف مصطلح التعليم بأنه العملية المنظمة التي يمارسها التدريسي بهدف نقل ما بذهنه من معلومات ومعارف إلى الطلبة الذين هم بحاجة إليها . (قطامي ، 2002، 18 ، 44)

واستنادا على ما سبق يستنتج الباحثان أن مصطلح التعلم يكون ذاتيا (متعلم بنفسه) إذ يركز على المتعلم أو المتلقي ، في حين أن مصطلح التعليم يركز على التدريسي (الملقي) أو المصدر.

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف التعليم بأنه عملية حفز واستثارة لقوى المتعلم العقلية ونشاطه الذاتي وتهيئة الظروف المناسبة التي تمكن المتعلم من التعلم (www.education.edu).

إن استعراض المفاهيم السابقة يسهم على نحو كبير في حل الإشكاليات التي قد تقع نتيجة التداخل بين المصطلحات ، فضلا عن المساهمة في صياغة مفاهيم على نحو واضح ، واستنادا على ما سبق فانه يمكن استعراض مفاهيم التعليم الالكتروني والمصطلحات المتعلقة به على النحو الآتي :

إذ يعرف التعليم الالكتروني بأنه طريقة للتعليم باستخدام تقنيات الاتصال الحديثة من الحاسبات الالكترونية وشبكاتها ووسائطها المتعددة من صوت وصورة ، ورسومات ، واليات البحث ، ومكتبات الالكترونية ، لإيصال المادة العلمية للمتعلم بأقصر وقت واقل جهد واكبر فائدة (الموسى ، 2003 ، 3).

كما يعرف بأنه نظام خاص بالعناصر التعليمية ، بحيث يتحقق التفاعل من خلال الروابط بين الطلبة وبين العناصر التعليمية الأخرى (العفيفي ، 2005 ، 4).

ولقد قدمت الجمعية الأمريكية تعريفاً للنظام بوصفه ذلك النظام الذي يشير إلى الحالات التي يكون فيها التعليم طبقا للأسلوب الذي بموجبه يكون التدريسي والطالب في منطقتين جغرافيتين مختلفتين. أما رابطة الولايات المتحدة للتعليم الالكتروني فقد عرفت التعليم الالكتروني بأنه إيصال العلوم والمعارف الكترونيا باستخدام تقنيات المعلومات ، كالقمر

الصناعي ، الفيديو ، الصوت ، الرسوم ، الصور ، وتقنيات الوسائط المتعددة ، والأشكال الأخرى للتعليم الالكتروني (رباح ، 2004 ، 17) .

وقد عرف (Oliver) التعليم الالكتروني بأنه من الوسائل التعليمية التي تعتمد على تقنية الاتصالات الالكترونية وتقنيات الخدمة الذاتية ، لإتاحة المعرفة للذين يتواجدون خارج قاعة المحاضرة (العلاق ، 2004 ، 7).

ويعرف (الساعي ، 2007 ، 1) التعليم الالكتروني بأنه طريقة إبداعية لتقديم بيئة تفاعلية متمركزة حول المتعلمين ، ومصممة مسبقا بشكل جيد ، بحيث تكون متاحة لأي فرد ، وفي أي مكان وزمان ، باستعمال خصائص ومصادر وتقنيات الانترنت والتقنيات الرقمية بالتطابق مع مبادئ التصميم التعليمي المناسبة لبيئة التعليم المفتوحة المرنة والموزعة.

في حين يعرف كلا من (عليان و الدبس ، 1999 ، 439) التعليم الالكتروني من جانب المستفيدين منه بأنه تعلم جماهيري يقوم على فلسفة تؤكد حق الأفراد في الوصول إلى الفرص التعليمية المتاحة ، أي انه تعليم مفتوح لجميع فئات المجتمع ويمتاز بعدم تقيده بوقت محدد أو فئة من المتعلمين ولا يقتصر على مستوى أو نوع معين من التعليم إذ يتناسب مع طبيعة وحاجات المجتمع وأفراده وطموحاتهم.

ويتفق (المبارك ، 2004 ، 22) مع المفاهيم السابقة ، إذ عرف التعليم الالكتروني على انه التعليم الذي يهدف إلى إيجاد بيئة تفاعلية غنية بالتطبيقات المعتمدة على تقنيات الحاسوب الآلي والشبكة العالمية للمعلومات بحيث تمكن الطالب من الوصول إلى مصادر التعلم في أي وقت ومن أي مكان .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من التعاريف الخاصة والمتعلقة بالتعليم الالكتروني وتختلف هذه التعاريف حسب وجهات النظر الآتية : (الدباسي ، 2003 ، 440)

- فمن وجهة نظر الطلبة ، فيقصد بالتعليم الالكتروني التحرر من القيود الزمانية والمكانية والسماح لهم بالتمتع بمزيد من الفرص التعليمية بغض النظر عن العمر والمهنة والمكان والزمان .
- إما الدولة فلها وجهة نظر مختلفة إذ أنها ترى أن التعليم الالكتروني يحقق ديمقراطية التعلم وذلك بزيادة عدد الطلبة وتوصيل نظم التعليم والتدريب إلى جماعات لا تتوفر لها سوى فرص محددة من التعليم والتدريب التقليدي .

ثانيا: عناصر التعليم الالكتروني

إن العناصر التعليمية في أي نظام تعليمي تعد متماثلة ، بوصفها مرتكزات لا يمكن الاستغناء عنها ، إلا أن الاختلاف يكمن في الكيفيات التي تتفاعل مع بعضها ، ويمكن إيضاح ذلك على النحو الآتي: (المبارك ، 2004 ، 17)

1. **الطلبة** : يعد عنصر الطلاب الأساس في أي برنامج تعليمي ، لذا فان الاهتمام باحتياجاتهم وميولهم يعد مقياس من المقاييس التي يحكم بها على مدى نجاح البرنامج التعليمي . ويتمثل الدور الرئيسي للطالب بالتعلم ، إذ يتطلب التعلم وجود دوافع داخلية للمتعلم ، فضلا عن القدرة على تحليل وتطبيق المحتوى التعليمي الذي يتم دراسته ، وعندما يتم التعليم في ظل وجود مسافة مادية تنشأ تحديات إضافية ، إذ غالبا ما يكون الطلاب مفصولين عن غيرهم ممن يشتركون معهم في نفس الخلفية الثقافية والاهتمامات ، إذ أن هؤلاء الطلاب يمتلكون فرص قليلة للتعامل مع المدرس خارج الفصل الدراسي ، إذ لابد للطلبة اعتماد الوسائط التقنية في عملية التواصل من اجل سد الفجوة التي تفصل بين الطلبة من جانب .
2. **الكادر التدريسي:** يعد أعضاء الهيئة التدريسية في مختلف أنواع التعليم من ابرز المرتكزات التي تحدد نجاح العملية التعليمية ، وعلى الرغم من اختلاف أسلوب عمل التعليم الالكتروني عن التعليم التقليدي في العديد من الجوانب ، إلا أن دور التدريسي يستند على نفس المنطلقات الأكاديمية بوصفه الفرد الذي يتولى مهمة تقديم المادة العلمية ، غير أن الآلية المعتمدة في إلقاء المحاضرات من خلال الوسائط الرقمية ، وما يتبع ذلك من جوانب تفاعلية مع الطلبة هي التي ستكون محور الاختلاف ، والتي ستثير جملة من التحديات ، ويكمن تحديد بعض الخطوات الأساسية التي يقوم بها التدريسي لمواجهة التحديات الخاصة بمتطلبات التعليم الالكتروني على النحو الأتي:
   * تحديد احتياجات الطلبة المتعلمين في ظل غياب الاتصال المباشر وجها لوجه .
   * اعتماد مهارات تدريسية تلبي الاحتياجات المتنوعة والمتباينة للطلبة .
   * امتلاك المهارات التقنية اللازمة للتعامل مع الشبكات وتقنيات المعلومات .
3. **المناهج الدراسية:** تعد المناهج الدراسية العنصر الثالث الرئيسي من عناصر العملية التعليمية في المؤسسات المختلفة ، وتنسجم محتويات المناهج التعليمية التقليدية من حيث المضمون بشكل كبير مع مضمون المناهج المعتمدة وفق أسلوب التعليم

الالكتروني ، إلا انه يستلزم إجراء بعض الصياغات وإعادة النظر في بعض المفردات لكي تتلاءم مع طبيعة عمل التعليم الالكتروني وتحديدا في الموضوعات ذات التطبيقات العملية (على سبيل المثال تطبيقات العلوم الصحية كالتخصصات الهندسية والكيمياء .....) .

4. **الموظفون المساعدون** : إذ يقوم هؤلاء الأشخاص من التأكد من أن العمليات المطلوبة لنجاح البرامج قد تم التعامل معها بفاعلية ، ففي معظم البرامج الناجحة للتعليم الالكتروني يتم توحيد مهام الخدمات الداعمة لتشمل تسجيل الطلبة ونسخ وتوزيع المواد وتوفير الكتب الالكترونية وعمل التقارير الخاصة بالدرجات وإدارة المصادر التقنية.
5. **الإداريون**: تزداد المشكلات التنظيمية والإدارية تعقيدا في إدارة التعليم الالكتروني ، والمعروف إن الجامعة التقليدية تميل للمركزية والجمود ، بينما يكمن نجاح التعليم الالكتروني في اللامركزية والمرونة اللازمين لتكامل العديد من المكونات المتباينة في نسق متكامل يسعى لبلوغ غاية مشتركة .

ثالثاً: خصائص التعليم الالكتروني

ينفرد التعليم الالكتروني عن غيره من أنماط التعليم ببعض الخصائص المتعلقة بطبيعته والتي يمكن عرضها على النحو الآتي (الساعي ، 2007 ، 26) :

1. العالمية: إذ يتيح التعليم الالكتروني إمكانية الوصول إلى المعلومات والمعرفة في أي وقت وفي أي مكان من دون أي حواجز .
2. التفاعلية: ويقصد بها التفاعل بين محتوى المادة العلمية والطلبة والتدريسيين والتعامل مع المادة العلمية .
3. الجماهيرية: ويتمثل بعدم اقتصار التعليم على فئة دون أخرى من الناس ، وليس هذا فحسب بل يمكن لأكثر من متعلم في أكثر من مكان أن يتعامل ويتفاعل مع البرنامج التعليمي في آن واحد .
4. الفردية: إن التعليم الالكتروني يتوافق مع حاجات كل طالب ويلبي رغباته ويتماشى مع مستواه العلمي.
5. التكاملية: ويقصد بها تكامل كل مكوناته من العناصر مع بعضها البعض من اجل تحقيق أهداف تعليمية.

6. المرونة في سياسة القبول: لا تتقيد أنظمة التعليم الالكتروني بنفس المعايير التي تطبق في الجامعات التقليدية ، إذ يمكن أن تقبل الجامعة المفتوحة خريجي المرحلة الثانوية ، بغض النظر عن تقديراتهم شريطة اجتياز متطلبات محددة للدراسة كما يمكن للطالب أن يختار مادة أو أكثر ويعاود الدراسة بعد انقطاع (الساعي ، 2007 ، 5).
7. يعتمد التعليم الالكتروني على قدرات الطالب في تعليم نفسه (التعلم الذاتي) ، فضلاً إمكانية تعامله مع زملائه في مجموعات صغيرة (تعلم تعاوني) .
8. يستند التعليم الالكتروني على خصائص مماثلة للتعليم التقليدي فيما يتعلق بإمكانية قياس مخرجات العملية التعليمية بالاستعانة بوسائل تقويم مختلفة ، مثل الاختبارات ومنح الطلبة شهادة معترف بها.
9. انخفاض تكلفة التعليم بالمقارنة مع التعليم التقليدي وسهولة تحديث البرامج والمواقع الالكترونية عبر الشبكة العالمية للمعلومات.
10. يحتاج التدريسي في هذا النمط من التعليم إلى توفير تقنيات معينة ، كالحاسوب وملحقاته والانترنت ، والشبكات المحلية .

رابعاً: مميزات التعليم الالكتروني

يمتاز التعليم لالكتروني بمجموعة من المميزات تميزها عن التعليم التقليدي ، ولعل من ابرز هذه المميزات ما يأتي:

1- زيادة إمكانية تفاعل الطلبة فيما بينهم من جهة وبين الطلبة والجامعة من جهة أخرى وذلك لسهولة الاتصال بين هذه الأطراف في عدة اتجاهات مثل مجالس النقاش ، البريد الالكتروني ، غرف الحوار ، وان ما سبق من وسائل الاتصال تزيد وتحفز الطلبة على المشاركة والتفاعل مع المواضيع المطروحة ، مما يساعد في تكوين أساس متين عند الطلبة وتتكون عنده معرفة وآراء قوية وذلك من خلال ما اكتسبه من معارف ومهارات عن طريق غرف الحوار.
2- المساواة: تتيح أدوات الاتصال لكل طالب فرصة الإدلاء برأيه ، في أي وقت ودون حرج ، في حين أن المحاضرات التقليدية قد تحرمه من هذا الميزة ، والسبب قد يعود إلى ضعف صوت الطالب نفسه أو الخجل أو غيرها من الأسباب. تعد هذه الميزة أكثر فاعلية للطلبة الذين يعانون من الخوف والقلق ، إن هذا الأسلوب في التعليم يجعل الطلبة يتمتعون بشجاعة اكبر في الحوار.

3- سهولة الوصول: يتيح التعليم الالكتروني سهولة كبيرة في الوصول إلى التدريسي ، في أسرع وقت دون التقيد بالاعتبارات الزمانية ، إذ يمكن للطالب إرسال استفساراته للتدريسي من خلال البريد الالكتروني.

4- إمكانية تكييف طريقة التدريس بما يناسب ظروف الطالب ، إذ يمكن تلقي المادة العلمية بالطريقة التي تناسب الطلبة ، فمنهم من تناسبه الطريقة المرئية ومنهم من تناسبه الطريقة المسموعة أو المقروءة ، فالتعليم الالكتروني تتيح إمكانية توفير المصادر بطرق مختلفة ، تسمح بتكيفها بما يناسب الطالب (الموسى، 2003 ، 15).

5- عدم التقيد بالاعتبارات المكانية بين الطلبة والكادر التدريسي .

6- يسهم التعليم الالكتروني في رفع مستوى مهارات التعامل مع الحاسوب والاطلاع على الانترنت ، بما يوسع الجوانب المعرفية للطالب .

7- يوفر تكاليف الانتقال من مكان إلى أخر للتعلم ومواصلة الدراسات الجامعية أو ما بعد الجامعية (الساعي ، 2007 ، 5) .

8- تقليل حجم الأعمال الإدارية في الجامعة: لقد وفر التعليم الالكتروني أدوات تقوم باستخراج الدرجات ونتائج الاختبارات ، فضلا عن وضع الإحصائيات ، وإرسال الملفات والسجلات الطلاب إلى الوحدات المسؤولة (www.alyaseer.net) .

9- سرعة تطوير وتغيير المناهج والبرامج على الشبكة العالمية للمعلومات بما يواكب خطط المؤسسات التعليمية ومتطلبات العصر دون تحمل تكاليف إضافية(المبارك ،2004 ، 25)

خامساً: معوقات التعليم الالكتروني

التعليم الالكتروني كغيره من طرق التعليم الأخرى يواجه معوقات تحول دون تنفيذه على نحو فاعل ، ولعل من أهم هذه المعوقات ما يأتي :

1. الخصوصية والسرية: إن تعرض المواقع التعليمية في الانترنت لعمليات الاختراق تنعكس سلباً على الكوادر التدريسية (الموسى ، 2003 ، 18) .
2. يرى الباحثان إن التحول الكامل لتلقي الطالب للمادة العلمية من الأسلوب التقليدي نحو التعليم الالكتروني ، قد يواجه صعوبة في التعامل مع هذا النمط من التعليم ، مما ينعكس في انخفاض مستوى تقبل الطالب للمحاضرات.

3. تتضمن العملية التعليمية في ثناياها تعلم مهارات تفاعلية ، لعل من أهمها ، ما يتمثل بطريقة تنظيم الطالب لأفكاره وطرحها من خلال الحوار المباشر مع التدريسي داخل قاعة المحاضرات ، الأمر الذي يفتقر إليه التعليم الالكتروني.
4. إن ملامح شخصية الطالب عادة ما تتكامل من خلال التأثر بالكوادر التدريسية ، من خلال التعامل المباشر معهم ، والتي غالبا ما تترك أثراً ايجابياً ، قد يتمثل بمحاولة تقمص الطالب لشخصية التدريسي بوصفه قدوة يحتذى به. (www.alyaseer.net)

سادساً: أنواع تقنيات المعلومات المستخدمة في التعليم الالكتروني

يرتكز التعليم الالكتروني على مجموعة عناصر أساسية ، تنسجم في مضمونها مع اطر التعليم التقليدي ، والمتمثلة بالطلبة والكوادر التدريسية ، فضلا عن المناهج التعليمية ، والكادر الإداري ، إلا أن من العناصر التي ينفرد بها التعليم الالكتروني ما يتمثل بتقنيات المعلومات وشبكات الاتصال المحوسبة بوصفها مستلزمات جوهرية لتطبيق هذا النوع من التعليم ، ولعل من أهم تقنيات المعلومات المستخدمة في التعليم الالكتروني ما يأتي:

1. المؤتمرات المرئية – المسموعة :

تعد هذه التقنية من الأساليب التي تعمل على ربط الكادر التدريسي بالطلبة المتواجدين في أماكن مختلفة من العالم ، من خلال شبكة تلفازية عالية القدرة ، حيث يستطيع الطالب أن يرى ويسمع التدريسي عند إلقاء المادة العلمية ، كما يستطيع الطلبة توجيه الأسئلة والتفاعل معه. ويشبه هذا النظام التعليم التقليدي إلا إن الخلاف بينهما يكمن في انتشار الطلبة في أماكن متباعدة . وتنقل المؤتمرات المرئية الصوت والصورة معا لتساهم في توصيل وتسهيل التعليم الالكتروني ، وتسهيل التواصل بين الجامعات والمعاهد ومراكز التعليم والأبحاث.

2. برامج القمر الصناعي :

تتمثل هذه التقنية بتوظيف برامج الأقمار الصناعية المقترنة بالحاسبات وملحقاتها ، والمتصلة بخط مباشر مع شبكة اتصالات ، مما يسهل إمكانية الاستفادة من القنوات السمعية والبصرية في عمليات التدريس والتعليم ، وجعلها أكثر تفاعلا وحيوية. وفي هذه التقنية يتوحد محتوى التعليم وطرائقه في جميع أنحاء البلاد أو المنطقة المعنية بالتعليم ، لان مصدرها واحد على إن يتم تزويد جميع مراكز الاستقبال بأجهزة استقبال وبث متوافقة مع النظام المستخدم . (www.elearning.edu.sa)

3. النصوص والصور البيانية عن بعد :

تستخدم هذه التقنية لإرسال معلومات رقمية رمزية كجزء من إشارة التلفاز ، ثم عرضها على مستقبل تليتكست (Teletext) أو تقنية النص عن بعد ، ويكون على شكل نص أو مخطط بياني بعد القيام بعملية فك رموزه. ويستخدم هذا النظام لنقل المعلومات على شكل نصوص بيانية من قاعدة بيانية خاصة أو من محطة التلفاز. إن خدمة النصوص البيانية عن بعد يتم فيها إرسال المعلومات عند طلبها من جانب الطالب ، ولذلك فهي أوسع انتشارا. وبنفس الوقت فان خدمة الصور البيانية عن بعد ، توفر لكل مستخدم قناة خاصة مكرسة له فقط في الحاسوب.

4. المؤتمرات المسموعة :

تعد هذه التقنية من ابسط الأنظمة واقل تكلفة من المؤتمرات المرئية ، السابقة ذكرها للتطبيق في التعليم الالكتروني ، حيث تستخدم هاتفا تقليديا مرتبط بعدة خطوط هاتفية تعمل على توصيل المحاضرة عن بعد بالطلبة المنتشرين في أماكن مختلفة .

والهدف من استخدامها هو جعل التعليم لالكتروني أكثر فاعلية عن طريق إيجاد تفاعل بين الطلبة والتدريسيين. كما إنها تشعر الطالب بالحرية في التحدث أكثر من جو القاعة الدراسية ، لعدم وجود التدريسي فيمكن التحدث دون الشعور بالحرج أو الخوف من المقاطعة ومن فوائد هذه الخدمة أنها حققت نجاحات في ميدان التعليم الالكتروني واستخدمت في ربط الجامعات ومنها الدول النامية ، وكذلك استخدامها في نشر مقرراتها في المراكز الإقليمية من خلال نظام الاتصالات أو الأقمار الصناعية (السرطاوي وسعادة ، 2003 ، 221) .

5. البريد الالكتروني: يعد البريد الالكتروني من التقنيات البرمجية التي تعمل على تبادل الرسائل والوثائق باستخدام الحاسوب ، ويعتقد كثير من الباحثين أن البريد الالكتروني من أكثر خدمات الانترنت استخداماً ، ويعود ذلك إلى سهولة استخدامه . وتعد عملية تعلم الطلاب على استخدام البريد الالكتروني الخطوة الأولى في استخدام الانترنت في التعليم ، إذ أن استخدام البريد الالكتروني يمثل الوسيط بين التدريسي والطالب.

سابعاً: المتطلبات التقنية للتعليم الالكتروني

إن شمولية التعليم الالكتروني للعديد من الجوانب ، تستلزم إعادة هيكلة جميع محاور العملية التعليمية بما ينسجم مع طبيعة النظام الجديد ، وقد أورد الباحثون جملة من

المتطلبات الإضافية ، لعل من أبرزها ما يتمثل بالجوانب المالية والقوانين والتشريعات الحكومية والتغطية السياسية والموارد البشرية فضلا عن الشراكة والتعاون مع المؤسسات التعليمية ، إلا أن المتطلبات التقنية تعد العنصر الحاسم في هذا المجال ، وعلى هذا الأساس تم التركيز على هذا المتطلب بوصفه من المتطلبات التي تنسجم مع طبيعة البحث الحالي على النحو الآتي:

1. البنية الشبكية والأجزاء المادية

تعد شبكات الاتصال البنية التحتية الجوهرية التي يستند عليها التعليم الالكتروني ، وتعد الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) العنصر الرئيسي في نظام التعليم الالكتروني ، والتي تعمل على تبادل المعلومات بين الطلبة والتدريسيين في مناطق مختلفة .

ويمكن تعريف الشبكة بشكل عام على أنها مجموعة من الحاسبات ترتبط مع بعضها البعض بخطوط اتصال بحيث يمكن لمستخدميها المشاركة في الموارد المتاحة ، ونقل المعلومات فيما بينهم (السالمي ، 2001 ، 168).

ويمكن عرض عناصر البنية الشبكية ومواصفاتها بما يأتي :

أ – الشبكة الداخلية الانترانيت (Intranet):

حيث يتم ربط جميع أجهزة الحاسوب في الجامعة ببعضها البعض ، بحيث تمكن التدريسي من إرسال المادة الدراسية إلى حاسبات الطلبة من خلال وضع الأنشطة التعليمية ، ويطلب من الطلاب تنفيذه وإرساله مرة أخرى إلى جهازه .

ب – تقنيات الشبكة العالمية للمعلومات:

إن ذروة الاستفادة من الشبكة العالمية للمعلومات تتحقق عندما يتم استخدام هذه الشبكة كبيئة للتعلم والتعليم مع انعدام الحدود الزمنية والمكانية وانخفاض التكاليف ، ويقوم الاتصال في أنظمة التعليم عن بعد عبر الشبكة العالمية للمعلومات على طريقتين الأولى هي الاتصال المباشر والآخر هو الاتصال الغير مباشر. (www.elearning.edu.sa)

2. البرمجيات:

تعد البرمجيات من المتطلبات التقنية الجوهرية في نظام التعليم الالكتروني لما تحققه من سهولة في التعامل مع هذا النظام ، وتجدر الإشارة إلى أن البرمجيات التي تستخدم في هذا النظام تقسم إلى برمجيات عامة كالبرمجيات المكتبية ولعل من ابرز الأمثلة عليها

البرمجيات المكتبية (Microsoft Office) ولكون أن هذه البرمجيات شائعة الاستخدام فسيتم التركيز على النوع الثاني والمتمثل بالبرمجيات المتخصصة ، وعلى النحو الأتي:

أ- برنامج caroline (www.caroline.net):

يعد برنامج Caroline من البرامج مفتوحة المصدر ، أي أنها ليست حكرا لجهة أو شركة معينة من حيث الملكية أو التطوير والتعديل أو الاستخدام ، ويمكن الحصول على نسخ حديثة من البرنامج من خلال موقع الشركة على الشبكة العالمية للمعلومات ،كما يمكن تجريب النسخة من خلال ذلك الموقع .

ب- برنامج المقررات الدراسية moodle (www.moodle.com):

يمكن هذا البرنامج التدريسي من وضع مقرره الدراسي على الشبكة العالمية للمعلومات بكل يسر وسهولة ، حيث تتوفر عدة مستويات هي :

- وضع المقررات الدراسية حسب أسابيع الدراسة .
- وضع المقررات الدراسية حسب الموضوعات والأجزاء .
- وضع المقررات الدراسية دفعة واحدة على هيئة مجموعة .

يقدم برنامج (**moodle**) للكادر التدريسي أمكانية تقديم الأنشطة التالية للطلبة : (www.moodle.com)

- **الأنشطة المرجعية:** وهي نوع من الكتب والمراجع التي يقدمها التدريسي للطلبة أو مواقع على الشبكة العالمية أو صفحات داخل الموقع .
- **الأنشطة التطبيقية:** وهي الأنشطة التي تتطلب من الطالب أن يرسل مقالا إلى التدريسي سواء عن طريق الكتابة المباشرة أو إرساله على هيئة ملف ، ومن ثم يقوم التدريسي بالتعليق على ذلك النشاط وإعطاء الطالب التقييم الذي يستحقه.
- **التمارين والواجبات:** وهي على أنواع متعددة تتمثل بأسئلة الصواب والخطأ أو أسئلة الإجابات القصيرة ، وبعد أداء الطالب للتمرين يعطى درجته في ذلك ، وتوجد خيارات متعددة للتدريسي في وضع التمرين كأن يمكن الطالب من حل التمرين لمرة واحدة أو لعدة مرات ، وتحديد فترة التمرين ....الخ .
- **استفتاءات:** يستطيع التدريسي إجراء استفتاء في كل جزء من أجزاء مقرره الدراسي للطلبة والحصول على النتائج حال التصويت عليها .

- **المشاركة في الآراء :** وذلك عبر ساحات الحوار .

كما يقدم البرنامج للتدريسي تقريرا كاملا عن زيارات الطلبة للموقع والدرجات التي حصلوا عليها والأنشطة التي قاموا بتسليمها .

ج- برنامج webct (www.webct.com):

هذا البرنامج يستخدم من قبل العديد من الجامعات التي تعتمد نظام التعليم الالكتروني في العالم ،منها جامعة الملك سعود (webct.ksu.edu.sa) وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن (webcourses.kfupm.edu.sa) . وهي حزم من البرمجيات التي توفر حل متكامل للبنية التحتية لشبكة المعلومات لتقديم خدمة التعليم عن بعد ، وباستخدامها يستطيع التدريسي تنظيم محتويات الكتاب والاختبارات والملاحظات ، وتكوين ساحات للنقاش والحوار مع طلابه .

د- برنامج paltalk (www.paltalk.com) :

يعد من أقدم البرامج للحوار الصوتي والنصي وأكثرها شيوعاً ، ويحتوي على موضوعات متعددة يندرج تحت كل موضوع مجموعة من الغرف تتعلق بنفس الموضوع ، ومن بين هذه الموضوعات التعليم الالكتروني.

هـ- برنامج centera (www.centra.com) :

احد برامج التعليم الالكتروني يمتاز بمزايا متعددة مثل إمكانية بناء محتوى للتعليم الذاتي غير المتزامن ، إذ يتم من خلاله وتبليغ الطلاب بموعد المحاضرات قبل انعقادها من خلال بريدها الالكتروني ولمشاهدة عرض البرنامج بالإمكان الدخول للموقع التالي:
http://www.centera.com/demovideo/index.asp

3. قواعد البيانات

يقصد بقواعد البيانات على نحو عام أنها مجموعة كبيرة من البيانات المنظمة لغرض خدمة عدد من التطبيقات بكفاءة عن طريق تخزين وإدارة البيانات لكي تظهر وكأنها في موقع واحد وبذلك فإنها تقلص من فيض البيانات (قنديلجي و الجنابي ، 2007 ، 337).

تعد قواعد البيانات من التقنيات الرقمية التي تشكل محور عمل كل الأنظمة المحوسبة ، ومن تلك الاستخدامات لقواعد البيانات ما يتمثل بنظام التعليم الالكتروني. إن طبيعة الاستخدام لقواعد البيانات في هذا النظام تتمثل بخزن الملفات الالكترونية للمحاضرات ، والكتب والمراجع الأخرى ، ليتسنى للطلبة ، وأعضاء الكادر التدريسي الاطلاع عليها

وتحميلها لاحقاً على حاسباتهم الشخصية ، وعلى الرغم من شيوع التعامل مع الملفات النصية ، إلا أن نظم التعليم الالكتروني المعاصرة تسعى لإيجاد قواعد بيانات تعمل على خزن الملفات الصوتية والصورية لتحقيق أعلى مستوى من فاعلية التعليم الالكتروني. ويتم إيداع قواعد البيانات في حاسبات مركزية يتم ربطها لاحقا بموقع الجامعة مع استخدام كلمات مرور للطلبة المشتركين للاستفادة من محتويات تلك القواعد. وقد تلجأ بعض الجامعات للاشتراك في قواعد بيانات تابعة لمراكز بحثية لإتاحة المجال للطلبة للاطلاع على أخر المستجدات في مجال تخصصهم.

يتم إنشاء قواعد البيانات خاصة البرامج التعليمية على اختلاف أنواعها وبالقائمين عليها أيضاً ، ومن خلال قواعد البيانات يتم عرض الشروحات المفهرسة والإجابة عن الاستفسارات، مع تزويد المستفيد بالإرشادات والتعليمات لأداء مهامهم على نحو فاعل ، ويتم ذلك من خلال تحديد كلمة رئيسة أو عبارة للبحث في قاعدة البيانات (العتيبي ، 2005، 3).

الجانب العملي

1.الخصائص المتعلقة بالقدرات التقنية للطلبة أفراد عينة البحث

على الرغم من امتلاك (94%) من الطلبة لحواسيب شخصية ، إلا أن (60%) منهم لا يمتلكون بريد الكتروني ، بالرغم من إن معدل ساعات العمل اليومية على الانترنت كانت بمقدار (4–7) ساعات أي بنسبة (80%).

جدول (1) النسب المئوية للجاهزية التقنية للطلبة

امتلك حاسوب شخصي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	56	94
لا	4	6
المجموع	60	%100
امتلاك بريد الكتروني	التكرار	النسبة المئوية
نعم	24	40
لا	36	60

المجموع	50	%100
معدل ساعات العمل اليومية على الانترنت	التكرار	النسبة المئوية
3 – 0	10	25
7 - 4	50	75
المجموع	50	%100

2. الخصائص المتعلقة بالقدرات التقنية للكادر التدريسي:

حيث توضح المؤشرات الخاصة بمستوى الجاهزية المبدئية للتعامل مع نظام التعليم الالكتروني ، ارتفاع ملحوظ في نسبة امتلاك الحاسوب الشخصي والبالغ (90%) ، إلا أن معدل ساعات العمل اليومية جاءت منخفضة والبالغة (70%).

جدول (2) النسب المئوية للجاهزية التقنية للكادر التدريسي

امتلاك الحاسبية الشخصية	**التكرار**	**النسبة المئوية**
نعم	18	90
لا	2	10
المجموع	20	%100
امتلاك البريد الالكتروني	**التكرار**	**النسبة المئوية**
نعم	16	80
لا	4	20
المجموع	20	%100
معدل ساعات استخدام الحاسوب والانترنت	**التكرار**	**النسبة المئوية**
3 – 0	14	70
7 – 4	6	30
المجموع	20	%100

اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

لاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بأثر مستويات عناصر العملية التعليمة على اعتماد تطبيقات التعليم الالكتروني تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) على متوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بمستويات عناصر العملية التعليمية ومتوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى تطبيق التعليم الالكتروني فكانت النتائج كما في الجدول رقم (3) حيث كانت

الفرضية الصفرية :- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى جاهزية عناصر العملية التعليمة على اعتماد تطبيقات التعليم الالكتروني

مقابل الفرضية البديلة :- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى جاهزية عناصر العملية التعليمة على اعتماد تطبيقات التعليم الالكتروني

جدول رقم (3) نتائج اختبار أثر مستويات جاهزية عناصر العملية التعليمة على اعتماد تطبيقات التعليم الالكتروني

م	البيان	قيمة معامل الارتباط	الدلالة المحسوبة	نسبة الأثر %
1	أثر مستوى عنصر الكادر التدريسي على اعتماد تطبيقات التعليم الالكتروني	0.285	0.035	8.12
2	أثر مستوى عنصر الطلبة على اعتماد تطبيقات التعليم الالكتروني	0.254	0.038	6.45
3	أثر مستوى عنصر المناهج الدراسية على اعتماد تطبيقات التعليم الالكتروني	0.406	0.001	16.48
4	أثر مستوى عنصر الموظفون المساعدون على اعتماد تطبيقات التعليم الالكتروني	0.308	0.017	9.49
5	أثر مستوى عنصر الاداريون على اعتماد تطبيقات التعليم الالكتروني	0.276	0.033	7.62

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن

1. قيمة معامل الارتباط لأثر مستوى جاهزية عنصر الكادر التدريسي على مستوى التغيير التنظيمي (0.285) بدلالة معنوية (0.035) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على وجود أثر طردي (موجب) ذو دلالة إحصائية لمستوى جاهزية عنصر الكادر التدريسي على مستوى تطبيق التعليم الالكتروني حيث أن 8.12% فقط من إمكانية تطبيق التعليم الالكتروني يعود إلى مستوى جاهزية الكادر التدريسي بالجامعة إذا لم يتأثر مستوى تطبيق التعليم الالكتروني إلا بمستوى عنصر الكادر التدريسي.
2. قيمة معامل الارتباط لأثر مستوى عنصر الطلبة على مستوى تطبيق التعليم الالكتروني (0.254) بدلالة معنوية (0.038) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على وجود أثر طردي (موجب) ذو دلالة إحصائية لمستوى جاهزية عنصر الطلبة على تطبيق التعليم الإلكتروني حيث أن 6.45% فقط من تطبيق التعليم الالكتروني يعود إلى الجاهزية في مستوى .
3. قيمة معامل الارتباط لأثر مستوى جاهزية عنصر المناهج الدراسية على مستوى تطبيق التعليم الالكتروني (0.406) بدلالة معنوية (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على وجود أثر طردي (موجب) ذو دلالة إحصائية لمستوى جاهزية عنصر المناهج الدراسية على مستوى تطبيق التعليم الالكتروني حيث أن 16.48% من التاثير في مستوى تطبيق التعليم الالكتروني يعود إلى مستوى جاهزية عنصر المناهج الدراسية.
4. قيمة معامل الارتباط لأثر مستوى جاهزية عنصر الموظفون المساعدون على مستوى تطبيق التعليم الالكتروني (0.308) بدلالة معنوية (0.017) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على وجود أثر طردي (موجب) ذو دلالة إحصائية لمستوى جاهزية عنصر الموظفون المساعدون على مستوى تطبيق التعليم الالكتروني حيث أن 9.49% من التاثير في

مستوى تطبيق التعليم الالكتروني يعود إلى جاهزية الموظفون المساعدون إذا لم يتأثر مستوى تطبيق التعليم الالكتروني إلا بمستوى الموظفون المساعدون.

5. قيمة معامل الارتباط لأثر مستوى جاهزية الاداريون على مستوى تطبيق التعليم الالكتروني (0.276) بدلالة معنوية (0.033) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على وجود أثر طردي (موجب) ذو دلالة إحصائية لمستوى جاهزية الاداريون على مستوى تطبيق التعليم الالكتروني حيث أن 7.62% من التاثير في مستوى تطبيق التعليم الالكتروني يعود إلى التغير في مستوى جاهزية الاداريون .

النتائج والمقترحات

النتائج

1- من خلال نتائج التحليل الاحصائي اتضح وجود علاقات ارتباط معنوية موجبة بين جاهزية العناصر التعليمية وإمكانية تطبيق التعليم الالكتروني ، وعلى الرغم من ايجابية العلاقة ، فان ذلك لايعني توفر هذه العناصر من إمكانية تطبيق التعليم الالكتروني وانما هي علاقة طردية وتعني كلما زادت جاهزية العناصر التعليمية لاستخدام التقنية كلما امكن ذلك من زيادة فرصة تطبيق التعليم الالكتروني .

2- كما أوضحت هذه النتائج وجود أثر معنوي موجب بين عناصر العملية التعليمية مجتمعة ومنفردة وهي دلالة على ضرورة توفر هذه الأبعاد في القسم او الكلية او الجامعة كي تتم عملية تطبيق التعليم الالكتروني وبشكل خاص عنصر الكادر التدريسي التي تؤثر بشكل
أكبر من بقية العناصر .

3- يتزايد الاهتمام بالتعليم الالكتروني انسجاما مع التغيرات المتزايدة في مجالات التعليم كافة ، اذ لم يعد مناسب استخدام طرق واساليب التدريس الكلاسيكية وان نجحت سابقا دون احداث التغيير المناسب للحاجة الفعلية والحقيقية الداخلية والخارجية للمؤسسات التعليمية .

4- إن الحوار في نظام التعليم الالكتروني يستند على فكرة مماثلة في التعليم التقليدي من حيث تبادل الآراء ووجهات النظر ، إلا أن الاختلاف يكمن في الكيفيات المصاحبة

للتفاعل والوسائط الرقمية التي تحد من التفاعل على نحو فاعل ، لاعتبارات تتعلق بالإيماءات. و على هذا الأساس فان هذه المؤشرات يمكن أن تستخدم في التنبؤ بمدى ملائمة شريحة كبيرة من الطلبة لنظام التعليم الالكتروني

5- إن امتلاك الطلبة للحاسوب الشخصي واستخدامه لفترات زمنية طويلة يعد من المرتكزات الجوهرية لنجاح التعليم الالكتروني ، ولقد أوضحت النتائج الواردة في الجدول أن ما يزيد عن ثلث الطلبة المبحوثين يمتلكون استعداد دائم لاستخدام الحاسب ، وأن نسبة (80%) من الطلبة المبحوثين يلجاون إلى استخدام الحاسوب لفترات طويلة نسبياً تكون من (4-7) ساعات ، في حين أن نسبة (20%) من المبحوثين تتراوح نسبة استخدامهم (3) ساعات كحد اقصى ، وبالإشارة إلي نسبة من يمتلكون البريد الالكتروني ، حيث انها كانت منخفضة في إجابات المبحوثين ، والتي تشير إلى أن نسبة (60%) من الطلبة المبحوثين لا يمتلكون البريد الالكتروني ، في حين أن (40%) فقط يمتلكون البريد الالكتروني. واستناداً إلى ما سبق فان المؤشرات التي سبقت الإشارة إليها تعد غير منسجمة من حيث جاهزية الطلبة المبحوثين للتعامل والانسجام مع نظام التعليم الالكتروني ويعد ذلك مؤشراً على انخفاض جاهزية أكثر من نصف الطلبة المبحوثين ، للتعامل مع نظام التعليم الالكتروني .

6- أوضحت نتائج تحليل مواقف الكادر التدريسي المستطلعة آراؤهم ، عن وجود مؤشرات سلبية تتعلق باستخدام الحواسيب الشخصية وملحقاتها ، والتي تؤكد انخفاض نسبي في جاهزية نسبة كبيرة من أعضاء الكادر التدريسي في مجال توظيف استخدام تقنيات المعلومات في العلمية التعليمية ، ولعل تفسير ذلك يعود إلى محدودية معارفهم التقنية ، فضلا عن قلة الحاجة نحو اللجوء لاستخدام موسع لتلك التقنيات في العملية التعليمية ، وعلى الرغم من ذلك هناك قناعة فلسفية كبيرة بأهمية هذا الأسلوب.

7- تشير نتائج التحليل إلى أن نسبة مرتفعة من المواد الدراسية تتسم بوجود تطبيقات عملية لها ، تستلزم مختبرات والتي تعد اقل انسجاماً مع طبيعة نظام التعليم الالكتروني.

المقترحات

1- الاهتمام بالتعليم الالكتروني كاسلوب يمكن عناصر العملية التعليمية من تحقيق أهداف الجامعة .

2- القيام بدورات تدريبية لتنمية المهارات لدى عناصر العملية التعليمية لتحفيزهم لتطبيق التعليم الالكتروني ومواكبتهم للتغييرات الجارية في البيئة الخارجية خاصة بما يمر به العالم اليوم من جراء جائحة فايروس كورونا.

3- اجراء دراسات علمية في مجال التعليم الالكتروني على مستوى الجامعة للوقوف على أسس ومرتكزات هذا الاسلوب في كافة فروعه ، وتبادل الخبرات في هذا المجال من اجل تعليم فعال.

4- إن التقنيات اللازمة لتطبيق التعليم الالكتروني تستلزم امتلاك الطلبة والكادر التدريسي لمعارف تقنية متنوعة تؤهلهم لاستخدامها على نحو فاعل والتي تتطلب اشتراكهم في دورات تدريبية من اجل تطوير إمكانياتهم

5- جعل الثقافة التنظيمية السائدة في الجامعة تساهم في تقبل التغيرات والتقدمات التقنية والأساليب المعمول بها.

6- الاهتمام بتحقيق أعلى مستوى من التفاعل بين الكوادر التدريسية والطلبة ولعل من المناسب أن يتم اللجوء إلى استخدام التقنيات السمعية والبصرية والتي تتعزز على نحو واضح باستخدام تقنية التعليم الالكتروني .

7- إعادة صياغة المناهج الدراسية بحيث يصبح هناك انسجاماً مع طبيعة نظام التعليم الالكتروني.

المصادر

المصادر العربية:

1. الدباسي ، صالح بن مبارك ، (2002) ، العولمة والتربية ، مطبعة سفير، الرياض ، الطبعة الأولى.
2. رباح ، ماهر حسن ، (2004) ، التعليم الالكتروني ، دار المناهج ، عمان – الأردن .
3. الساعي ، أحمد جاسم ، (2007) ، التعليم الالكتروني والأسس والمبادئ النظرية التي يقوم عليها ، كلية التربية ، جامعة قطر.

4. السالمي ، علاء عبد الرزاق ، (2001) ، تقنيات المعلومات.
5. السرطاوي ، عادل فائز و سعادة ، جودت ، (2003) ، استخدام الحاسب والانترنت في ميادين التربية والتعليم .
6. العتيبي ، عيد بن لافي شاهر ، (2005) ، تصميم المحتوى التعليمي الالكتروني ، ورقة عمل حول تصميم المحتوى التعليمي الالكتروني ، جامعة الملك خالد .
7. عفيفي ، محمد بن يوسف احمد ، (2005) ، التعليم عن بعد: الحاجة إليه وكيفية تطبيقه ، الملتقى الثاني للجمعية السعودية للإدارة .
8. العلاق ، بشير عباس محمود ، (2004) ، استثمار أساليب وتقنيات المعلومات والاتصالات في بيئة التعليم الالكتروني ، المؤتمر العلمي السنوي الرابع لجامعة الزيتونة الأردنية ، عمان – الأردن.
9. عليان ، ربحي مصطفى والدبس ، محمد عبد (1420هـ ، 1999م) وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى .
10. قطامي ، يوسف ، (2002) ، تصميم التدريس ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان – الأردن .
11. قنديلجي ، عامر إبراهيم و الجنابي ، علاء الدين عبد القادر ، (2007) ، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان – الأردن ، الطبعة الثانية .
12. المبارك ، احمد بن عبد العزيز ، (2004م – 1425هـ) ، اثر التدريس باستخدام الفصول الافتراضية عبر الشبكة العالمية "الانترنيت " على تحصيل كلية التربية في تقنية التعليم والاتصال ، جامعة الملك سعود.
13. الموسى ، عبد الله بن عبد العزيز ، (2003) ، التعليم الالكتروني مفهومة خصائصه فوائده عوائقه ، ندوة مدرسة المستقبل ، جامعة الملك سعود.

Journal of Total Science
Volume (4), Issue (13), (NOV. 2020)
ISSN: 2518-5799

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (4)، العدد (13)، (نوفمبر 2020)
ردمد: 2518-5799

التعليم الفني والمهني في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني

د/ بدر عمار الحاج

كلية الآداب/ جامعة صبراتة

الملخص

يعد التعليم الفني أو المهني ركيزة مهمة في التعليم خلال العهد العثماني الثاني بولاية طرابلس الغرب وتمثل في مدرسة الفنون والصنائع ومدرسة للعلوم الزراعية ومدرسة للعمال ودار للمعلمين ضمت مختلف أبناء المجتمع الليبي لتعليمهم الصنائع والحرف المختلفة .

وقد وضعت الدولة العثمانية شروط للقبول ، كما وضعت مناهج للمواد الدراسية وقد توصل البحث الي نتائج عدة أبرزها أن الدولة العثمانية أعطت لمدرسة الفنون والصنائع أهمية خاصة بأن جعلتها تتبع الوالي مباشرة ومصاريف المدرسة كانت تأتي من أهل الخير ومن ضرائب المبيعات ومن عائدات البلدية ، كما أشتمل التعليم الفني والمهني الجنسين غير أن مدرسة الفنون والصنائع أصبحت في أواخر العهد العثماني الثاني معطله وقد تعرضت للتخريب خلال الاحتلال الإيطالي .

مقدمة

إن التعليم الفني أو المهني هو التعليم المتحصل عليه من مدرسة الفنون والصنائع والمدرسة الزراعية ومدرسة العمال ودار المعلمين من أرقي أنواع التعليم في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني حيث كانت المناهج المتبعة في ذلك النوع من التعليم تشبه مناهج التعليم الابتدائي مع اضافة بعض المواد المهنية .

لقد أولت الدولة العثمانية بالولاية اهتماما بالتعليم الفني وبخاصةً بعد ان اتضحت نوايا ايطاليا في احتلال ليبيا والسيطرة عليها وقد تضاعف الاهتمام به بعد احتلال فرنسا لكل من تونس والجزائر ونتيجة لذلك قامت الحكومة العثمانية بعمل إصلاحات في بعض المجالات ابرزها التعليم وذلك ببناء بعض المدارس.

لتخريج متخصصين من ابناء الولاية في المجالات المختلفة، فالمدرسة الزراعية أنشئت لأجل تعليم المزارعين الليبيين على كيفية ادارة مزارعهم ومدرسة المعلمين لأجل تخريجهم ليقوموا بنشر التعليم في ولايتهم والصنائع لأجل تعليم ابناء الفقراء والمسكين الحرف التي تفيدهم في حياتهم.

مشكلة البحث

لقد تمثلت نشاطات العثمانيين في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين في إنشاء بعض المدارس المهنية لتعليم أبناء الليبيين بعض المهارات منها الصناعية والزراعية غير أن تلك المدارس لم تكن موزعة على كافة أنحاء الولاية بل تركزت في طرابلس وبنغازي الأمر الذي حال دون الاستفادة من مخرجاتها في باقي الولاية وعليه تتمحور اشكالية البحث في الاجابة عن التساؤلات الاتية:

1. ما نوع التعليم الفني والمهني في ولاية طرابلس الغرب .
2. ما الأغراض التاي أسست لأجلها مدارس التعليم الفني والمهني .
3. ما شروط القبول في المدارس الفنية والمهنية بالولاية .

محاور البحث:

المحور الأول : مدرسة الفنون والصنائع

لقد ظهرت فكرة إنشاء مدرسة صناعية في مدينة طرابلس خلال فترة الوالي

(محمد حالت باشا) سنة 1871م وذلك بطلب من أهالي مدينة طرابلس عن طريق مجلس البلدية بأنشاء المدرسة وقد اتخذ قراراً بأنشائها وحدد مكاناً لبنائها وجمعت التبرعات من الأهالي والموظفين ، غير أن التبرعات التي جمعت لم تكن كافية فدفعت البلدية نحو 60% من إيراداتها لسد العجز، غير أن هذا المشروع أهمل ولم يكتب له النجاح().

ثم ظهرة الفكرة مرة أخرى في عهد الوالي (على رضا باشا) الذي حكم ولاية طرابلس مرتين الاولى في سنة 1867م والثانية في سنة 1872م حيث اصدر مرسومًا في سنة 1873م يدعوا فيه الأهالي بالتبرع لإنشاء إصلاحية لتربية الأطفال المشردين واليتامى وتعليمهم مهن تفيدهم في حياتهم المستقبلية ().

ولقد أنشئت أول مدرسة للفنون والصنائع بمدينة طرابلس خلال فترة ولاية الوالي (أحمد عزت باشا) سنة 1879م غير أن هذه المدرسة اقفلت(). وتأسست بعد ذلك المدرسة الحميدية للفنون والصنائع سنة 1895م().

ولقد تأسست مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية في عهد السلطان (عبد الحميد الثاني) سنة 1895م وقد استغرق بناءها نحو ثلاثة سنوات واصبحت المدرسة جاهزة لاستقبال الطلاب في عهد ولاية الوالي (نامق باشا) سنة 1898م – 1899م()وقد كان الغرض من إنشائها هو تعليم الأطفال اليتامى و الفقراء و المساكين الحرف اليدوية كالنجارة و أعمال المعادن و الطباعة و التجليد وصناعة السروج والأحذية و السجاد والخياطة ().

لقد أقيمت المدرسة على أرض مقبرة تعرف بمقبرة الغرباء وهي أرض تعود إلى المواطن بن كورة ، الذي كان مدينًا لحكومة الولاية بمبلغ مالي عجز عن تسديده فصادرة الحكومة أملاكه و من بينها قطعة الأرض فقررت الحكومة إنشاء المدرسة عليها ، وقد دفع هذا الأمر الوالي (نامق باشا) الى استصدار فتوى من أئمة و فقهاء المسلمين في طرابلس بجواز البناء على هذه الأرض بعد نقل الجثث منها حيث قدرت مساحة الارض نحو 24 ألف متر مربع وقد بنيت المدرسة على جزء منها ، والجزء المتبقي والبالغ مساحته نحو 20 ألف متر مربع أنشئت عليه مبانٍ تجارية للاستفادة من ايجاراتها وقد استغرق بناء المدرسة نحو ثلاثة سنوات حيث انتهى من بنائها سنة 1898 م.

تتكون المدرسة من قسمين منفصلين الاول خاص بالذكور والثاني خاص بالإناث ولقد صممت المدرسة من طابقين الاول يقع في الاسفل للمعامل والورش والدراسة والثاني عبارة عن حجرات لأعضاء مجلس المدرسة وعنابر نوم التلاميذ ().

لقد كانت المدرسة في البداية تقبل فقط الأطفال الايتام وأبناء الفقراء حيث كانوا يسجلون في القسم الداخلي ويوفر لهم الطعام واللباس والإقامة لكن بعد ذلك بدأت إدارة المدرسة تستقبل التلاميذ خلال الفترة الصباحية وقد كان يصرف لكل طالب بالقسم الداخلي في السنة ملابس شتوية وملابس صيفية وملابس للعمل مع حذاء وطربوش والبسة داخلية.()

ولقد اشترط للمتقدم للدراسة في المدرسة أن يكون عمره من 11 – 15 سنة ، خالٍ من جميع الأمراض وأن يثبت ذلك بتقرير طبي ، و أن يكون المتقدم يتيم أحد الأبوين أو كلاهما.

وتقدم الأوراق المطلوبة مع شهادة ميلاد في ملف إلى إدارة المدرسة قبل بداية شهر سبتمبر ()والطلاب الذين لا تنطبق عليهم شروط القبول يرجعون إلى امكنة اقامتهم ، ويتحمل

من قام بإرسالهم كل ما يترتب عن ذلك من أضرار مادية و معنوية ،أن الطلبة المقيمون في القسم الداخلي لا يدفعوا أي مصاريف ، بل كانوا يمنحون في نهاية الأسبوع مبلغ مالي وقدرة 1.5 قرش كمصروف شخصي وكانت المدرسة تؤمن للخرجين كل ما يحتاجون إليه من اللوازم لكي يبدوا حياتهم العلمية ().

لقد أعطت الدولة العثمانية لمدرسة الفنون و الصنائع أهمية خاصة بأن جعلتها تتبع الوالي مباشرة و مصاريف المدرسة كانت تأتي من أهل الخير ومن ذبح الحيوانات في المجازر و من ضريبة بيع الحلفاء و الأسماك و الزيت و من ايجار أرضية الأسواق ومن عائدات بلدية طرابلس و من أوراق اليانصيب الذي أصدرتها المدرسة بإسمها ، و من رسوم اللاقبي().

وتباع المنتوجات الصناعية الناتجة عن تدريب الطلبة أثناء الاحتفال بانتهاء السنة بعد توزيع الشهائد على الخرجين حيث تطرح منتوجاتهم للبيع في سوق خيري يظم الوالي و جمعاً غفيراً من كبار موظفي الدولة واعيان البلاد وقناصل الدول الاجنبية وبواسطة اليانصيب كانت المنتوجات توزع على اصحاب التذاكر الرابحة .

في يوم 21 يوليو سنة 1901م وافق مجلس ادارة الولاية على الاقتراح المقدم من إدارة المدرسة بشأن الجباية وقدرها عشرة قروش كمورد للمدرسة على كل نخلة تقطع لغرض اللاقبي في أنحاء الولاية عامة إضافة إلى المائة وعشرين قرشًا التي تستوفي من الخزينة العامة () . واتخذ مجلس ادارة الولاية ايضا قرار في يوم2 يوليوسنة 1906 م بأن تخصص بلديات الاقضية مبالغ مالية للإنفاق منها على أطفال مدرسة الفنون والصنائع ملحق رقم (1) يبين المبالغ المقدمة من البلديات لأطفال مدرسة الفنون والصنائع .

وكانت مدة الدراسة بهذه المدرسة 6 سنوات يتعلم التلاميذ في الفترة الصباحية كل ما يتعلق بالحرف ، و في الفترة المسائية القراءة و الكتابة ()أما المواد التي تُدرس بهذه المدرسة فهي موضحة في الملحق (2) .

والكتب الدراسية كانت ترسل من استانبول وتعطي مجانًا للتلاميذ الفقراء ، أما التلاميذ المؤسرون فكانوا يدفعون قيمة رمزية.

لقد بلغ عدد التلاميذ بمدرسة الفنون والصنائع خلال سنة 1901 م نحو 120 تلميذاً منهم 100 تلميذ و20 تلميذة() وبلغ العدد في سنة 1902 م نحو 65 تلميذاً و4 معلمين () وفي سنة 1904بلغ العدد 60 تلميذاً و8 معلمين وعامل واحد ()

وفي سنة 1909 م أقبل على المدرسة نحو 17 تلميذاً منهم 5 تلاميذ من الخمس و 3 تلاميذ من الجبل الغربي وتلميذان من فزان ، و7 تلاميذ من زوارة و ترهونة وغريان والعزيزية و الزاوية والعجيلات و ورفلة ()

إضافة إلى التلاميذ الذين تم قبولهم من مدينتي طرابلس و بنغازي.

حيث وصل عدد التلاميذ في المدرسة خلال العام الدراسي 1909 و 1910م نحو 104 تلميذاً ().

لقد كانت مدرسة الفنون و الصنائع تقوم بإيفاد المتفوقين من الخريجين الي استانبول لإتمام دراستهم ، ففي سنة 1909 م اوفد كل من (أمين كرشود ومحمد سنان) لإتمام دراستهما بعد تخرجهما من مدرسة الفنون والصنائع الاسلامية بطرابلس (). وإلى جانب القسم الخاص بالتلاميذ هناك قسماً خاص بالتلميذات لتدريبهن وتعليمهن مهن مختلفة كالتفصيل والتطريز والخياطة والتدبير المنزلي وصناعة السجاد وكانت ، توجد فيه معلمتان لتدريس حرفة النسيج ، و معلمة واحدة لتعليم القراءة و الكتابة ، بالإضافة إلى مشرفة () .

كان تعيين المعلمات بالمدرسة يتم من قبل وزارة المعارف بإسطنبول ، وكن تتقاضى مرتباتهن من ايرادات المدرسة.

وقد كان عدد التلميذات بهذه المدرسة خلال سنة 1903م نحو 25 تلميذة().أما في سنة 1904م فقد وصل العدد الى 22 تلميذة و معلمتان و عاملتان. ()

ويتكون الجهاز الاداري في المدرسة من مدير المدرسة و يعاونه كاتب خاص لأعداد المراسلات الادارية ،وصراف و محاسب مالي لاستلام عائدات الرسوم المستحقة من المتصرفيات والبلديات من الواردات عن طريق مدير المدرسة، بالإضافة الى إمام وطبيب خاص لمعالجة التلاميذ()والمعلمين الذين يقومون بالتدريس في هذه المدرسة هم من الضباط العثمانيين .

لقد تركت (مابل لومس تود) وصفًا لمدرسة الفنون و الصنائع عندما زارتها حيث قالت ((كانت المدرسة التقنية للأطفال الفقراء و الأيتام وقد احتلت بناية حديثة ولقد رحب بنا المدير و قدمت لنا القهوة في غرفة الاستقبال ورافقنا عبر الغرف حيث كان الصبيان يعملون على المخارط و يصنعون الأثاث و الأحذية و يحوكون الحوالي ومواد اللبس و الستائر، و قد عمل الرجال من كل الألوان معًا بسلام ، السود من السودان و السمر من مصراتة وقابس والعرب ذو اللون الأفتح ، حيث كانت كل الأجناس متصادقة متوادة دون تميز.

ووصلنا عبر حديقة بعد أن اجتزنا حضيرة مليئة بالأكياس والماعز وكانت البنات مشغولات بصنع السجاد و كان هناك صبية محتشمة سوداء فاحمة السواد استقبلتنا لتنذر المدرسة بوصولنا حتى تتمكن الصبايا الصغيرات و بعضهن كن قد بلغن من العمر ما يجعلهن جذابات من وضع براقعهن على وجههن قبل أن يصل مدير المدرسة و الرجال الأجانب .

كانت البنات اللواتي دون العاشرة يبقين حاسرات التفتن كلهن و حيينا بطريقة فتانة ثم عدنا ثانية بإشارة إلى حياكتهن التي كن يقمن بها بسرعة عظيمة ، ناسجات رسمة من المفروض أن يكون فنان قد أعدها ، كان الشغل جميلا جدًا ، أما النماذج فرديئة أعلام و شعارات وطنية و خارطة افريقية ذات الرسوم الجافة و الألوان الزاهية الفجة))[0].

لقد ازدهرت مدرسة الفنون و الصنائع ازدهارًا كبيرًا خلال عامي 1908م– 1909م وبخاصة بعد نقل ادارة جريدة طرابلس الغرب إلى مبنى مدرسة الفنون و الصنائع فتحولت الاشتراكات بالجريدة لصالح ميزانيتها ، و قد بلغت ميزانية المدرسة في العام الدراسي 1910م – 1911م نحو 263,994 قرشاً عثمانياً .

ملحق (3) الواردات السنوية من الرسوم خلال الفترة من 13سبتمبر 1910م حتى 13 اغسطس 1911 م .

لقد مرت مدرسة الفنون والصنائع قبل وأثناء الاحتلال الايطالي بكثير من الصعوبات، وتبين الوثيقة التي تحمل توقيع قائد البحرية ويعود تاريخها إلى شهر يناير عام 1911م أي قبل الاحتلال الايطالي بتسعة أشهر وهي عبارة عن تقرير يبين الوضع الذي آلت إليه مدرسة الفنون و الصنائع و قد جاء في التقرير أن مختلف الأقسام بالمدرسة في حالة مهملة و أن التلاميذ والبالغ عددهم 100 تلميذ أصبحوا وكأنهم في دار العجزة ، ويبين كذلك

الأقسام الموجودة بالمدرسة و الأقسام التي يجب اضافتها لها والأقسام الموجودة هي :- صناعة السروج – الخياطة – النجارة – صناعة الأحذية – المطبعة – الورشة – صناعة البسط – قسم الموسيقى – حيث ان معظم هذه الأقسام تعاني من مشكلات عدة أبرزها عدم وجود الأموال اللازمة لشراء المواد الضرورية للبناء و سوء الادارة إضافة إلى أن أغلب الأقسام بالمدرسة عاطلة عن العمل.

اما الأقسام التي ارادوا إضافتها فتمثلت في صناعة الزنك و النحاس و البناء ، تصنيع الجوارب و الملابس الداخلية .()

أما عن حال المدرسة خلال فترة الاحتلال الايطالي فقد جعلها الايطاليون مركزًا للاعتقال حيث جمع فيها الشيوخ و الرجال و الأطفال و قد ظلت هذه المدرسة مقفلة لمدة سنتين و لم تفتح أبوابها إلا في شهر سبتمبر سنة 1913 م .

وقد كانت الدراسة بهذه المدرسة تتم باللغة الايطالية وقد غير نظامها وفقا لسياستهم الاستعمارية وباعوا المطبعة وجميع الآلات الميكانيكية الخاصة بالمدرسة واصبحت كل اقسام المدرسة خالية وعندما قامت الحرب العالمية الثانية تم نقل التلاميذ الي مزرعة سيدي المصري والمدرسة جعلها الجنود الايطاليون ثكنة عسكرية ومخازن.()

المحور الثاني

المدرسة الزراعية :

أنشئت المدرسة الزراعية في سنة 1909م بمنطقة سيدي المصري بطرابلس خلال فترة الوالي (ابراهيم باشا) وقد بلغت تكاليف انشائها نحو 4500 جنيهاً تركياً() وكان الغرض من انشائها هو تعليم الطلاب الاساليب الحديثة في الزراعة وتدريبهم حتى حتي يصبحوا قادرين على ادارة حقولهم والمدرسة تخرج المزارعين والمشرفين على المزارع كما تعلم المدرسة اللغة التركية قراءة وكتابة ().

كان بعض طلابها يقيمون بالقسم الداخلي والبعض الأخر خارجه حيث المنهج كان يشتمل على المواد الزراعية الى جانب التعليم التطبيقي كصناعة الجبن واستخراج الزيت وتربية الماشية .

ولقد وضعت وزارة الزراعة في استانبول ومديرية الزراعة في طرابلس شروطاً ولائحة تنظيمية اشتملت على تحديد عدد الطلبة الذين ينبغي على المدرسة أن تقبلهم سنويا من كل انحاء البلاد عدا طرابلس وبنغازي اللتان ظل باب القبول مفتوح امام طلابها للدراسة فيها والمدرسين الذين يقومون بالتدريس في هذه المدرسة يتم تعيينهم من قبل وزارة الزراعة بإسطنبول.

لقد قبلت المدرسة في العام الدراسي 1910م-1911م سبعة عشرة طالباً ثلاث طلاب من الجبل وخمسة طلاب من الخمس وطالبان من فزان ، طالباً واحداً من كل من الزاوية ، العجيلات ، ترهونة ، ورفلة ، زوارة ، غريان ، العزيزية بالإضافة الى الطلاب الذين سيقبلون من طرابلس وبنغازي ولم يحدد عددهم () .

لقد وضعت شروط عدة لقبول الطلاب بالمدرسة الزراعية وكانت على النحو الاتي:

1- إلا يقل عمر المتقدم للدراسة في المدرسة عن 15 سنة ولا يتجاوز 18 سنة .

2- ان يكون المتقدم لدراسة من رعايا الدولة العثمانية .

3- ان يكون المتقدم خالياً من جميع العلل والامراض .

4- يرجح قبول الطلاب الذين يجيدون القراءة والكتابة .

5- يطرد الطلاب من المدرسة في حالة قيامهم بتصرفات من شانها ان تخل بالنظام العام للمدرسة او بتصرفات غير اخلاقية أثناء الدوام الرسمي او تبين أنهم لم يأتوا من اجل الاستفادة.

6- الطلاب الذين انهوا دراستهم بالمدرسة يخضعون لامتحان لاختبار قدراتهم بحضور موظف مكلف من قبل الوزارة ، والطلبة الناجحون في الامتحان يمنحون شهادة مصدقه تفيد بذلك .

7- ان انجاز الاعمال بالمدرسة الزراعية يتم من قبل الطلاب وكذلك كافة الاعمال المختلفة في المزرعة ().

الدراسة بالمدرسة داخلية ومجانية والمدرسة تؤمن لطلابها المأكل والمشرب والملبس كما انها تمنح 10 قروش شهريا لكل طالب كمصروف شخصي طوال مدة سنوات الدراسة وعند التخرج يتحصل الطالب على شهادة مصدقة تفيد بذلك بالإضافة الى منحه رأس مال مقابل الخدمات التي قام بها اثناء سنوات الدراسة بحيث لا يزيد راس المال عن 1500 قرش .

ومدير المدرسة الزراعية لابد ان يكون من خريجي المدرسة الزراعية العليا او من خريجي مدرسة العمليات ومدة الدراسة في المدرسة سنتان الى ثلاثة سنوات وذلك وفقا للاحتياجات المحلية .

المواد التي تدرس في المدرسه الزراعيه:

تتمثل المواد الدراسية في : القراءة والكتابة ، حساب ، أصول مسك الدفاتر ، الجغرافيا العامة ، جغرافية الممالك العثمانية () ويتكون طاقم المدرسة من المدير والى جانب الادارة يكلف بالتدريس ، وهناك مدير معاون ومحاسب وإمام ورئيس المزارعين وبستاني ورئيس البستانيين وعدداً من العمال ويعين المدير والمدير المعاون والمحاسب من قبل الوزارة اما رئيس المزارعين والامام والبستاني ورئيس البستانيين والعمال فيعينون من قبل المدير على أن تبلغ الوزارة بذلك .

الامور الادارية بالمدرسة الزراعية من اختصاص المدير اما الامور المالية فهي من اختصاص المحاسب .

ويتكون الجهاز الاداري في المدرسة الزراعية من المدير والمدير المعاون والمحاسب ووظيفة المحاسب التدقيق في الامور المالية الخاصة بالمدرسة والمزرعة والتصديق عليها والبحث عن كل مايراه مناسب وضروري للنهوض بالمؤسسة وعملية التفتيش والمراقبة لسير الأعمال في المدرسة تكون من قبل مفتشي وموظفي وزارة الزراعة وفي حالة حصول أي تقصير يتحمل المدير والمعلمين مسؤولية ذلك().

المحور الثالث

مدرسة العمال :

انشئت مدرسة العمال لأجل أدخال الاساليب الحديثة في العمليات الزراعية والتعرف على طرق استعمالها أضافة الى توفير الاحتياجات المحلية من الاشجار والحيوانات والعمل على الاكثار منها وكيفية تربيتها واتخاذ كافة الاجراءات والتدابير لأجل مكافحة الامراض التي تصيب الارض والمحاصيل وتوفير الأدوية للعلاج وتخريج رئيس عمال المزرعة .

تتمثل شروط القبول في الاتي : ()

1- إلا يتجاوز عمر المتقدم للدراسة في المدرسة عن ثلاثين سنة .

2- ان يكون المتقدم قوى البنية وكامل الأعضاء .

3- لابد ان يكون المتقدم من رعايا الدولة العثمانية .

4- لابد ان يكون المتقدم قد أنهى الخدمة العسكرية أو أعفى منها بأسباب قانونية .

5- مدة الدراسة بالمدرسة سنتان .

6- يرجح الطلاب الذين يجيدون القراءة والكتابة

7- افتتاح مدارس العمال في المحلات يتم وفق الاحتياجات المحلية .

8- الطلاب الذين يقبلون في المدرسة ويقومون بأي تصرفات من شانها ان تخل بالنظام العام فيها او قيامهم بأي تصرفات غير اخلاقية اثناء فترة الدوام الرسمي أو تبين أنهم لم يأتوا لأجل الاستفادة فإنهم يطردون من المدرسة .

ان الدراسة بالمدرسة مجانية وان المدرسة كانت تؤمن لطلابها المأكل والمشرب والملبس وكانت تمنح لهم راتب مناسب وعند التخرج يمنح الطالب راس مال بعد أخذ راي مدير المدرسة وان الطلاب الذين انهوا دراستهم يخضعون لامتحان لاختبار قدراتهم ويكون ذلك بحضور موظف مكلف من قبل الوزارة ، والطلبة الناجحون في الامتحان يمنحون شهادة مصدقة تفيد بذلك .

ان انجاز الاعمال الزراعية وغير الزراعية في المدرسة يكون من قبل الطلاب .

ان كل الموظفين والعاملين بالمدرسة تحت إمرة مدير المدرسة وبموجب اللائحة يكونون مسؤولين عن حسن استخدام الادوات والآلات والحيوانات الموجودة في المزرعة وعليهم ان يحافظوا ويحسنوا استعمال كل الاشياء المنقولة وغير المنقولة.

وأن موظفي مدرسة العمال هم المدير الذي الى جانب ادارته للمدرسة مكلف بالتدريس ومدير معاون ومحاسب وامام وعدد كافي من العمال ، وتعيين المدير والمدير المعاون يكون من قبل الوزارة اما الامام ورئيس المزارعين والعمال فيتم تعيينهم من قبل المدير ، والجهاز الاداري بمدرسة العمال يتكون من المدير والمدير المعاون والمحاسب .

ومدير المدرسة لابد ان يكون من خريجي المدرسة الزراعية العليا او من خريجي المدرسة الزراعية () .

المحور الرابع

دار المعلمين :

انشئت دار المعلمين في سنة 1901م بولاية طرابلس الغرب أثناء فترة ولاية الوالي (حافظ محمد باشا) ويعد انشائها من الاعمال المهمة التي قامت بها الدولة العثمانية في هذه الولاية وكان الغرض من انشائها هو تخريج مجموعة من المعلمين من ابناء الولاية لكي

يقوموا بنشر التعليم في ولايتهم وقد نشرت جريدة طرابلس الغرب في 6 ديسمبر 1901م الإعلان الصادر عن مديرية معارف الولاية بشأن البدء في قيد وقبول التلاميذ للدراسة في دار المعلمين التي افتتحت بمركز الولاية ()، ولقد استقبلت دار المعلمين في السنة الاولى عشرة طلاب ومدة الدراسة بالمدرسة سنتان يتقاضى الطلاب خلالها منحة شهرية قدرها 20 قرش () .

تتمثل شروط القبول في مدرسة دار المعلمين في الاتي : ()

1- ان يجيد المتقدم للدراسة في المدرسة القراءة والكتابة وان يكون حافظاً للقرآن الكريم .

2- ان يكون المتقدم حسن السيرة والسلوك .

3- ان يكون المتقدم خاليا من جميع الامراض .

يظهر من خلال شروط القبول بمدرسة دار المعلمين أنها لم تشترط الحصول على شهادات دراسية معينة .

لقد تخرجت الدفعة الاولى من مدرسة دار المعلمين سنة 1903م وكان عدد الطلبة المتخرجين منها 7 طلاب و في سنة 1904 م كان العدد 20 طالباً ()وبلغ العدد في عام 1908 م نحو 34 طالباً () .

يدرس الطلاب في المدرسة مجموعة من المواد هي :

العقائد الدينية ، الرياضيات ، اللغة التركية ، اللغة العربية ، اللغة الفارسية ، جغرافيا، تاريخ ، ورسم .

أصدر في الثاني من مارس سنة 1909م مدير المعارف (أديب بي) لائحة تتعلق بمعاشات معلمي دار المعلمين اشتملت على الاتي : ()

1- تكون معاشات المعلمين وفقاً لدراجاتهم من 400 الي 600 قرش اما معاشات العمال فتكون 100 قرش كما تخصص 600 قرش مصاريف .

2- المعلمين الذين يوظفون في هذه المدرسة لا بد ان يكونوا من المتحصلين على شهادة التعليم العالي .

3- يخصص مكان لإقامة الطلبة الفقراء ، كانت مدة الدراسة بهذه المدرسة اربعة سنوات.

4- يخصص 1000 قرش معاش لمدير المدرسة بشرط ان يقوم بالتدريس .

5- في حالة عدم نجاح لجنة الوقف المسؤولة على انشاء مدرسة المعلمين فللإدارة ان تقوم بالبناء من خارج الوقف بشرط ان يكون ذلك من اموال الاوقاف التي تحصل من مدارس عثمان باشا ، احمد باشا ، قرجي باشا ، ومدرسة ميزران.

6- الطلاب الذين يدرسون في اسطنبول ، والمدرسة الاعدادية ، ودار المعلمين يعفون من الخدمة العسكرية بشرط ان يكونوا ناجحين .

7- الا يزيد عدد الطلاب عن 50 طالب .

كان عدد الطلاب بدار المعلمين خلال شهر ابريل 1910م- 1911م 37 طالبا [0] .

النتائج

1. أهتمت الدولة العثمانية بنشر التعليم الفني في ولاية طرابلس الغرب حيث فتحت مدارس للفنون والصنائع وللزراعة والعمال والمعلمين أعتمدت على المعلمين الاتراك في تدريس المواد للطلاب .
2. وضعت الدولة العثمانية شروط على المتقدمين للمدارس وذلك حسب نوع المدرسة وركزت بشكل خاص على الفئات الفقيرة حيث فتحت لهم المجال للالتحاق بالتعليم الفني وتشجيعهم عليه من خلال أعطائهم امتيازات خاصة كالإعفاء من رسوم الالتحاق وأعطائهم مبالغ تشجيعية وتوفير الطعام والملابس وإقامة للطلاب .
3. أعطت الدولة العثمانية لمدرسة الفنون والصنائع أهمية خاصة بأن جعلتها تتبع الوالي مباشرة ومصاريف المدرسة كانت تأتي من أهل الخير ومن ضرائب المبيعات ومن عائدات البلدية .
4. اشتمل التعليم الفني والمهني الجنسين فالذكور يعلمون المهن الحرفية ، والاناث يتعلمن التفصيل والتطريز والخياطة والتدبير المنزلي وصناعة السجاد.
5. تنوعت المواد التدريبية في المدارس بعضها نظري والبعض الأخر عملي كما أن نظام الإدارة ومرافق المدارس كان خاضع لرقابة الدولة وتعيين مديري المدارس والمعلمين كان يتم من قبل الجهات المختصة .
6. مرت مدرسة الفنون والصنائع قبل الاحتلال الايطالي وبعده بظروف صعبة حيث أهملت الاقسام الموجودة بها وفي أثناء الاحتلال تعرض للنهب والتخريب وتحولت إلى مقر للاعتقال وثكنة عسكرية .

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر

1-بلدية طرابلس في مائة عام، مكتبة الاثار طرابلس.

2- جريدة طرابلس الغرب، العدد 457، 7-9-1935م.

3- جريدة طرابلس الغرب، العدد 3052، 19-7-1953م.

4- جريدة طرابلس الغرب ، العدد 969 ، السنة31 ، 6 ديسمبر 1901م

5- سالنامه طرابلس الغرب سنة 1302هـ.

6- سالنامه نظارة المعارف العمومية 1321هـ.

7- مدرسة الفنون والصنائع في مائة عام (1898م – 1998م)الطبعة الاولى، دار- الكتب الوطنية بنغازي سنة 2000م.

8- المحفوظات التاريخية، ملف التعليم، وثيقة رقم 1010.

9- المحفوظات التاريخية، ملف التعليم، وثيقة رقم 104.

10- المحفوظات التاريخية، ملف التعليم، وثيقة رقم 137.

11- المحفوظات التاريخية، ملف التعليم، وثيقة رقم 320.

12- المحفوظات التاريخية، ملف التعليم، وثيقة رقم 3.

13- المحفوظات التاريخية، ملف التعليم، وثيقة رقم 370.

14- المحفوظات التاريخية، ملف التعليم، وثيقة رقم 115.

15- المحفوظات التاريخية، ملف التعليم، وثيقة رقم 327.

16- المحفوظات التاريخية، ملف التعليم، وثيقة رقم 220.

17- المحفوظات التاريخية، ملف التعليم، وثيقة رقم 343.

18- المحفوظات التاريخية، ملف التعليم، وثيقة رقم 186.

19- المحفوظات التاريخية، ملف التعليم، وثيقة رقم 1953.

20- المحفوظات التاريخية، ملف التعليم، وثيقة رقم 1959.

ثانياً : المراجع

1-أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي،القاهره 1971م.

2- تيسير بن موسي ، المجتمع الليبي في العهد العتماني ،الدار العربية للكتاب طرابلس1988م.

3- خليفة محمد التليسي ، حكاية مدينة ،الطبعة الثانية، الدار العربية للكتاب ، 1985م.

4- رأفت غنيم الشيخ ، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة ، منشورات دار التنمية ، دار للنشر بنغازي 1972م.

5- عبدالسلام ادهم ، وثائق تاريخ ليبيا الحديث ، منشورات جامعة بنغازي 1972م.

6- مابل لومس تود أسرار طرابلس، الطبعة الثانية، لندن 1985م.

7- محمود ناجي ، تاريخ طرابلس الغرب ، دار الفرجاني طرابلس ، 1995م .

الملاحق

ملحق (1) يبين المبالغ المقدمة من البلديات لأطفال مدرسة الفنون والصنائع()

9100	بلدية الزاوية نصف بدل رسوم الكيالة
2300	بلدية غريان كيالة الزيتون
700	بلدية ورفلة رسم القبان
1600	بلدية العجيلات حسية المواشي
1720	بلدية ترهونة كيالة الحبوب
3500	بلدية زوارة رسم الكيالة
1800	بلدية العزيزية القبان و الجرة و حسبة المواشي
1405	بلدية الجفارة رسم القبان
1550	بلدية جنزور 1100 من الجير و 450 من رسم القبان
10000	بلدية الخمس دخولية الرحية
9610	بلدية زليتن رسوم المرسى
10900	بلدية مصراتة من كيالة الزيت 4500 و من كيالة الحبوب 400
9000	بلدية مسلاتة رسوم الجرة
1000	بلدية سرت من الواردات العامة
2225	بلدية مركز الجبل رسم الكيالة
2000	بلدية فساطو من رسوم الذبيحة
0410	بلدية نالوت من رسوم الكيالة
1121	بلدية غدامس رسوم الذبيحة
	———— 169941
******	بلدية تاورغاء رسوم الكيالة مجهولة

ملحق (2) يوضح المواد التي تدرس في مدرسة الفنون والصنائع[1]

الصفوف	المواد
الصف الاحتياطي	
الصف الأول	قرآن كريم ، املاء ، حساب ، تربية دينية ، لغة فارسية ، لغة فرنسية ، بالإضافة إلى المواد الحرفية
الصف الثاني	صرف عثماني ، قواعد ، حسن خط ، ، تربية دينية ، حساب ، هندسة ، لغة فارسية ، رسم.
الصف الثالث	تربية دينية، قواعد، املاء، حسن خط، حساب، هندسة، لغة فارسية، لغة عربية (مبادئ صرف) ، رسم.
الصف الرابع	علوم دينية ، هندسة ، جغرافيا ، عربي ، تاريخ عثماني ، كتابة ، رسم ، لغة فرنسية .
الصف الخامس	تاريخ ، علم الأخلاق ، جغرافيا ، علم الميكنة ، فلسفة ، لغة فرنسية ، قواعد عثمانية ، رسم.

(1) مدرسة الفنون والصنائع في مئة عام (1898م– 1998م) مرجع سبق ذكره ص99

ملحق (3) الواردات السنوية من الرسوم خلال الفترة من 13 سبتمبر سنة 1910م حتى 13 أغسطس 1911م. [1]

الواردات السنوية		
قروش	الأسماء	الملاحظات
76470	واردات رسم الحلفاء	من 13سبتمبر 1910 حتى 13 اغسطس 1911م
50000	واردات رسم اللاقبي	
24072	واردات رسم الذبيحة	لمركز الولاية
16000	واردات أرضية الفندق	لمركز الولاية
32250	بدل أجور أملاك	لمركز الولاية
5202	بدل أجور مسكن	لمركز الولاية
35000	حصة بلديات الدواخل	استحال الحصول على 10% من واردات بلديات الدواخل و خفض المائة ألف السابق إلى 5% المبلغ المقدر الحصول عليه
25000	بقايا الجباية	
263994	المجموع ()	
البيان	النفقات السنوية	
قروش	المرتبات	ملاحظات
12.000	المدير 1000 شهريًا	
6000	كاتب و صراف 500 شهريًا	
1800	امام 150 شهريًا	
2400	طبيب 200 شهريًا	
3000	مأمور البيع 250 شهريًا	
4200	المشرف الأول و الخازن 350 شهريًا	
2400	المشرف الثاني 200 شهريًا	
6000	معلم النجارة 500 شهريًا	بانضمام مديرية الداخلية
4800	معلم الحدادة 400 شهريًا	وجهت إلى رفعت أفندى
4800	معلم السجادة 700 شهريًا	
4800	معلم الأحذية 400 شهريًا	
4200	معلم الخياطة 350 شهريًا	باعتبار نصف بل الحد المتوسط للعائلات
1200	الحلاق 100 شهريًا	
1680	الطباخ 140 شهريًا	
1500	مزيت المصابيح 125 شهريًا	

1440	رئيسعمال 120 شهريًا	
1440	بواب 120 شهريًا	
1200	البستاني 110 شهريًا	
8400	المباشرون عدد 7 100 شهريًا	
1080	مباشر مدرسة البنات90 شهريًا	
1980	الغسالون عدد 2 80شهريًا	
3772	معلم الموسيقى 306 شهريًا	
12813	الأجرة التدريسية السنوية	335,20 الصف التحضيري
5589	السبوعيةالـ 108 طالب 46 أسبوع	158,20 الصف الأول
	على قرش و نصف	158,20 الصف الثاني
102094		184,20 الصف الثالث
	النفقات الأخرى	224,20 الصف الرابع
2500	اللوازم الأخرى	
86400	تموين 108 طالب 800 للواحد	242 للصف الخامس
1968	النور	130 قسم البنات
300	قرطاسية	1423,20
3600	معلم السروح	
10800	تجديد الفرش 100 للواحد	الملابس
29000	بدل الملابس 108 طالب 2685 للواحد	70 البدلة الشتوية 1
600	مصاريف عيد الجلوس	30 البدلة الصيفية 1
1500	نفقات توزيع المكافأة و الامتحان	30 الملابس الداخلية 2 15
200	أجرة طبع الأوراق و الدفاتر	30 حذاء
500	اصلاح زجاج و فنار مصابيح	35 حذاء الصنعة 17,52
200	نثريات	15 طربوش مع شرابة 7,52
200	أجرة اخلاء المراحيض	35 بدلة الشغل 17,52
1603	ترميم المكتب و الأملاك	16 فانيلا 2 8
12000	المصروف الاضافي للقصرالمملوك للمكتب	
4000	مكافأة المتخرجين بالشهادات	
3918	الديوان	
263994	المجموع()	

Journal of Total Science
Volume (4), Issue (13), (NOV. 2020)
ISSN: 2518-5799

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (4)، العدد (13)، (نوفمبر 2020)
ردمد: 2518-5799

المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية ودورها في تعزيز ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي

دراسة ميدانية على المصارف التجارية في مدينة صبراتة

أ. ليلي مولود أحمد الكار

كلية الاقتصاد العجيلات – جامعة الزاوية

الملخص

يكمن الهدف الأساسي من إجراء هذه الدراسة في معرفة أثر استخدام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على تعزيز ثقة الجمهور بالمصارف التجارية، ولتحقيق هذا الهدف تم إستخدام إستمارة إستبيان تحتوي على 39 سؤال، وزعت على 50موظفاً بالمصارف التجارية بمدينة صبراتة، وكانت الفرضيات في هذة الدراسة تنص على: لا يوجد وعي وفهم كافٍ من قبل المصارف التجارية بمفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، توجد معوقات حول تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية في المصارف التجارية، لا يتم تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية، ولتحليل البيانات تم استخدام اختبار ولكوكسون واختبار (Z) وفقآ لبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد توصلت الدراسة إلى وجود سلسلة من المعوقات تحول دون تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية، و أوصت الباحثة بضرورة الرفع من مستوى الكفاءات البشرية ذات العلاقة بتطبيق المحاسبة الاجتماعية بالمصارف التجارية بمدينة صبراتة.أما عن التوصيات المستقبلية للباحثين فيمكن إجراء دراسة حول الأسلوب الأمثل للقياس الدقيق للتكاليف الاجتماعية وآلية الإفصاح عنها.

الكلمات الأساسية (المحاسبة الاجتماعية، المسؤولية الاجتماعية، الأداء الاجتماعي).

Abstract

The main objective of conducting this study is to know the effect of using accounting for social responsibility on enhancing public confidence in commercial banks.To achieve this goal, a questionnaire form containing 40 questions have used and distributed to 50 employees of commercial banks in Sabratha city.The hypothesesof this study was: There is insufficient awareness and understanding on the part of commercial banks of the concept and importance of accounting for social responsibility, there are obstacles around the application of accounting for social responsibility in commercial banks, accounting for social responsibility is not applied in commercial banks, and to analyze the data, the Wilcoxon test and the (Z) test were used. According to the SPSS program. The study concluded that,there are a series of obstacles that prevent the application of accountability for social responsibility in commercial banks, and the researcher recommended the need to raise the level of human competencies related to the application of social accounting in commercial banks. As for the future recommendations of researchers, a study can be conducted on the best method for measurement social costs and disclosure mechanism.

Key words (social accounting, social costs, and social responsibility

1.1 المقدمة:

أترث الثورة الصناعية تأثيراً ملحوظاً في تطوير الأنظمة الاقتصادية على مستوى دول العالم، فلم تعد فكرة تعظيم الأرباح الهدف الوحيد للمنظمات والمؤسسات الاقتصادية بل تجاوز ذلك إلى ضرورة الالتزام بتنفيذ مسؤوليتها الاجتماعية، سواء من حيث مسؤوليتها اتجاه المجتمع المحلي، ومسؤوليتها اتجاه البيئة، ومسؤوليتها اتجاه العاملين، ومسؤوليتها اتجاه الزبائن والتي تختص بتقديم أفضل الخدمات وبأقل التكاليف (Othman, et, al., 2011)، الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يعرف بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والتي تستخدم كأداة لتقيم الأداء الاجتماعي للمؤسسات والمنظمات الاقتصادية، وقد ورد مصطلح المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لأول مرة في سنة (1923)، وبدأ هذا المفهوم يثير اهتمام العديد من الباحثين وصانعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية (القرني، 2014)، كما حددت المنظمات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة خمسة مجالات رئيسية للأداء المجتمعي وهي: البيئة، والموارد البشرية، والعملاء، والموردين، والمجتمع (Dhaliwal, et, al., 2014).

وتهدف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية إلى تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة والتي لا تشتمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة لها، وإنما أيضا تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية (الاجتماعية) والتي لها تأثير على فئات المجتمع، كما أنها تهدف إلى تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المؤسسة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية، ويكمن الهدف الأخير في توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية ، وأيضا إيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة، من أجل ترشيد القرارات المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثللها(Gallego&Quina 2017). وتعد المصارف التجارية إحدى المؤسسات الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة،وقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث وأصبحت أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف القطاعات، كونها أداة من أدوات الاستثمار التي تلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص والتنمية المستدامة على وجه العموم، ومع الاتجاه العالمي المتزايد للاهتمام بأداء المسؤولية الاجتماعية تغيرت النظرة العامة للمصارف التجارية من مجرد كونها وحدات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح إلى كونها شريك في المجتمع له دور اجتماعي من خلال الإسهام في مشروعات خدمة المجتمع وتنميته (Pedrsen, et, al.,

2013). وهذا ما أثار اهتمام الباحثة للتعرف على أهم الخطوات المتخذة من قبل المصارف التجارية للوفاء بالتزاماتها الاجتماعية وتعزيز ثقة المستفيدين من خدماتها، وخاصةَ في ظل ما تملكه من قدرات وإمكانيات مادية وبشرية وما تحمله من مسؤوليات في دعم الاقتصاد الوطني.

1.2 مشكلة الدراسة:

لم يعد تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية يعتمد على ربحيتها فقط، بل ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في مختلف جوانب الحياة، ومن أبرز هذه المفاهيم المسؤولية الاجتماعية، والتي تعكس درجة التزام المؤسسة بتحقيق متطلبات المجتمع وضمان ازدهاره، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ولا سيما في المصارف التجارية كونها إحدى الركائز في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تنفيذ المشروعات الإستراتيجية، والرفع من كفاءة الموظفين بالقطاع المصرفي ومنحهم التأمينات الصحية، وتمكين وتشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وتدريب خرجي الكليات الاقتصادية، والمساهمة في تحسين وحماية البيئة. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو ما مدى اعتماد المصارف التجارية الليبية واستخدامها للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؟

توصلت دراسة كل من (السويح والنعاس، 2017:)إلى نتيجة مفادها عدم وجود إدراك لدى المصارف التجارية الواقعة في مدينة مصراته لمفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وعكس ذلك جاءت دراسة (Alshbili,et,.al 2019) والتي أشارت صراحة إلى إدراك المسؤولين لأهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الليبية، لذلك ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- هل يوجد وعى لدى المصارف التجارية في مدينة صبراتة لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؟
- ما مدى التزام المصارف التجارية الواقعة في مدينة صبراتة في الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية؟
- هل تمتلك المصارف التجارية الواقعة في مدينة صبراتة القدرة على تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؟

- ما هي أهم معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية الواقعة في مدينة صبراتة؟

1.3 الدراسات السابقة :

سوف تعرض الباحثة أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة للفترة ما بين (2020:2011):

دراسة (Suresh,et,.al, 2020) بعنوان:(النموذج المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية)

عرضا الباحثون سلسلة من الدراسات المحاسبية حول المسؤولية الاجتماعية للشركات في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بهدف تطوير الفرضيات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية خاصةً فيما يتعلق بعملية قياس مدخلات ومخرجات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الشركات التي تأخذ بالاعتبار عملية القياس والإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية لديها قدرة عالية على المنافسة والاستمرار على المدى المتوسط والطويل.

دراسة (Alsbbili, et, al., 2019) بعنوان: (أثر البيئة المؤسسة على تبني الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية في ليبيا)

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر البيئة المؤسسة على تبني الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية ، وقد استخدما الباحثون المنهج الكمي، حيث جمعت البيانات من خلال أجراء مقابلات شخصية مع مجموعتين: المجموعة الأولى تمثلت في مدراء المكاتب ورؤساء الأقسام لبعض الشركات النفطية، والمجموعة التانية صانعو السياسات القانونية والاقتصادية بالدولة الليبية، وتوصلت الدراسة إلى إدراك المدراء والمسؤولين بتأثير المسؤولية الاجتماعية على أداء مؤسساتهم، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير اللوائح والقوانين الملزمة بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات الليبية.

دراسة (Emilio& Luis, 2019) بعنوان: (العلاقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الإجتماعية)

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، حيث تم تحليل أكثر من 1832 مقالة علمية للفترة ما بين (2018:2011) ذات العلاقة بالدراسة، وذلك من خلال استخدام التحليل البيلو متري، وأظهرت النتائج أن هناك اهتماما متزايد في

دراسة العلاقة بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية وأبعاد التنمية المستدامة، وكان الاتجاه العام للعلاقة يسير في الاتجاه الموجب بين المتغيرين.

دراسة (الصالح، 2018) بعنوان: (معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية)

هدفت الدراسة إلى معرفة معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر متخذي القرار، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي ولجمع البيانات وزعت 46 إستمارة إستبيان على رؤساء ومدراء جميع الفروع لمؤسسة المحروقات بولاية سكيكدة، وتوصل الباحث إلى وجود سلسلة من العقبات تحول دون تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أهمها ضعف التشريعات والقوانين الملزمة وعدم كفاءة وخبرة الموارد البشرية في التعامل مع الأنشطة الاجتماعية.

دراسة (السويح والنعاس، 2017) بعنوان: (مدى إدراك أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية)

هدفت هذة الدراسة إلى إبراز مدى إدراك أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الواقعة بمدينة مصراتة، وقد أعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي وتم توزيع 50 إستبانة على مدراء الفروع ورؤساء الأقسام، واختبرت فرضيات الدراسة باستخدام برنامج (Minitab)، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود إدراك لدى إدارات المصارف التجارية لأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

دراسة (القرني، 2014) بعنوان: (معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الإعمال السعودية)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية، وقد تم إجراء دراسة ميدانية على عينة من مراجعي الحسابات ومسؤولي المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص بلغت 100 وأوضح التحليل الإحصائي وجود عدة معوقات تنظيمية ومهنية وتشريعية ومالية تحول دون تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

دراسة (بحر الدين، 2012) بعنوان: (الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المنشورة لشركات الاتصالات) تمثلت مشكلة الدراسة في أن معظم شركات الاتصالات بالسودان لا تهتم بالقياس والإفصاح عن بيانات أنشطتها الاجتماعية بوضوح في تقاريرها

المنشورة، وهدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية وكيفية الإفصاح عن بيانات الأنشطة الاجتماعية لتقييم الأداء الاجتماعي وترشيد قرارات الاستثمار، وتوصلت الباحثة إلى وجود ضعف في قياس وعرض البيانات عن الأنشطة الاجتماعية.

دراسة (بيطار وفرحان، 2011) بعنوان: (الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية السورية)

هدفت هذه الدراسة لبيان مفهوم المسؤولية الاجتماعية وموقف معايير المحاسبة الإسلامية من هذا المجال، ومدى إهتمام المصارف الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية وتقيدها بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التزام المصارف الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية نابع من التعاليم الإسلامية السامية، كما أوضحت الدراسة أن المصارف الإسلامية في سوريا تفتقر إلى تحقيق الإفصاح الشامل عن أنشطتها الاجتماعية.

من خلال المعلومات المذكورة أعلاه يتضح أن هذة الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة من حيث:

1. متغيرات الدراسة المستخدمة (المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتعزيز ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي).
2. الهدف من الدراسة (معرفة دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تعزيز ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي).
3. بيئة الدراسة (تم تطبيق هذة الدراسة على المصارف التجارية بمدينة صبراتة).
4. العينة المختارة (الموظفون في المصارف التجارية بمدينة صبراتة).
5. أسلوب التحليل الإحصائي المستخدم (اختبار ولكوكسون واختبار Z).

1.4 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذة الدراسة كمحاولة من الباحثة في إثراء المكتبة المحاسبية الليبية بدراسة حول دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تعزيز ثقة الجمهور بالمصارف التجارية، حيث لاحظت الباحثة ندرة الأبحاث في هذا المجال، كما أن نتائج وتوصيات هذة الدراسة قد توفر حلول للمشاكل التي تعيق تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في ليبيا من ناحية، و تمتل أساس يمكن الاسترشاد به من قبل الباحثين لدراسات مستقبلية من ناحية أخرى.

1.5أهداف الدراسة:

الهدف العام من الدراسة معرفة أثر استخدام المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية على تعزيز ثقة الجمهور بالمصارف التجارية.

أما الأهداف الفرعية:

1. التعريف بماهية المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية.
2. قياس درجة فهم وإدراك المصارف التجارية للمحاسبة الإجتماعية.
3. معرفة ما مدى تطبيق المصارف التجارية الليبية للمحاسبة الإجتماعية.
4. معرفة الصعوبات التي تواجه المصارف التجارية الليبية في تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية.
5. تقديم إقتراحات وتوصيات لأصحاب القرار وذوي العلاقة بموضوع الدراسة.

1.6 متغيرات الدراسة:

يوضح الشكل رقم (1) متغيرات الدراسة، حيث حددت الباحثة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كمتغير مستقل، وثقة الجمهور بالمصارف التجارية كمتغير تابع.

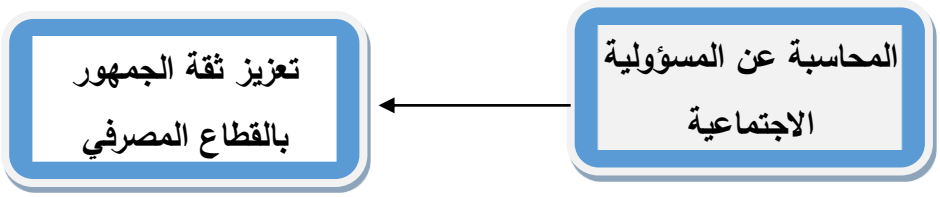

الشكل رقم (1) يوضح متغيرات الدراسة

1.7فرضيات الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا يوجد وعي وفهم كافٍ من قبل المصارف التجارية بمفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية.

الفرضية الثانية: توجد معوقات حول تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية في المصارف التجارية.

الفرضية الثالثة: لا يتم تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية في المصارف التجارية.

1.8 منهجية الدراسة :

اعتمدت الباحثة في هذة الدراسة على المنهج الكمي وذلك بعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة وهي صحيفة الإستبيان، ومن ثم جمعت البيانات وبوبت بشكل كمي وتم إجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة عليها، واستقراء المواضيع والدراسات التي تناولها الأدب المحاسبي ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك لوصف وقياس المتغيرات المستخدمة في الدراسة، ومن تم إستنباط النتائج ومعرفة العلاقات بين المتغيرات.

1.9 حدود الدراسة :

الحدود المكانية: المصارف التجارية الواقعة في نطاق مدينة صبراتة.

الحدود الزمنية: سنة(2020).

الحدود البشرية: تتمثل في المحاسبين العاملين في المصارف التجارية بمدينة صبراتة.

الحدود الموضوعية: دراسة دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تعزيز ثقة الجمهور بالمصارف التجارية.

ثانيا: الجانب النظري للدراسة:

2.1 مفهوم المسؤولية الاجتماعية

لا يوجد اتفاق عام لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في بيئة الأعمال من قبل المنظمات الدولية والباحثين والجهات القائمة بتطبيقها، حيث تعددت وجهات النظر حول هذا المفهوم، وذلك لاختلاف الثقافات والقيم المجتمعية التي تعمل فيها المنظمات بشكل عام (ناصر والخضر، 2014)،وقد عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام الشركات بالتنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع الموظفين وعائلاتهم، وتحسين الحياة ونمطها لكل من الأفراد والمجتمع ككل من خلال القيام بالأعمال التجارية بشكل جيد يسعى للتنمية الشاملة، أي في جميع الأنشطة الاجتماعية تجاه جميع الأطراف .

وينظر إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية على أنها واجب ديني أولاً ووطني ومجتمعي ثانياً، وأنه يعني انتهاج المنظمة نهجاً يتصف بالمساءلة أمام ملاكها ومساهميها، وأمام جميع الأطراف الأخرى بحيث يحقق مفهوم التنمية المستدامة بحفظ حق الأجيال القادمة، وأن تَلزم المنظمات بهذه المسؤولية بشكل طوعي وألا تنتظر جراء التزامها هذا الحصول على منافع مباشرة (الزامل،2015). ويشير مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى الآثار المترتبة عن الأنشطة التي تقوم بها المنظمات سعياً إلى تحقيق منافع متبادلة بينها وبين المجتمع العاملة

به من خلال ما تقدمه من خدمات وأنشطة سعياً لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية لجميع الأطراف الداخلية والخارجية.

2.2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة :

يمكن تحديد ابعاد المسؤولية الاجتماعية كتالي (Marco and Moneva, 2018:طاهر وصالح،2005):

1. المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي: يعتبر المجتمع المحلي بالنسبة لمنظمات الأعمال شريحة مهمة إذ تتطلع إلى تجسيد متانة العلاقات معه وتعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة نشاطاتها تجاهه، من خلال بذل المزيد من الرفاهية العامة، والتي تشمل: المساهمة في دعم البنية التحتية، إنشاء الجسور والحدائق، المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، دعم بعض الأنشطة مثل الأندية الترفيهية،احترام العادات والتقاليد دعم مؤسسات المجتمع المدني، تقدم العون لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تقديم الدعم المالي لهم،هذا بالإضافة إلي الدعم المتواصل للمراكز العلمية كمراكز البحوث والمستشفيات.
2. المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين:إذا كانت المنظمات تولي اهتمامها لرأس المال البشري فلا بد من تقديم لهم ما هو أفضل، لأن العاملين المهرة على المستوى الوطني والعالمي يركزون على عامل المسؤولية الاجتماعية من بين العوامل الأخرى، وقد أثبت ذلك تجريبيا أن أكثر الناس يحبذون العمل في المنظمة التي لديها سياسات بيئية ومجتمعية جيدة، كما أثبت بنفس السياق أن الناس يحبذون التعامل تجاريا مع نفس المنظمات.
3. المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن: تعتبر هذه الشريحة من المجتمع ذات أهمية كبيرة لكل المؤسسات بدون استثناء، ومن الأداء الاجتماعي الموجة لهذه الشريحة تقدم المنتجات بأسعار ونوعيات مناسبة، والإعلان لهم بكل صدق وأمانة وتقديم منتجات صديقة لهم وأمينة بالإضافة إلى تقديم إرشادات واضحة بشأن استخدام المنتج، والتزام المؤسسات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع، وتطوير مستمر للمنتجات هذا بالإضافة إلى الالتزام الأخلاقي بعدم خرق قواعد العمل مثل الاحتكار.

4. المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين:ينظر إلى العلاقة ما بين الموردين والمؤسسة الاقتصادية على أنها علاقة مصالح متبادلة، لذلك يتوقع الموردون أن تحترم

المؤسسات الاقتصادية تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة التي يمكن تلخص بالاستمرار في التوريد وخاصة لبعض أنواع المواد الأولية اللازمة للعمليات الإنتاجية، وأسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة للمؤسسات الاقتصادية، والصدق في التعامل، وتدريب الموردين على مختلف طرق تطوير العمل.

5. المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة:لقد أعيد التركز في أدبيات المسؤولية الاجتماعية فيما يخص الجوانب البيئة على أن تضم المسؤولية الاجتماعية أنظمة البيئة المفروضة ذاتيا أي ضمن فلسفة المنظمة، والتقارير البيئة للمنظمة.

6. المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين:تعد فئة المساهمين مهمة من أصحاب المصالح المستفيدين من نشاط المؤسسة، وتكمن مسؤولية المؤسسة تجاههم بتحقيق أقصى ربح،تعظيم قيمة السهم، وزيادة حجم المبيعات، بالإضافة إلى حماية أصول المنظمة و موجوداتها.

2.3 مفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

اختلفت وتطورت تعريفات مصطلح المسؤولية الاجتماعية باختلاف وتعدد وجهات نظر الباحثين ،ذلك بسبب أن موضوع المسؤولية الاجتماعية شهد تغيرات جوهرية على مر الزمن، حيث أنه لا زال يكتسب أهمية يوم بعد يوم ويتطور مع تقدم المؤسسات والمجتمع وتطور توقعاته، إذ أن هذا الأمر يدل على أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في حقيقتها تركيب معقد وليس مفهوما بسيطاً قابلا للقياس بمعايير موحدة عالمياً أو حتى إقليميا، حيث يرجح أن يعود هذا الاختلاف إلى دخول متغيرات حضارية وثقافية ودينية وأمور أخرى غيرها (الغالبي والعمري ،2005)، هذا وقد ورد مصطلح المسؤولية الاجتماعية لأول مرة عام 1923م حيث أشار Sheldon إلى أن مسؤولية أي منظمة هي بالدرجة الأولى مسؤولية اجتماعية وأن بقاء أي منظمة واستمرارها يحتم عليها الالتزام والوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية عند أداء أعمالها.

وعرفها أبو النصر (34:2015) على أنها: عبارة عن التزام المنظمة بالمشاركة في تحسين نوعية الحياة لأسر العاملين والمجتمع ككل والمحافظة على البيئة من التلوث، وذلك من خلال مجموعة من البرامج والخدمات والإعانات والتسهيلات التي تقدم بواسطة المختصين بهذه المنظمة في ضوء احتياجات ومشكلات المجتمع، وفي إطار قيم وأخلاقيات وقوانين هذا المجتمع.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية بأنها :عبارة عن مؤشر لقياس وتحليل الأنشطة الاجتماعية والمتمثلة بالأنشطة التي تمارسها المؤسسات اتجاه مواردها البشرية والبيئية والمجتمع المحلي، واتجاه تحسين المنتجات أو الخدمات التي تقدمها، والإفصاح عن تلك الأنشطة في التقارير المالية السنوية وذلك بهدف إحداث توازن بين مسؤوليتها الاجتماعية ولاقتصادية حيث أن المؤشر يجب أن يتسم بالمرونة والنمو بما يتناسب مع حاجات البيئة الداخلية والخارجية والمجتمع.

وترجع الأهمية إلى التغيرات التي حدثت في الجوانب الصناعية والتجارية والتكنولوجية، إذ تزايدت المطالبة من قبل الجهات المهنية للوحدات الاقتصادية بتوضيح البيانات ذات المضمون الاجتماعي ملموس في تقاريرها (السعد ،2007 ،86-87).

وكذلك تعود أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأن المؤسسات تسعى للبقاء والاستمرارية على المدى البعيد، يفرض عليها أن تساهم في تلبية حاجات المجتمع والمساهمة في حل مشاكله، حيث أن الإدارة الناجحة هي التي تعي حقيقة أن كون ازدهارها اليوم لا يعني ضمانها للمستقبل، إن لم تحقق التفاعل والمواكبة لمتطلبات المجتمع والبيئة ومتغيراتها (الرحاحلة ،2011).

2.4 قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة : إن توفير المعلومات الاجتماعية بالشكل الذي يحقق الهدف من استخدامها لا يمكن أن يكون إلا من خلال عملية قياس ما يترتب عن الأنشطة الاجتماعية من تكاليف ومنافع، لذلك فإن المشكلة الحقيقية التي تواجه بناء أي نموذج للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي مشكلة قياس كل من التكاليف والمنافع لمسؤولية الاجتماعية.

أولاً: قياس التكاليف الاجتماعية: لقد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم التكاليف الاجتماعية، فهي في رأي Raman than تمثل التضحية (الفائدة) للمجتمع على شكل موارد مستنفذة (مضافة)من قبل الوحدة الاقتصادية نتيجة لتعاملاتها ذات التأثير الاجتماعي (بوخلخال،2017). وهناك من يرى أن التكاليف الاجتماعية تمثل ما ينفق (أو ما ينبغي إنفاقه) لإزالة الضرر الناتج عن مزاولة الوحدة الاقتصادية لنشاطها مثل التلوث (وليد، 2009، ص 14).

تكمن المشكلة الأساسية التي تواجه المحاسبة في إن هناك اختلافاً بين وجهة النظر المحاسبية ووجهة النظر الاقتصادية في قياس هذا النوع من التكاليف (النعيمات، وحسين،2011، ص 17-18).

- وجهة النظر المحاسبية: تعتبر أن التكاليف الاجتماعية تمثل المبالغ التي تنفقها المؤسسة نتيجة اضطلاعها بمسؤوليتها الاجتماعية بصفة اختيارية أول إلزامية والتي لا يتطلبها نشاطها الاقتصادي بالإضافة إلى عدم حصولها على منفعة أو عائد اقتصادي مقابل هذه التكاليف، نجد أن هذا المفهوم يعتمد التكلفة الفعلية أساسا في القياس.
- وجهة النظر الاقتصادية: تعتبر أن التكاليف الاجتماعية هي قيمة ما يتحمله المجتمع من إضرار نتيجة لممارسة المؤسسة لنشاطها الاقتصادي فهي بذلك تعبر عن قيمة الموارد التي يعنى بها المجتمع من أجل إنتاج السلع والخدمات.

مما سبق يتضح أن كل من وجهتي النظر المحاسبية والاقتصادية تكمل إحداهما الأخرى، وبالتالي لا يمكننا الأخذ بوجهة النظر المحاسبية دون وجهة النظر الاقتصادية والعكس صحيح بل يقضي الأمر الأخذ بوجهتي النظر معا لتلافي القصور في كل منهما.

ثانياً: قياس المنافع الاجتماعية: تمثل تلك المزايا أو المردود الذي يحصل عليه المجتمع نتيجة قيام المؤسسات بأنشطتها الاقتصادية والاجتماعية من خلال إيفائها بالتزاماتها اتجاه كل العاملين لديها والمنتفعين من السلع والخدمات المنتجة من قبلها والبيئة المحيطة والمجتمع بشكل عام.

فالمنافع الاجتماعية هي الفوائد التي يتحقق معظمها لأطراف خارج المؤسسة والعديد من هذه المنافع يصعب قياسها نقدا، وقد تعود بعض المنافع للمؤسسة بالذات بشكل جزئي، كتحقيق انطباع حسن عن المؤسسة لدى الجمهور، ولا شك أن تقدير قيمة نقدية لهذا الانطباع الحسن صعب التحقيق، أما مقدار ما أصاب المجتمع من إضرار أو فقدان لموارد طبيعية نتيجة ممارسة المؤسسة لأعماله فيعرف بالتكاليف الاجتماعية.

يعتبر قياس العائد الاجتماعي المشكلة الجوهرية التي تواجه المحاسبة الاجتماعية والإفصاح عنها فمثلا كيف يمكن تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع من جراء قيام المصارف بإنشاء حديقة، وتعود صعوبات القياس أن معظم العوائد الاجتماعية تتحقق لأطراف خارج المؤسسة، فالأنشطة الاجتماعية ينشأ عنها منافع للمجتمع وليس

للمؤسسة، والعديد منها يصعب قياسها نقدا فمثلا كيف يمكن قياس أو تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع نتيجة الحد من تلوث الهواء الخاصة بالمؤسسة.

حتى ولو تحققت للمؤسسة نتيجة قيامها بالأنشطة الاجتماعية الخارجية والتي تتمثل في قبول المجتمع للمؤسسة اجتماعيا فإن تقدير قيمه نقدية لهذا القبول صعب التحقيق من ناحية، ولا يتفق مع سياسية الحيطة والحذر من ناحية ثانية، مثل تحقيق انطباع حسن عن المؤسسة لدى المجتمع حيث يكون من الصعب تقدير قيمة نقدية لهذا الانطباع الحسن (Kim, 2018: Ait and Serra, 2018).

ثالثاً: الجانب العملي للدراسة:

3.1 مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في موظفي المصارف التجارية بمدينة صبراتة (مصرف الجمهورية ومصرف شمال أفريقيا)، وتم إستخدام صحيفة إستبيان كأداة لجمع البيانات، قُسّمت إلى سبعمجموعات رئيسية وهي كالآتي: المجموعة الأولى: وتضم 4 أسئلة شخصية. المجموعة الثانية: 5 عبارات حول مستوى الوعي والفهم لمفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.المجموعة الثالثة: وتشمل 10 عبارات حول معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.المجموعة الرابعة: وتشمل 5 عبارات حول مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع. المجموعة الخامسة: وتشمل 5 عبارات حول مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة. المجموعة السادسة: وتشمل 5 عبارات حولمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين.المجموعة السابعة: وتشمل 5 عبارات حولمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن. وتم توزيع عدد 60 صحيفة إستبيان عشوائيا، وبلغ عدد الإستمارات المسترجعة والقابلة للتحليل 50 إستمارة والجدول رقم (1) يبين عدد الإستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع.

جدول رقم (1) عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستمارات القابلة للتحليل

عدد الصفائح الموزعة	عدد الصفائح المسترجعة	نسبة المسترجع%
60	50	%83

نلاحظ من الجدول (1) أن نسبة عدد الإستمارات المسترجعة 83% من عدد الصفائح الموزعة وهي نسبة كبيرة.

3.2 اختبار الثبات والصدق: للتأكد من ثبات وصدق أداة الدراسة، تم حساب معامل كرونباخ ألفا ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا لكل محور من محاور إستمارة الإستبيان ولجميع المحاور. من خلال الجدول رقم (3)، نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا لكل مجموعة من عبارات إستمارة الإستبيان تتراوح بين (0.667 إلى 0.941)، وهي قيم أكبر من 0.60، وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، أما معاملات الصدق تتراوح بين (0.817 إلى 0.970)، وهي قيم تقترب من الواحد الصحيح، وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الإعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

جدول رقم (2) نتائج اختبار الثبات والصدق

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل ألفا الثبات	معامل الصدق
1	الوعي والفهم لمفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	5	0.667	0.817
2	معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	10	0.789	0.888
3	مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع	5	0.832	0.912
4	مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة	5	0.920	0.959
5	مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين	5	0.891	0.944
6	مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن	5	0.891	0.941
7	مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية	20	0.941	0.970

3.3 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة: بعد تجميع إستمارات الإستبيان تم إستخدام الطريقة الرقمية في ترميز البيانات، حيث تم ترميز الإجابات كما

بالجدول التالي: جدول رقم(3) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط درجة الموافقة (3)، فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنوياً عن (3)، فيدل هذا على ارتفاع درجة الموافقة. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنوياً عن (3)، فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنوياً عن (3)، فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم إختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنوياً عن (3)، أم لا، وذلك بعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية وتحليلها بإستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) في تحليل البيانات الأولية.

3.4 خصائص مفردات عينة الدراسة: يوضح الجدول رقم (4) توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجنس، العمر، التخصص، عدد سنوات الخبرة العملية.

الجدول رقم (4) حول خصائص مفردات عينة الدراسة

البيان	العدد	النسبة
الجنس		
ذكر	42	%84
انثى	8	%16
مجموع	50	%100
العمر		
أقل من 30 سنة	15	%30
من 30 إلى اقل من 40	6	%12
من 40 إلى اقل من 50	19	%38
من 50 فأكثر	10	%20
المجموع	50	%100
التخصص		
إدارة الأعمال	7	%14
محاسبة	29	%58
اقتصاد	2	%4
تمويل ومصارف	6	%12

تحليل بيانات	2	%8
تخصصات أخرى	4	%4
مجموع	50	%100
سنوات الخبرة		
أقل من 5 سنوات	8	%16
من 5 إلى اقل من 10 سنوات	9	%18
من 10 سنوات إلى اقل من 15	6	%12
من 15 سنة إلى اقل من 20	3	%6
20 سنة فأكثر	24	%48
مجموع	50	%100

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة هم من الذكور ويمثلون ما نسبته 84% من مجموع مفردات عينة الدراسة، من حيث العمر نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من 40 إلى أقل من 50 سنة ويشكلون نسبة 38%، أما من حيث التخصص فأغلب مفردات عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة ويمثلون نسبة 58% من مجموع مفردات عينة الدراسة، ويليهم من المتخصصين في مجال إدارة الأعمال ويمثلون نسبة 14%، أما من حيث الخبرة نجد أن معظم مفردات عينة الدراسة تزيد خبرتهم عن 5 سنوات ويمثلون نسبة 84%. وبصورة عامة نلاحظ أن هناك تنوعاً في تخصصات مفردات عينة الدراسة وارتفاعاً في مدة خبرتهم مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

3.5 اختبار فرضيات الدراسة

1. مدى وعي وفهم كافي من قبل المصارف التجارية بمفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية: لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى وعي وفهم كافي من قبل المصارف التجارية بمفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس(3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (5)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس.(3) مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3). جدول رقم (5) نتائج اختبار ولكوكسون

حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى وعي وفهم كافٍ من قبل المصارف التجارية بمفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	احصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	وجود رؤية واضحة لدى المصرف حول مفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.	4.00	.948	-5.026	.000
2	تعد المسؤولية الاجتماعية من دائرة اهتمامات المصرف	3.46	1.054	-2.744	.000
3	يدرك المسئولون والموظفون بالمصرف دور المحاسبة الاجتماعية في تعزيز ثقة المستفيدين.	3.94	.793	-5.286	.000
4	يتطلب تطبيق المحاسبة الاجتماعية الاهتمام بكل من المجتمع والبيئة والموظفين والزبائن.	4.10	.735	-5.631	.000
5	يمتلك المصرف القدرة على قياس وعرض أدائه الاجتماعي.	3.44	.951	-3.027	.000

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية(0.05)ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بمدى وعي وفهم كافي من قبل المصارف التجارية بمفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)،فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية المتعلقة بمدى وعي وفهم كافي من قبل المصارف التجارية بمفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (6) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :الفرضية الصفرية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى وعي وفهم كافي من قبل المصارف التجارية بمفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3)الفرضية البديلة:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى وعي وفهم كافٍ من قبل المصارف التجارية بمفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يختلف معنويا عن متوسط

المقياس(3).الجدول رقم (6) نتائج اختبار (Z)حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى وعي وفهم كافٍ من قبل المصارف التجارية بمفهوم وأهمية المحاسبة الاجتماعية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى وعي وفهم كافٍ من قبل المصارف التجارية بمفهوم وأهمية المحاسبة الاجتماعية	3.7880	.59166	9.418	49	.000

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (9.418)بدلالة محسوبة(0.000)وهي أقل من مستوى المعنوية(0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة،وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.7880) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى وعي وفهم كافٍ من قبل المصارف التجارية بمفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

2. معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمعوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس(3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (7)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي: الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3)مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3). جدول رقم (7) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمعوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	احصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	ضعف القوانين والتشريعات الملزمة.	4	.756	-5.557	.000
2	غياب أنظمة المحاسبة والمسائلة من قبل الدولة.	4.04	.832	-5.429	.000
3	عدم وجود سياسة واضحة من قبل الدولة للتطبيق.	4.10	.763	-5.654	.000
4	غياب التخطيط الاستراتيجي لأعمال المسؤولية الاجتماعية.	4.14	.904	-5.398	.000

5	ارتفاع التكاليف الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية.	3.42	.859	−3.139	.002
6	غياب المخصصات المالية للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.	3.80	.808	−4.943	.000
7	صعوبة قياس متغيرات المسؤولية الاجتماعية.	3.94	.682	−5.583	.000
8	عدم الاهتمام بالمحاسبة الاجتماعية من قبل مدراء الإدارات.	3.42	.992	−2.810	.001
م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	احصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
9	ضعف الكفاءات البشرية ذات العلاقة بتطبيق المحاسبة الاجتماعية .	3.54	1.034	−3.343	.005
10	قلة الدورات التدريبية ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية.	4.36	.827	−5.861	.000

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية(0.05)ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بمعوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)،فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمعوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار(Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (8) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:الفرضية الصفرية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمعوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3)الفرضية البديلة:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمعوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3).

الجدول رقم (8) نتائج اختبار (Z)حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمعوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	3.8760	.50043	12.378	49	.000

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (12.378) بدلالة محسوبة(0.000)وهي أقل من مستوى المعنوية(0.05)لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة،وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.8760) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود معوقات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية بصبراتة.

3. مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع في المصارف التجارية بصبراتة:

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع في المصارف التجارية بصبراتة تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس(3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (12)،حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3) مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3). جدول رقم (9) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع في المصارف التجارية بصبراتة

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	المساهمة في إقامة المشروعات التنموية.	3.60	1.161	-3.371	.001
2	دعم مؤسسات المجتمع المدني.	3.64	1.025	-3.659	.000
3	تدريب الطلبة وتأهيلهم.	4.08	.752	-5.659	.000
4	تعين وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة.	3.52	.931	-3.484	.000
5	دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة.	3.94	.935	-4.991	.000

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية(0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع في المصارف التجارية بصبراتة، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)،فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات، ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع في المصارف التجارية ببلدية صبراتة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار(Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (10) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :الفرضية الصفرية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع في المصارف التجارية بصبراتة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)الفرضية البديلة:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع في المصارف التجارية بصبراتة يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3).

الجدول رقم (10) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع في المصارف التجارية بصبراتة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع في المصارف التجارية بصبراتة	3.7560	.74974	7.130	49	.000

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (7.130) بدلالة محسوبة(0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية(0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة،وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.7560)

وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع في المصارف التجارية بصبراتة.

4. مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة في المصارف التجارية ببلدية صبراتة:

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة في المصارف التجارية بصبراتة تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس(3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (11)،حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3)مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3). جدول رقم (11) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة في المصارف التجارية بصبراتة

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	إقامة الحدائق والمنتزهات العامة	3.40	1.088	-2.602	.009
2	تقديم المساعدات المالية للمنظمات المعنية بحمية البيئة	3.50	1.093	-3.121	.002
3	تنظيم حملات التوعية البيئية	3.46	1.034	-2.893	.004
4	تحفيز الموظفين على المحافظة على البيئة	3.98	.742	-5.533	.000
5	المساهمة في دعم المشروعات التي تعتمد على الطاقة النظيفة	3.86	.881	-4.877	.000

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية(0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة في المصارف التجارية بصبراتة لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)،فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة في المصارف التجارية ببلدية صبراتة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (12) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي: الفرضية الصفرية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة في المصارف التجارية بصبراتة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3) الفرضية البديلة:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة في المصارف التجارية بصبراتة يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3).

الجدول رقم (12) نتائج اختبار (Z)حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة في المصارف التجارية بصبراتة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة في المصارف التجارية بصبراتة	3.6400	.85045	5.321	49	.000

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (5.321) بدلالة محسوبة(0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية(0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة،وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.6400) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة في المصارف التجارية بصبراتة.

5. مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين في المصارف التجارية بصبراتة:

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين في المصارف التجارية ببلدية صبراتة تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس(3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (13)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي الفرضية

الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3) مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3).
جدول رقم (13) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين في المصارف التجارية بصبراته

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	يوفر المصرف للموظفين البيئة الملائمة للعمل.	4	.833	−5.281	.000
2	توفير البرامج التدريبية الضرورية.	4.18	.850	−5.540	.000
3	توفير التأمين الصحي.	4.18	1.063	−5.021	.000
4	العدالة في الترقيات الوظيفية للموظفين.	4.14	.808	−5.582	.000
5	الاشتراك في المراكز الترفيهية للموظفين.	3.68	1.151	−3.584	.000

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية(0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين في المصارف التجارية ببلدية صبراتة: لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين في المصارف التجارية ببلدية صبراتة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار(Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (14) ، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :الفرضية الصفرية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين في المصارف التجارية ببلدية صبراتة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3)الفرضية البديلة:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين في المصارف التجارية بصبراتة يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3).

الجدول رقم (14) نتائج اختبار (Z)حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين في المصارف التجارية بصبراتة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين في المصارف التجارية بصبراتة	4.0360	.79354	9.232	49	.000

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (9.232) بدلالة محسوبة(0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية(0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة،وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (4.0360) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين في المصارف التجارية بصبراتة.

6. مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن في المصارف التجارية ببلدية صبراتة:

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن في المصارف التجارية بصبراتة تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس(3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (15)،حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3).

جدول رقم (15) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمستوى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن في المصارف التجارية صبراته

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	الاستثمار الأمثل للموارد المالية المتاحة للمصرف.	3.82	.691	-5.399	.000
2	تنمية الوعي المصرفي لدي الزبائن.	3.98	.869	-5.206	.000
3	المحافظة على سرية المعاملات.	4.34	.798	-5.848	.000

4	عدم التميز والمحاباة بين الزبائن.	4.02	.937	−5.142	.000
5	الاهتمام بشكاوى الزبائن واقتراحاتهم.	4.14	.808	−3.582	.000

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية(0.05)ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن في المصارف التجارية بصبراتة لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)،فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن في المصارف التجارية بصبراتة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار(Z)حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (16)،حيث كانت الفرضية الصفرية لها على النحو التالي:الفرضية الصفرية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن في المصارف التجارية بصبراتة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3). الجدول رقم (16) نتائج اختبار (Z)حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن في المصارف التجارية بصبراتة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن في المصارف التجارية بصبراتة	4.0600	.68839	10.888	49	.000

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (10.888) بدلالة محسوبة(0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية(0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة،وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (4.0600) وهو يقل يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن في المصارف التجارية بصبراتة.

7. مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية بصبراتة:

لاختبار الفرضية المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية بصبراتة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية والمتمثلة في (مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع، مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة في المصارف التجارية، مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين و مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن في المصارف التجارية بصبراتة)،واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (17) ،حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:الفرضية الصفرية:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية بصبراتة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3)الفرضية البديلة:المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية بصبراتة يختلف معنويا عن متوسط المقياس(3). الجدول رقم (17) نتائج اختبار (Z)حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية ببلدية صبراتة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مدى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية بصبراتة	3.8730	.63905	9.660	49	.000

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (9.660) بدلالة محسوبة(0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية(0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة،وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.8760) وهو يقل يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود ارتفاع في مستوى تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية بصبراتة.

3.6 نتائج الدراسة:

من خلال تحليل البيانات السابقة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يوجد وعي وفهم كافٍ من قبل المصارف التجارية بمدينة صبراتة بمفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية.
2. توجد معوقات حول تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية في المصارف التجارية بمدينة صبراتة.
3. يتم تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية في المصارف التجارية بمدينة صبراتة.

3.7 توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فأننا نوصي بالتالي:

1. العمل على معالجة المعوقات التي تحول دون التطبيق الأمثل للمحاسبة الاجتماعية.
2. الرفع من مستوى الكفاءات البشرية ذات العلاقة بتطبيق المحاسبة الاجتماعية بالمصارف التجارية بمدينة صبراتة من خلال توفير الدورات التدريبية وورش العمل.
3. تخصيص المخصصات المالية اللازمة للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وذلك من قبل الدولة الليبية وكذلك مؤسسات القطاع الخاص.
4. تفعيل القوانين ذات الصلة بتطبيق المحاسبة الاجتماعية داخل الدولة الليبية.

أما عن التوصيات المستقبلية للباحثين فيمكن إجراء دراسة حول الأسلوب الأمثل للقياس الدقيق لتكاليف الاجتماعية والية الإفصاح عنها.

قائمة المراجع المستخدمة

المراجع العربية

1. أبـو النصـر مـدحت محمـد. (2015)، المسـئولية الاجتماعيـة للشـركات والمنظمـات المواصفة القياسية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.

2. بحر الدين نجوى. (2012): الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المنشورة لشركة الاتصالات بالسودان، مجلة جامعة النيلين، كلية التجارة، المجلد 1، العدد 1، ص28 ص41.

3. بيطار لطفي، فرحان محمد. (2011): الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية السورية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 28، ص68 ص96.

4. الرحاحلة عبد الرزاق سالم. (2001)، المسؤولية الاجتماعية، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

5. الزامل سليمان بن عبد الله. (2015)، مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية رسالة ماجستير، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية.

6. السعد صالح عبد الرحمن. (2007)، المراجعة البيئية في المملكة العربية السعودية: الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية دراسة ميدانية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة مجلد 21، عدد2، ص86-87.

7. السويح محمد، النعاس سليمان. (2017): مدى إدراك أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 5، عدد خاص، ص115 ص133.

8. الصالح قروم. (2018): معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية من وجهة نظر متخذ القرار، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد3، ص172 ص188.

9. الصرفي محمد. (2007)، المسئولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

10. الغالبي طاهر محسن منصور والعامري، صالح مهدي محسن. (2005)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

11. القرني أحمد. (2014): معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال السعودية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 3، ص453 ص468.

12. ناصر محمد والخضر علي. (2014)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل، دمشق مطبعة الجامعة.

13. النعيمات سعيد، حسين فارس. (2011)، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها علي قطاع البنوك التجارية في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. العدد الثامن والعشرون، ص 17–ص18.

14. وليد ناجي الحيالي. (2009)، الإفصاح المحاسبي في ظل توسيع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، الأكاديمية العربية في الدينمارك، بغداد، ص14.

15. يوسف بوخلخال، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية(الإفصاح المحاسبي) مداخلة في محور المشاركة: المحور الخامس: معاير قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال تجاه أصحاب المصالح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، ص17.

المراجع الأجنبية

16. AitSidhoum, A.; Serra, T. Corporate sustainable development. Revisiting the relationship between corporate social responsibility dimensions. Sustain. Dev. 2018, 26, 365–378.

17. Alshbili, Ibrahem, and Elamer, Ahmed Ahmed,(2019). "The influence of institutional context on corporate social responsibility disclosure: a case of a developing country". Journal of Sustainable Finance and Investment. Forthcoming.

18. Dhaliwal, D., Li, O. Z., Tsang, A., & Yang, Y. G. (2014). Corporate Social Responsibility Disclosure and the Cost of Equity Capital: The Roles of Stakeholder Orientation and Financial Transparency. Journal of Accounting and Public Policy, 33(4), 328-355.

19. Emilio Abad-Segura and Luis J. Belmonte-Ureña, (2019). The Sustainable Approach to Corporate Social Responsibility: A Global Analysis and Future Trends, Sustainability 2019 11, 5382; doi:10.3390/su11195382.

20. Gallego-Álvarez, I., &Quina-Custodio, I. A. (2017). Corporate Social Responsibility Reporting and Varieties of Capitalism: an International Analysis of State-Led and Liberal Market Economies. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 24(6), 478-495.

21. Kim, M.; Kim, B.; Oh, S. Relational benefit on satisfaction and durability in strategic corporate social responsibility. Sustainability
2018, 10, 1104.

22. Marco-Fondevila, M.; MonevaAbadía, J.M.; Scarpellini, S. CSR and green economy: Determinants and correlation of firms' sustainable development. Corp. Soc. Responsib. Environ. Manag. 2018, 25, 756-771.

23. Othman, S., Darus, F., & Arshad, R. (2011). The Influence of Coercive Isomorphism on Corporate Social Responsibility Reporting and Reputation. Social Responsibility Journal, 7(1), 119-135.

24. Pedersen, E. R. G., Neergaard, P., Pedersen, J. T., &Gwozdz, W. (2013). Conformance and Deviance: Company Responses to Institutional Pressures for Corporate Social Responsibility Reporting. Business strategy and the environment, 22(6), 357-373.

25. Suresh Radhakrishnan, Albert Tsang, Tubing Liuc, (2020). Corporate Social Responsibility Framework for Accounting, Research, International Journal of Accounting,journal homepage: www.elsevier.com/locate/intacc